



وجهة نظر ماركسيّة
حول

م. فالكووسكي

مشكلات تنمية العالم الثالث

مكتبة العالم الثالث



دار الحسيمة بيروت



وجهة نظر ماركسيّة

حوّل

مشكلات تنمية العالم الثالث

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الاولى

نيسان ١٩٧١

م. فالكووسكي
دكتور في العلوم الاقتصادية

وجهة نظر ماركسيّة
حول
مشكلات تنمية العالم الثالث^١

نقله إلى العربية
الدكتور كمال غالي
أستاذ في جامعة دمشق

دار الحقيقة
للطباعة والنشر في بيروت

هذه ترجمة كتاب :

Les Problèmes de la Croissance du Tiers Monde

Vus par les Économistes des Pays Socialistes

Mieczyslaw Falkowski

Payot, Paris, 1968

ايضاح من المؤلف^١

إن الكتاب الذي أشرف بتقديمه الى الجمهور يستهدف عرض مجموعة آراء اقتصادي البلاد الاشتراكية فيما يتعلق بمشكلات النمو الاقتصادي لبلدان « العالم الثالث » . وقد عُني في هذا الكتاب بقضايا السياسة الاقتصادية ، فعرضتها بحيث تكون في متناول الجمهور الواسع الذي يهتم بهذه القضية الجدلية من غير ان يكون اختصاصياً في الموضوع . وتخلت ، بالمقابل ، عن التأملات النظرية البحتة وعن تحليل النماذج الاقتصادية المجردة ، وهي تأملات وتحليلات لا شك ان من شأنها تضيق دائرة القراء .

هذه الطريقة في دراسة الموضوع تمايز بين الكتاب الراهن والكتاب الذي نشرته عام ١٩٦٦^(١) ، وانصبَّ فيه الاهتمام الرئيسي بالذات على القضايا النظرية والنماذج. ومع ذلك فقد أفدت من بعض اقسام الكتاب السابق المتعلقة بالسياسة الاقتصادية ، بعد إعادة النظر فيها لتكييفها وتوضيحها .

وإنني اهدي هذا الكتاب الى كل من يسعى لتعميق الحوار بين « الشرق » و « الغرب » ، بهدف إيجاد الحلول الملائمة للمشكلات الملحة التي يثيرها نمو بلاد « العالم الثالث » .

(١) « إسهام اشتراكي في دراسة النمو الاقتصادي للبلاد المتخلفة » ، المنشورات العلمية لبولونيا ، فرسوفيا ١٩٦٦ .

مقابلة

إن نهائية ووجهات نظر اقتصادي البلاد الاشتراكية ازاء مشكلات « العالم الثالث » تختلف عن نهائية الاقتصاديين الغربيين ووجهات نظرهم . هذه الاختلافات تتعلق بتفسير أسباب تخلف هذه البلاد ذاته ، كما تتناول سبل التنمية المقترحة لها . ومرد هذه التباينات ، بين أسباب اخرى ، الى التجارب التاريخية لنظامين مختلفين ، تغلب كل منهما ، بطريقته ، على الصعوبات التي تختص به . وطبيعي ان يرغب كل نظام إشراك غيره بتجاربه الخاصة ، وصيغته السياسية والاقتصادية الخاصة . غير انه سرعان ما تكشف ان هذا من العبث . فقد تبين فعلاً استحالة إدخال مشكلات « العالم الثالث » الاقتصادية في الإطارات المجرية ، التقليدية . ذلك ان ظروف النصف الثاني من القرن العشرين ، وطرق تنمية الاقتصادية التي يمكن استخدامها ، تختلف كلياً عما كانت عليه في الماضي . ووجهة النظر هذه تكسب عدداً متزايداً باطراد من الانصار . فقد تخلى اقتصاديو البلاد الاشتراكية ، واقتصاديو « العالم الثالث » ، وأيضاً بعض اقتصادي البلاد الرأسمالية ، عن فكرة السبيل التقليدي للنمو ، وأخذوا يبحثون عن سبل جديدة قد تتيح للبلاد المتخلفة الخروج من حالة الركود التي تعانيتها ، وسد ثغرة تخلفها . كل هذا يبين اتساع المشكلات التي يترتب على العلم الاقتصادي ان يقارنها في موضوع البحوث التخلف .

لقد خضعت وجهات نظر اقتصاديي البلاد الاشتراكية حول مشكلات البلاد المتخلفة لتطور له دلالاته . فبنتيجة الابحاث التي اجريت ، والمناقشات العلمية ، حول نموذج النمو للبلاد المتأخرة اقتصادياً ، وبفضل المقابلة بالحقائق الاقتصادية لهذه البلاد ، أمكن إعادة النظر ببعض النظريات والآراء التي كانت تعرقل تقدم هذه الأبحاث . فسلكت اعمال الابحاث سبلاً متعددة ، وأضيف الى المؤلفات ذات الطابع الوصفي والتجريبي مؤلفات نظرية تهدف الى تعميم المنجزات العلمية . ونشهد حالياً ظهور معالم نظرية ماركسية في تنمية البلاد المتخلفة ، وهو ما تعكسه مؤلفات تتزايد باطراد منذ عدة سنوات . هذه المنجزات غير معروفة إلا قليلاً في الغرب . وقد أسهمت عدة أسباب في ذلك . فاقتصاديو البلاد الاشتراكية لم يعنوا بهذه المشكلات إلا في وقت متأخر نسبياً ، ولم تظهر مؤلفات مكرسة لها إلا في وقت لاحق من ذلك . ولعب الحاجز اللغوي ، هو أيضاً ، دوراً ما . وفي هذا الصدد فإن انعدام الترجمات الى اللغات المعروفة عامة حال دون انتشار وجهات نظر اقتصاديي البلاد الاشتراكية . وأخيراً وبسبب انعدام الحوار بين اقتصاديي « الشرق » واقتصاديي « الغرب » فترة من الزمن ، فإن اعمال الاقتصاديين الاشتراكيين لم تُعرف في الغرب إلا متأخرة جداً وبشكل جزئي .

بيد ان الاهتمام بأراء اقتصاديي البلاد الاشتراكية ازداد كثيراً في الأيام الأخيرة . وكان ذلك ، الى حد كبير ، نتيجة قيام بلاد عديدة من بلاد « العالم الثالث » باتخاذ بناء نظام اشتراكي هدفاً لها - ولو ان هذا المفهوم ينطوي على افكار وبرامج جد مختلفة - ، كما كان ، من جهة أخرى ، نتيجة للدور الذي يلعبه ، في الممارسة الاقتصادية لهذه البلاد ، التخطيط ونمو قطاع عام وبعض طرق في السياسة الاقتصادية تختص بها البلاد الاشتراكية ، وهو دور يتعاضد باطراد . وإزاء مشكلة نهضة بلاد العالم الثالث ، وهي موضع خلاف ، غدت ضرورياً الحوار والمقابلة بين وجهات نظر الاقتصاديين الغربيين واقتصاديي البلاد الاشتراكية .

وقد اثبتت هذه المقابلة انها مثمرة لكلا الطرفين . ودلت الآراء التي أعرب عنها خلال اللقاءات على تقارب وجهات النظر ، كما اثبتت في الوقت ذاته ان هذا الحوار يعاني من سوء فهم متعدد الاشكال ينتج عن احكام مسبقة او جهل بوجهات نظر الطرف الآخر . ومن الواضح ان نقاشاً علمياً لا يمكن متابعته دون معرفة دقيقة بآراء كل من الطرفين ، ودون ان يؤخذ بعين الاعتبار التطور الدقيق لهذه الآراء .

ان هذا المؤلف يستهدف وضع آراء اقتصاديي البلاد الاشتراكية في نظام فكري . وبين المواضيع الكثيرة جداً التي تتناولها الدراسات الماركسية في مجال التخلف الاقتصادي ، فان الدراسة الراهنة تقتصر على المشكلات المنهجية ومشكلات السياسة الاقتصادية ، بقصد اطلاع القراء الغربيين على المواضيع التي تنصبّ الدراسات عليها ، واتجاه الأبحاث والنتائج التي تم إحرازها . كما يهدف انتقاء المشكلات الى تبيان ان وجهات النظر هذه تكوّن كلاً منطقياً متماسكاً ، يشمل في الوقت ذاته القضية الاقتصادية والاجتماعية المختلف عليها . وهذا على جانب عظيم من الأهمية ، لا سيما وان الاقتصاديين الغربيين — كما يرى اقتصاديو البلاد الاشتراكية — يظهرون في هذا المجال بعض التناقض . وفعلاً ، فان بعض مقترحاتهم ، سواء منها النظرية او المتعلقة بالسياسة الاقتصادية ، ليست معززة على نحو كاف من الزاوية التنظيمية (المؤسسية) ، وبعبارة اخرى في مجال العلاقات الاجتماعية . وينجم ذلك عن عزوف عن الخوض في دراسة القضية الاجتماعية ، وبخاصة الاشكال الاجتماعية — الاقتصادية ، رغم أنها شرط لا غنى عنه لتحقيق الأهداف ، حتى تلك المبررة أكثر من سواها ، في مجال تنمية القوى الانتاجية .

ومع اننا لا نستهدف ، في هذا الكتاب ، المقابلة بين وجهات نظر الاقتصاديين الاشتراكيين والغربيين ، فان القارئ سيدرك من تلقاء ذاته الفرق الأساسي في اسلوب تناول المشكلة .

وما سبق قوله لا يتضمن اطلاقاً ان الدراسات الماركسية في مجال التخلف تتصف بالتأثر او باتفاق الآراء المعبر عنها . وسلاحظ القارئ بيسر ، بين النظريات التي سأعرضها ، تلك المتفق عليها بشكل عام وتلك التي ما تزال ، على الضد من ذلك ، موضع جدل وخلاف .

ولقد اعتمدت اساساً على المصادر الأصلية في الدراسات الاقتصادية البولونية والسوفياتية واليوغوسلافية . كما أفدت ايضاً من دراسات البلاد الاشتراكية الاخرى ، بقدر ما كانت هذه في متناولي ، مترجمة الى لغات أجنبية .

الفصل الأول :

الاقتصاد المتخلف

تعريفه وأهميته لاستراتيجية التنمية

فقدان نظرية في التنمية

في العلم تأكيدات وفرضيات تبدو وكأنها بديهيات لا تحتل النقاش ، كـونت فترة طويلة من الزمن اساس التركيبات النظرية والمقدمة المنطقية للنشاط العملي . بيد انه يحدث ان مقابلة هذه التأكيدات والفرضيات بالواقع تجردها فجأة من اية قيمة .

قد يبدو التذكير بهذه الحقيقة من نافلة القول . غير ان هذا ما حدث بالضبط للعلم الاقتصادي حوالى العام الخمسين من القرن العشرين . أولاً يبدو من المفارقة ان المشكلة المسماة مشكلة « العالم الثالث » على سبيل التورية ، قد فاجأت الاقتصاديين بتقويض اطروحاتهم النهائية والنظرية ، تلك الاطروحات التي كانت تبدو راسخة الدعائم .

اكثـر من ذلك ، ان الواقع قد اضطر اقتصاديي المدارس المتعارضة ، والذين يفكرون بشكل متباين — من ماركسيين وغير ماركسيين — الى اعادة

النظر في الاطروحات التي كانوا يدافعون عنها حتى ذاك الحين . وفعلاً كان الفريقان ، على حد سواء ، يؤكّدان — منطلقين من مقدمات نهائية متباينة واستناداً الى اطروحات مختلفة — ان نمو البلدان المتأخرة سيسلك السبيل ذاته الذي مرت به البلاد المتقدمة حالياً .

ومن الواضح ان اطروحة السبيل التقليدي للنمو، والايان بأن هذه العمليات ستجري في بلاد « العالم الثالث » كما جرت في بلاد اوروبا وأميركا الشمالية ، كانا يحولان دون اية محاولة لإعداد نظرية خاصة . وفعلاً فان الاقتصاد السياسي لم يعد نظرية عامة ، ولا نظرية خاصة ، في تنمية البلاد المتأخرة اقتصادياً .

بيد ان ما كان يميز الماركسيين عن الاقتصاديين الغربيين هو النتائج التي ترتب على نظرية الطريق التقليدي للنمو .

ففي الغرب كانوا يرون ، بتفاؤل مبالغ فيه ، ما يزال قائماً حتى اليوم عند بعضهم ، ان الخط التقليدي للنمو الرأسمالي يجب ان يؤمن التقدم الاقتصادي ، ومستوى مرتفعاً من الاستهلاك، ويضمن في الوقت ذاته الديمقراطية السياسية . وتبعاً لهذه الفرضيات ، فان الحوافز الاقتصادية ذاتها ، والمؤسسات نفسها ، التي أسهمت في تصنيع اوروبا وأميركا الشمالية ، ينبغي ان تكفي لتأمين النمو الاقتصادي للبلاد المتخلفة، ولتخفيف الاختلالات القائمة داخل الاقتصاد العالمي بصورة طبيعية .

هذه المقدمة النظرية ، وجدت نفسها ، كما نعلم ، متناقضة مع الواقع . فالعجوة الجسيمة التي تفصل اليوم البلاد الصناعية المتطورة عن البلاد المنتجة للمواد الغذائية والمواد الاولية « تكذب هذه النظرية » ^(١) . وفعلاً فان آلية

(١) ج. ستانوفنيك ، « وحدة الاقتصاد العالمي » ، في مجلة المسائل الراهنة للاشتراكية ، بلغراد ، العدد ٣٩ لعام ١٩٥٦ ، صفحة ١٣٢ .

نمو النظام الرأسمالي عملت في إطار الاسواق الوطنية على نحو افضل بكثير منها في الاطار العالمي .

ويقول الاقتصادي اليوغوسلافي ج. ستانوفنيك : « ان النظرية التقليدية لم تنازع في واقعة ان الرأسمالية تنتج استقطاب العالم الى متروبولات صناعية كبرى وأطراف زراعية منتجة للمواد الأولية . بيد انها كانت تؤكد ان سير آلية هذا النظام يقيم في العالم توازناً اقتصادياً مثالياً . انها تؤكد ان تخصص بلاد الاطراف في انتاج المواد الأولية يحقق الانتاجية العظمى ، ويؤمن ، بالتالي ، الحد الأعظم من الدخل لهذه البلاد ، اذ انها تتمتع في هذا الانتاج بمزايا نسبية بالمقارنة بالبلاد الصناعية . فقد كان من نتائج التخصص الصناعي للمتروبولات الكبرى طلباً متزايداً على المواد الأولية ، يجذب الى الأطراف رؤوس الاموال واليد العاملة . وبذلك يقوم ، تبعاً لهذه النظرية ، توازن اقتصادي دولي » (١) .

بيد ان هذه النظرية في التخصص العقلاني وفي التوازن في العالم الرأسمالي ، لا تنطبق ، هي ايضاً ، على الواقع .

كذلك الأدبيات الماركسية ، فانها هي ايضاً ، لم تحاول ، حتى الآن ، عزل مشكلة التخلف بصورة منهجية . وكان الاقتصاديون الماركسيون يرجعون الى هذه الفقرة لماركس ، المعروفة جيداً : « ان البلد الاكثر تقدماً صناعياً إنما يبين للبلد الاقل نمواً صورة المستقبل الذي ينتظره » (٢) .

ويستخلصون منها الاستنتاج ان بلداً غير متطور ، إن هو اراد تجنب الطريق الصعب الذي مرَّ به المجتمع الرأسمالي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، عليه ان يسلك حتماً طريق الثورة الاشتراكية . وبذلك فان المذهب الماركسي ، هو ايضاً ، لم يكن يعني بالطريق البديل لتنمية أغلبية

(١) المرجع السابق ذكره .

(٢) كارل ماركس ، رأس المال ، المؤلفات الكاملة ، باريس ، ١٩٢٤ ، الجزء الاول ، صفحة ٧٨ من المقدمة .

بلاد « العالم الثالث » . كان يُظن أن الشروط الموضوعية والذاتية اللازمة لتحقيق الاشتراكية ، بمعنى التحولات التي جرت في الاتحاد السوفياتي وفي الديمقراطيات الشعبية ، بلغت فيها مرحلة النضج . ومن الطبيعي ألا تشجع مثل هذه النظرية الأبحاث المتعلقة بالسمات النوعية للاقتصاد المتخلف في عصرنا .

غير ان الواقع فرض إعادة النظر في وجهات النظر هذه . ففي الغرب ، لم يعد كثير من الاقتصاديين يعالجون موضوع نمو « العالم الثالث » كظاهرة عفوية ، طبيعية ، بل يقترحون مساهمة إعادة بناء واعية لتقسيم العمل الدولي لمصالح البلاد غير المتقدمة . وفي الوقت ذاته جرت محاولات كثيرة للبحث عن نظرية خاصة في تنمية البلاد المتخلفة . ويرى الاقتصاديون الاشتراكيون ان التغيرات في موقف الاقتصاديين الغربيين قد نجمت عن الاحداث التي وقعت في العالم في الاوقات الاخيرة . من ذلك اولاً ظهور البلاد الاشتراكية ، وهي بلاد كانت في غالبيتها متأخرة في السابق ، واستطاعت ، عن طريق الاصلاحات الاجتماعية ، بلوغ وتيرة من النمو سريعة . وثمة واقعة اخرى لفتت انتباه الاقتصاديين الى مشكلات التخلف ، هي ظهور دول جديدة ، جعلت هدفاً رئيسياً لها تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي . وكان الاقتصاد السياسي مهدداً ، لو انه بقي وفيماً لنظرية التوازن الطبيعي والمبادلات الدولية ، بأن يفقد امكانية التأثير في اتجاهات نمو البلاد المتأخرة ، وأشكال هذا النمو وطرقه . وأخيراً فان اقتصادي بلاد « العالم الثالث » عنوا بأنفسهم بمشكلات التخلف الاقتصادي ، مستهدفين بصورة خاصة تكوين لوحة مطابقة للواقع وسبر مختلف احتمالات التنمية ، كل هذا أدى الى تقدم في النظرية ^(١) .

(١) اوسكار لانج: «الاقتصاد السياسي»، فرصوفيا ، ١٩٦٢ ، الجزء الاول، صفحة ٣٥٣ .
و ج. كلير : «بداية نمو اقتصادي في البلاد الضعيفة النمو حالياً» ، فرصوفيا ، ١٩٦٢ ، صفحة ٢٠ - ٢٨ .

وقد حملت السنوات الاخيرة ، هي ايضا ، تغيرات كبيرة في الدراسات الاقتصادية المعاصرة في البلاد الاشتراكية . فالحاجة الى تعميم الخبرة الاقتصادية ، والاحتكاك المباشر بالمشكلات النوعية للاقتصاديات المتخلفة ، وأخيراً بعض أشكال التعاون الاقتصادي بين البلاد الاشتراكية والبلاد المتخلفة — كل هذا كان وراء الاهتمام المتزايد الذي أبداه اقتصاديو البلاد الاشتراكية بمشكلات البلاد المتخلفة .

لقد كان اقتصاديو البلاد الاشتراكية يتمتعون بميزة : انهم يستطيعون ان ينهلوا من مكتسبات الأدب الكلاسيكي الماركسي . ذلك انه رغم انعدام نظرية خاصة للبلاد المتخلفة ، فإن الأدب الماركسي الكلاسيكي قد عالج مسائل متعددة هامة ، مما سيسر الابحاث اللاحقة . فقد درس ماركس مسألة دور المستعمرات في نمو الرأسمالية ، وبينت روزا لو كسمبورغ ، و ر . هيلفردنج ، وج . مارشيلوفسكي ، في دراساتهم عن الامبريالية ، التناقضات القائمة بين البلاد المستعمرة والمستعمرات ، وكذلك طبيعة القوى التي تناهض الامبريالية ، وتنزع الى التحرر الوطني . كما انهم درسوا ايضا مشكلات التراكم ، ودور السوق الوطنية والعالمية الرأسمالية ... وسوى ذلك . ومن الواضح ان نظريات الأدب الماركسي الكلاسيكي حددت مجال الابحاث اللاحقة التي قام بها الاقتصاديون الاشتراكيون ^(١) .

(١) ينبغي ان نلفت ، هنا ، الانتباه الى الطابع النوعي للنمو السياسي والاقتصادي في منغوليا الخارجية . وهذه ، في الحقيقة ، اول حالة تم فيها عن وعي تجنب المرحلة الرأسمالية في عملية التطور الاقتصادي . فقد وضعت القوى الثورية في منغوليا هدفاً واضحاً لها ، منذ البداية ، بناء الاشتراكية بتفادي المرحلة الرأسمالية . وكان برنامجها الايديولوجي يستلهم ايديولوجية الاتحاد السوفياتي ، بينما يعتمد البرنامج الاقتصادي مباشرة على المعونة السوفياتية . واذا استخدمنا المصطلحات الراهنة — وسنعود فيما بعد الى هذه المسألة في الفصل السادس — فقد كانت هذه ، على نحو ما ، الشكل الاول لنمو « غير رأسمالي » .

ورغم ان شروط نمو غالبية البلاد المتخلفة في وقتنا تختلف كلياً ، فإن مثال منغوليا ، وطرقها في التنمية ، أمكن بدون شك استخدامها من قبل اقتصاديي البلاد الاشتراكية في الدراسة المعاصرة للاقتصاديات المتخلفة .

مشكلات نهائية

قبل ان نتناول المشكلات الخاصة للنمو الاقتصادي، لنُعنَ بمفهوم التخلف الاقتصادي ذاته ، ولنحاول ان نحدد سماته المميزة الرئيسية ، ونفسر المفاهيم الاخرى المرتبطة به. بيد أننا حريصون على ان نوضح أننا لا نقصد الانصراف الى ملاحظات لغوية ولا سرد المجادلات حول المصطلحات التي نجدها بكثرة في الدراسات الماركسية وفي الدراسات الغربية على حد سواء . وبالرغم من اختلاف وجهات النظر حول المصطلحات والتسميات فاننا لا نجد ، بصورة عامة ، اختلافات كبيرة في الرأي حول ظاهرة الاقتصاد المتخلف بالذات . فالمؤلفون يستندون الى السمات المميزة ذاتها، العامة او المفصلة، والتي تستهدف، في معظمها، استنفاد الظواهر النموذجية والمسلم بها بشكل عام. أما الاختلافات فتكن ، على الأكثر، في طريقة تصنيف هذه السمات، وفي توزيعها بين نماذج ، وبخاصة في تحليل اسباب نشوئها .

واذ ندع جانباً الأسباب المختلفة التي تمنع النقاش حول المصطلحات، فاننا سنقتصر ، من بين محاولات المنهج الماركسية ، على تلك التي تربط كل تحليل للمصطلحات او كل محاولة للتعريف بالجهود المبذولة للخروج من حالة التخلف . واذا ندرك المشكله على هذا النحو ، فاننا نبرز بذلك الجانب المميز أكثر من سواه لأبحاث الادب الماركسي، أعني الطريقة الحركية (الديناميكية) في التحليل ، والبحث عن الأشكال الملائمة لتنمية هذه البلاد .

وهذه الطريقة ينبغي ، من جهة اخرى ، ان تمكننا من تحديد أدوات تحليل مشكلات التنمية وصياغة مقدمات السياسة الاقتصادية ، بقصد توجيه البلاد موضوع البحث الى الحلول المناسبة .

ان اعتبار بلد او منطقة اقتصادية على درجة غير كافية من التقدم إنما يعني القول ان نموهما لا يتناسب مع نمو بلاد او مناطق اخرى . واذا صرفنا النظر عن اسباب انعدام النمو المستمر للقوى الانتاجية، فان مشكلتين تتعلقان بالمنهج

تطرحان مباشرة على بساط البحث ، أولاها ، مشكلة تحليل الوضع الراهن للقوى الانتاجية ، للبنية الاجتماعية والسياسية ، كنقطة انطلاق لبحث السمات المميزة لبلد متخلف. وسيكون التحليل آنذاك ذا طابع سكوني (ستاتيكي) . وثانياً ، تطرح مسألة معرفة ما يجب ان تكون المبادئ العامة لستراتيجية التنمية ، للانتقال من المستوى الراهن للانتاج الى مستوى أعلى . وعند ذاك يصبح التحليل ذا طابع حركي (ديناميكي) .

وإذ ننتقل من الفرضيات الموضوعية بشكل مسبق ، فأننا نود أولاً ان نتوقف عند المحاولة النظرية التي تميز المفاهيم الثلاثة التالية: **الاقتصاد المتأخر، الاقتصاد قاصر النمو ، والاقتصاد في طريق النمو** ^(١) .

ان مفهوم البلد المتأخر اقتصادياً يتضمن الطابع السكوني (الستاتيكي) للاقتصاد . وهذا يعني مستوى منخفضاً من القوى الانتاجية ^(٢) ، وإذن مستوى منخفضاً من وسائل العمل ومهارة اليد العاملة، ووسائل للانتاج بدائية بشكل عام ، وتقنية في العمل اليدوي ذات طابع حركي . ان وسائل العمل البدائية تعكس الحالة الراكدة للاقتصاد ، الذي لم تصب وسائل الانتاج فيه تغيرات جذرية خلال قرون ، مما يميز البلاد المتقدمة . فضلاً عن ذلك فان الوسائل البدائية هذه تنجم عنها انتاجية ضعيفة للعمل، ودخل منخفض جداً للفرد . ان ضعف انتاجية العمل الذي ينظر اليه الاقتصاديون على أنه السبب الرئيسي في بؤس السكان ، ينشأ عن افتقار المنتجين الى وسائل ترفع المستوى

(١) يستخدم ج. كلير هذه المصطلحات . (بداية النمو الاقتصادي) ، فرسوفيا ، ١٩٦٢ . ص ٢٩ . ولنلاحظ ان « الاقتصاد » ، في هذه الحالة يدفع الى افتراض بلد يتقصر اقتصاده في جهاز دولة البلد .

(٢) نذكر ان القوى الانتاجية تمثل ، في الاقتصاد الماركسي ، مظهراً تقنياً لنمط الانتاج ، وتشمل وسائل الانتاج ، كما تشمل خبرة البشر الذين يستخدمونها . وبذلك فان القوى الانتاجية تحدد انتاجية العمل، وتميز نموذج النمو الذي بلغه المجتمع ودرجة هذا النمو. ولنضيف ان مستوى النمو يدل لا على ما ينتج وحسب ، بل وعلى الكيفية التي يتم بها الانتاج والأدوات المستخدمة .

التقنى للانتاج ، او عدم اهتمام المنظم بالثمنير بسبب معدل للربح لا يشكل حافزاً كافياً ، او ينجم - اخيراً - عن الافتقار الى اليد العاملة الفنية ، التي لا يمكن بدونها الافادة من وسائل الانتاج الحديثة .

وفي بلد متأخر اقتصادياً ، تظهر ، الى جانب الاشكال البدائية للانتاج المسيطرة ، اشكال اخرى للانتاج ، بما فيها الانتاج الممكن . بيد ان ما يميز هذه الاشكال من أشكال الانتاج في بلد متقدم ، هو بالضبط ان اشكال الانتاج المختلفة هذه تتعايش مستقل بعضها عن بعض ، وعدم وجود الروابط الضرورية التي تدجها في عضوية اقتصادية متجانسة . وبعبارة اخرى ، ليس ثمة سوق داخلية تشكل كياناً متماسكاً ومركباً يخدم الحياة الاقتصادية للبلد في مجموعه .

ان انخفاض مستوى القوى الإنتاجية يرتبط بالبنية الاجتماعية وبالنظام الاجتماعي - السياسي في هذه البلاد ^(١) . وما يميز هذه البنية هو غلبة سمات المجتمع الاقطاعي ، او حتى السابقة على الاقطاع . والتحولت الرأسمالية نادرة او لا وجود لها اصلاً . وجميع الطبقات والفئات الاجتماعية تقريباً ، الطبقات الحاكمة والمنتجون على حد سواء ، يتسمون بطابع سابق على الرأسمالية .

الزراعة هي القطاع المسيطر اقتصادياً في بلد متخلف ، وفي هذا القطاع بالذات تتجلى بالدرجة الاولى السمات النوعية للتخلف الاقتصادي . وغالباً ما تكون المساحة المزروعة محدودة بالنسبة لمساحة الاقليم . وتوزيع الارض على درجة كبيرة من التفاوت ، والاستثمارات الانتاجية غير هامة (ضئيلة) ، سواء في الاقطاعيات الواسعة (اللاتيفونديا) او في المشروعات ، في الاولى بسبب وجود يد عاملة رخيصة ، وفي الأخرى بسبب الافتقار الى

(١) يستخدم الاقتصاد الماركسي مفهوم علاقات الانتاج ، التي ، إذ تتحدد بدرجة القوى الانتاجية الموجودة ، تكون الاساس الاجتماعي الذي يتحقق عليه الانتاج الاجتماعي . وعلاقات الانتاج تشمل أشكال ملكية وسائل الانتاج ، وتوزيعها بين الطبقات المختلفة ، والعلاقات المتبادلة وأشكال توزيع الناتج الاجتماعي الذي تحدده (تفرده) اشكال الملكية الموجودة .

الوسائل . وتنوء الزراعة في معظم هذه البلاد تحت وطأة نظام الإيجار ، الذي يتيح لجماعة من الوسطاء ان يستولوا على دخل صغار المزارعين .

أما اصطلاح بلد قاصر النمو ، فيقع على الحد بين الساكن والمتحرك . وكثيراً ما نجد هذا الاصطلاح في الكتب المعاصرة ، بأشكال مختلفة ودرجات متفاوتة (مثلاً « قليل النمو » ، « ضعيف النمو » .. وسوى ذلك) . ان دلالة تكمن في انه لا يكتفي بوصف الوضع الساكن . هذا المفهوم يتضمن لزوم تحليل العوامل الاقتصادية التي يمكن ان تستخدم لأغراض التنمية . وبذلك تطرح مشكلة تحليل الثروات الطبيعية غير المستثمرة بعد ، أي مشكلة رأس المال الكامن والتراكم الكامن . ووجهة النظر هذه تلقي ضوءاً جديداً على المشكلات السكانية ، ومشكلة الثروات الطبيعية او الشروط الجغرافية ، وبخاصة مسألة الموارد من اليد العاملة التي يمكن ان تقوم بعمل منتج ، وحجمها بالنسبة لرأس المال المتاح ، ومشكلة بنية عمر السكان ، والاطارات الفنية ، وسوى ذلك . وفي هذه الدراسة المنهجية يمكن لبلدين يتمتعان بنفس المعدلات الاقتصادية ونفس البنية الاجتماعية أن يكونا في وضع مختلف من حيث امكانيات النمو . وفعلاً فاننا إذ ننتقل من الحالة الساكنة إلى الحالة الحركية ، فإن الموارد الكامنة ، أي الثروات الطبيعية واحتياطي اليد العاملة ، وبنية الاستهلاك وتوظيف رؤوس الأموال في الخارج ، تحظى بأهمية خاصة .

إن تحليل الموارد غير المستثمرة يتيح النفاذ إلى الأسباب الاقتصادية لانخفاض معدل النمو ، ويربط أسباب هذا التصور بتبديد الموارد . وليس من قبيل الصدفة إذن أن تبرز بعض محاولات لتعريف التخلف بأنه بالدرجة الأولى واقع عدم استثمار الموارد^(١) .

وحين نبرز الحاجة الى التغييرات ، ونحدد اتجاهاتها ، فإنما نقصد البلاد

(١) ينطلق اوسكار لانج من هذا المبدأ في تعريفه للاقتصاد المتخلف، وسندرس هذا التعريف فيما بعد .

التي تسير في طريق النمو - أي الفئة الثالثة التي ندرسها . وفي هذه الحالة يبدو مفيداً للأبحاث بشكل خاص وجود مجموع من المؤشرات المرنة ، إذ تمكننا من وضع برامج مثلى وقياس النتائج المحققة أثناء تنفيذها . ويشير ج . كليز الى الأهمية الخاصة لمؤشرين ، بين هذه المؤشرات ، هما المستوى المطلق للانتاج (او الدخل) ، بالارتباط مع مؤشر معدل تزايد الانتاج^(١) .

هذه المؤشرات تعكس اتجاهات النمو وتتيح تحديد وتيرة التغيرات الجارية . وبذلك يظهر الفارق بين حالة الركود في الاقتصاد المتخلف والتطور في الاقتصاد المتقدم . وتتفوق المؤشرات المقترحة على مؤشر الدخل القومي في انها تتيح ، لا قياس مسافة الخلف التي تفصل هذه البلاد عن البلاد المتقدمة اقتصادياً وحسب ، بل وتحديد الزمن اللازم للانتقال من الاقتصاد المتأخر الى الاقتصاد المتقدم .

ان مؤشر الدخل القومي للفرد هو معيار التصنيف الذي يستخدم على الاغلب في الادب المتخصص . وتكن قيمته في طابعه التحليلي ، من حيث انه يمثل آثار الاقتصاد النهائية ودرجة تقدمه . بيد أن عدة مؤلفين يبدون تحفظات جدية إزاءه . ف.ب. اويرزانوسكي^(٢) Oyrzanowski ينظر الى جانبه السلبي من حيث انه لا يعكس مستوى الاستهلاك ، ولا بنيته . وحين يكون التراكم هاماً ، فان مؤشراً للدخل القومي ، وان يكن مرتفعاً ، لا يعني بالضرورة مستوى حياة للسكان مرتفعاً . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان الدخل القومي للفرد لا يقدم إلا أرقاماً وسطية ، ولهذا فاننا لا نملك فكرة عن توزيع الدخل بين الطبقات والفئات الاجتماعية . ومن المعترف به

(١) ج . كليز ، المؤلف سالف الذكر ، ص ٣٦ . ولنلاحظ ان هذا المبدأ غير قابل للتطبيق حيث تكون الاحصاءات غير دقيقة أو غير متوفرة أصلاً .

(٢) ب . اويرزانوسكي : « مقدمة في دراسة مشكلة البلاد المتخلفة » ، فوليا اوكونوميكا كراكوفينا ، الجزء الأول ، الفصل الثاني ، كراكوفيا ١٩٦١ .

على نحو عام ان بعض البلاد الغنية بالنفط التي تملك متوسطاً مرتفعاً جداً من الدخل القومي للفرد هي مصدر ثروات جسيمة لجماعة محدودة ، بينما يعيش السكان في بؤس .

ونظراً لعدم وجود مؤشر إجمالي ملائم ، فان بعض المؤلفين يقترحون ، كبديل ، مجموعة من المؤشرات . وعلى هذا النحو فان ك . سيكومسكي ^(١) Secomski مثلاً ، يقترح المؤشرات التالية : متوسط الدخل للفرد ، الاستخدام تبعاً للفروع والمهن ، البنية الاقتصادية حسب المناطق ، بما في ذلك المواد الأولية ، والموارد من المحروقات والطاقة . كما انه يقترح ، اضافة الى ذلك ، مجموعة مساعدة ، هي : مؤشرات الانتاج الصناعي حسب الفروع ، بنية الزراعة ، الانتاج في الهكتار ، شبكة مراكز الخدمات من منشآت صحية وثقافية وسواها . ومع ان هذه الاقتراحات النهائية جديدة باهتمامنا ، فان المعطيات اللازمة لا يمكن الحصول عليها إلا في حالة بلد يملك جهازاً احصائياً نامياً ، وهو أمر يتعلق ، بالنسبة لأغلب البلاد المتخلفة ، بمستقبل بعيد . وتثور ، في الوقت ذاته ، مشكلة تثقيل المؤشرات الخاصة ، وهي مشكلة تكاد أن تكون مستعصية على الحل ، من وجهة النظر النهائية .

ويقترح مؤلف بولوني ، هو س . كروسز كزينسكي ^(٢) Kruscznski ، مجموعة من المؤشرات قد تعكس مستوى القوى الانتاجية وعلاقات الانتاج معاً . فهو يشير ، فيما يتعلق بالقوى الانتاجية ، الى أهمية مؤشر الانتاج ومؤشر الاستهلاك . ويربط بين تحليل المؤشرات الاحصائية وتحليل الموارد ، ثم يقترح ، دراسة الكل في علاقته بالتحليل التاريخي لأسباب التفاوت في النمو وحالة التأخر في البلد .

(١) ك . سيكومسكي : « المدخل الى نظرية التحل (عدم ترابط) القوى الانتاجية » . فرصوفيا ، ١٩٦١ ، ص ٧٦ - ٧٧ .

(٢) س . كروسز كزينسكي : « انعاش مقاطعات شرق فوفوديا في بوزنان » ، بوزنان ١٩٥٦ .

تعريف لانج

يحدد الأستاذ اوسكار لانج خصائص الاقتصاد المتخلف على النحو التالي :
« انه اقتصاد لا يكفي مجموع رؤوس الاموال المتوفرة فيه لاستخدام كل اليد العاملة المتوفرة على أساس التكنيك الحديث للنتاج ، ولا لاستثمار الثروات الطبيعية »^(١) .

ولنلاحظ أولاً ان هذا التعريف يبرز المظهر الاقتصادي لظاهرة التخلف .
وتكمن أهميته النهائية في انه يضع في المقدمة مشكلة التراكم ومشكلة الاستخدام الانتاجي للموارد . وبذلك يتركز مركز الثقل على العوامل الداخلية ، منظوراً إليها كوسائل أساسية للتنمية الاقتصادية . وثانياً فان هذا التعريف يُعنى بمظهرَي القوى الانتاجية ، أي بأدوات العمل واليد العاملة ، متخذاً كنقطة انطلاق للتحليل فكرة الاستخدام الكامل لليد العاملة المتوفرة . ويجري تحليل عوامل الانتاج الاخرى ، أي رأس المال والثروات الطبيعية ، من وجهة نظر فكرة الاستخدام الكامل . ولئن كان تعريف لانج لا يدعي استنفاد السمات المميزة للتخلف الاقتصادي في جميع مظاهره ، فانه في الوقت ذاته لا يقتصر على الوصف ، ولا على التحليل السكوني (الستاتيكي) ، بل على العكس ، فان مقدمته الرئيسية تظل معالجة حركية (ديناميكية) للمشكلة . وازافة الى ذلك ، فان هذه المعالجة تتفادى الصعوبات الناجمة عن نقص الاحصاءات .

بيد ان انتقادات مختلفة وجهت الى تعريف لانج^(٢) . وأولها ، ان هذا

(١) اوسكار لانج : « بعض مشاكل التخطيط الاقتصادي في البلاد المتخلفة » ، في (المؤلفات الاقتصادية والاجتماعية ١٩٣٠ - ١٩٦٠) فرصوفيا ، ١٩٦١ ، ص ٢٠٧ ، وكذلك اوسكار لانج (« مشكلة البلاد الضئيلة النمو ، وبرنامج تنميتها ») ، في « مشكلات الرأسمالية المعاصرة » ، فرصوفيا ١٩٦٠ ، ص ٣٥٦ .

(٢) ز . دوبرسكا Dobrska : (« لا اتفاق مع الاستاذ لانج ») ، في Zycie Gospo- dereze العدد ١٩٥٧/٣٣ .

التعريف يتجاهل المظهر الاجتماعي والسوسيولوجي في ظاهرة التخلف . هذه الحجة تبدو لنا متهافئة . إذ أن المسألة ليست في الاختصار على مظهر واحد من مظاهر الظاهرة ، بل إبراز السمة المميزة أكثر من سواها . لا سيما وان لانج يفرد ، في المؤلف ذاته الذي يصف المظهر الاقتصادي للتخلف ، مكاناً هاماً للعلاقات الاجتماعية في البلاد المتأخرة ، وستناولها بالدراسة بعد قليل .

ان الاطروحة الاساسية التي تقوم عليها وجهات نظر لانج هي التأكيد انه يستحيل على البلاد المتأخرة حالياً ان تسلك الطريق الرأسمالي التقليدي في التنمية الاقتصادية . وهذه الاطروحة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتحليل الاسباب المختلفة للتخلف ، بما فيها الاسباب الاجتماعية . انها اولا وجود رواسب بالية اقطاعية في البنية الاجتماعية الراهنة لهذه البلاد . فبنية اجتماعية بالية تستتبع توزيع الناتج الاضافي ، بمعنى أنها تعرقل التراكم . وبذلك فان المركز الممتاز للطبقة الاقطاعية يكبح ويؤخر النمو العام للبلد . ثم ان الرأسماليين في البلاد المتخلفة اقتصادياً - تبعاً للانج - لا يتمتعون بوسائل كافية لتأمين التراكم وكسر حالة الركود الاقتصادي . وأخيراً فان سياسة رأس المال الاجنبي المستندة الى الطبقات الاجتماعية الممتازة كانت تتجه قبل كل شيء الى استغلال الموارد من مواد أولية وزراعية والى تشجيع بعض الصناعات المساعدة وإغفال الصناعات التي يمكن ان تكون خطر منافسة . هذه السياسة كانت تقضي الى تقسيم دولي للعمل ، تلعب فيه البلاد المتخلفة دور الاطراف بالنسبة للمتروبولات الصناعية في اوروبا وأميركا الشمالية .

وثمة نقد آخر ، وجه الى هذا التعريف ، ومفاده ان بلداً ، وإن يكن أغنى البلاد ، لا يستثمر عادة جميع الثروات الطبيعية المتوفرة ^(١) ، لا يبدو

١ - ز. دوبرسكا Z. Dobrska ، المؤلف سالف الذكر . ومفهوم « الموارد الطبيعية » ذاته ، وكذلك مفهوم « استخدامها » ، ما تزال دراستها قاصرة في الأدب الاقتصادي ، وليس ثمة ، من وجهة نظرية ، تعريف مرض حتى الآن . وقد جرت محاولة في الادب الماركسي لبسط وتطوير هذه المسألة قام بها شارل بتلهام في كتابه «دراسات في نظرية التخطيط» ، عام ١٩٥٩ ، الفصل السابع .

لنا ، هو أيضاً ، مبرراً . فلو تقيدنا بتعريف لانج حرفياً لوجب ، في رأي دوبرسكا ، اعتبار كندا مثلاً ، بلداً متأخراً . هذا الدليل لا يبدو صحيحاً ، في رأينا ، إلا في ظاهره . ذلك ان تحليل استثمار الموارد الطبيعية لا يمكن اجراؤه بصورة مجردة ، دون اعتبار للمستوى العام للنمو الاقتصادي في البلد موضوع البحث . وفيما يتعلق بكندا فإن مؤشر الثروات الطبيعية المتوفرة غير المستثمرة يعكس إمكانيات نمو البلد . ومن جهة اخرى يهمل ان نعترف ما اذا كان عدم الاستثمار ينجم عن نقص في رؤوس الاموال ، وهو ما يشير اليه لانج في حالة البلاد المتخلفة ، او ينجم عن اسباب اخرى وبواعث اقتصادية ، كنقص في اليد العاملة او الإطارات ، وسوى ذلك . كما انه لا ينبغي ان نهمل في التحليل الديناميكية السابقة لاستخدام الثروات الطبيعية في غايات إنتاجية . فهذا يتيح لنا ان نميز مباشرة بين الاقتصاد الراكد في بلد متخلف والاقتصاد المتوسع في بلد متطور . ولذا فلا مجال للجدل في ان هذا التعريف يمكن ان يجرنا الى خطأ او انه قد يفضي الى مفارقات .

ومسألة اخرى تبدو غير مؤكدة : هي معرفة ما اذا كان حقاً ان الطبقات المالكة والحاكمة في البلاد المتخلفة هي اقتصادياً اضعف من ان تثمر ، وان الاموال التي تنصرف بها هي من الضالة بحيث لا يمكن ان تلعب دوراً هاماً في عملية التثمينات . ويرى خصوم هذه النظرية ان نصيب الدخل القومي الذي تستولي عليه الطبقات الحاكمة هو ، نسبياً ، اكبر مما نجد في البلاد المتقدمة ، ومن هذه الزاوية فليس ثمة ما يمنع التراكم . ولا يتعلق الأمر بإمكانات استثمار الدخول المتوفرة ، بل بشكل استخدامها . فالرأسماليون لا يفيدون منها بصورة منتجة ، بل يوجهونها لأغراض استهلاكية . ومرد ذلك الى ان الاستثمارات الخاصة ليست مجزية . فالأسواق الداخلية ضيقة بسبب انخفاض المستوى العام للنمو في البلد ، كما ان الاسواق الخارجية ، من جهة اخرى ، لا تقدم منافذ كافية للتصدير ، بسبب منافسة البلاد المصنعة .

ان نظرية ضيق السوق ، والصعوبات التي تنجم عنه ، في وجه الاستثمارات الخاصة صحيحة بلا شك . فهذه النظرية توسع تحليل أسباب ركود الاقتصاد المتخلف ، وتطرح قضية هامة بصدد طرق ووسائل توسيع السوق في هذا الاقتصاد^(١) . غير ان التأكيد بأن البلاد السائرة في طريق النمو تملك إمكانات لتراكم الفوائض الاقتصادية اكبر نسبياً من البلاد المتطورة ، يبدو مبالغاً فيه . ومهما يكن فإن انصار هذه النظرية لم يبرهنوا على صحتها بصورة تجريبية . كما ان التأكيد بأنه ليس امام رأس المال الخاص أي دور يلعبه في المستقبل ، وان استثمارات رأس المال الخاص لن تستطيع في المستقبل ايضاً ان تلعب دوراً ذي شأن في هذه البلاد ، هذا التأكيد فيما يبدو لي لا يقوم على أي اساس . ان عدم وجود توظيفات مأمونة ومجزية ، والخطر الناجم عن احتمال تقييد الحجم المطلق للأرباح ، وبصورة خاصة اثر تأميم محتمل ، هذه كلها تكون ، بلا شك ، عامل تقييد ، ولكنها لا تستنفد المسألة كلياً . ان التفسيرات المختلفة لسبب ضعف استثمار رأس المال الخاص في البلاد التي تسير في طريق النمو لا تعكس المواقف النظرية ، المجردة ، المتباعدة وحسب . انها ، بسبب أهميتها من الناحية المنهجية ، تحدد احتمالات نمو هذه البلاد ، فيما يتعلق بالدور الضئيل الذي ينهض به رأس المال الخاص . وعلى اساس هذا التدليل بالذات تقوم نظرية طريق رأسمالية الدولة لتنمية هذه البلاد . ومع احتفاظنا بالقيام بدراسة مفصلة لهذه النظرية ، فإننا سنتابع ملاحظتنا النهائية .

تعريف بوبروفسكي

يقترح ك. بوبروفسكي^(٢) معايير اخرى لتصنيف وتحليل مفهوم البلاد

(١) راجع الفصل المتعلق بالتصنيع .

(٢) ك. بوبروفسكي ، « مشكلة نمو البلاد الضعيفة النمو » ، في مجموعة « نظريات النمو الاقتصادي والرأسمالية المعاصرة » ، فارصوفيا ، ١٩٦٢ .

المتخلفة . ففي رأيه ان تعبير « بلد غير نام بصورة كافية » هو مقولة تاريخية تحتضن الظواهر الناجمة عن مجموعة من الاسباب التي يتعذر تصنيفها . هذه المقولة تبدو مفيدة لدراسة آلية « التأخر » الاقتصادي ، والاسباب التي سببت هذا الوضع في بعض المناطق الجغرافية ، انها تفسر لنا السمات المميزة للتقسيم الدولي للعمل في الماضي .

وثمة ملاحظة اخرى هي ان مفهوم البلاد المتخلفة ليس مفهوماً متجانساً ، ولا يتضمن معايير تتيح تصنيف هذه البلاد في مجموعات . ان التعاريف التي تقدمها الدراسات المتخصصة تستند الى معايير احصائية ، ولكنها ليست معايير نظرية . هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فان المعايير الاحصائية تقدم الدليل على ضعفها (وهو شيء أسلفنا قوله) ، وهذا النقص يجعل متعذراً اجراء اي تصنيف علمي .

وإذ ينطلق بوبروفسكي من هاتين المقدمتين ، فانه يقترح علينا تصنيفاً آخر يستند الى معيار نموذج السياسة الاقتصادية، تظهر فيه عناصر هذه السياسة كمعادلة ذات متحولتين : العوامل الكابحة للتنمية وتدخل الدولة . وهو يحاول على هذا النحو ان يتجنب الصعوبة الرئيسية التي تقف في وجه التعميمات النظرية ، وهي عدم التجانس . وهذه هي نظرياته الرئيسية .

ان تحليل مشكلة حالة التأخر، تحليلاً يتطلع الى المستقبل، ينبغي بالضرورة ان يعنى بمسألة وتيرة النمو . والمطلوب لا تعجيل الوتيرة وحسب، بل ورفعها الى مستوى معين ، مما يمكننا عملياً من بلوغ دخل قومي يعتبر حداً أدنى لا غنى عنه .

ان المشكلة تتجلى على نحو مغاير في البلاد المتقدمة ، حيث لا يترتب على الاقتصادي ان يهتم بمعرفة اي حجم من معدل النمو يقابل التوازن الديناميكي، بشرط بلوغ الهدف المحدد . ويختلف هذا الوضع ايضاً عن وضع البلاد

الاشتراكية ، حيث يسعى المخطط لبلوغ حد أعلى من معدل النمو يرافقه حد أعلى من الاستهلاك في فترة زمنية معينة .

ولتحديد وتيرة النمو في اقتصاد راكد يبدو ان تحليل العوامل الكابحة للنمو امر لا غنى عنه . هذه العوامل يمكن ان تكون ذات طابع عام كمعدل التراكم وعجز ميزان المدفوعات وعدم مرونة الانتاج الزراعي ، او عوامل اخرى كنقص الاطر الفنية ، وبنية اجتماعية متيبسة تشل النمو عن طريق استهلاك ترفي او الاكتناز ، او ، اخيراً ، السيولة المحدودة لليد العاملة .

وليس قصدنا ان نستنفد قائمة بجميع العوامل ، بل ان نتبين ما الذي يكون بصورة مشخصة في بلد معين « عنق الزجاجة » ، اي العقبة الاساسية التي ينبغي ان تتركز عليها جهود السياسة الاقتصادية .

واذا وافقنا على اعتبار العوامل الكابحة للنمو معياراً اساسياً للستراتيجية الاقتصادية فان مسألة تدخّل الدولة تظهر كمعيار ثان للتصنيف . إذ ان هذه العقبات يمكن التغلب عليها عن طريق نشاط اقتصادي واعٍ يستخدم لهذه الاغراض وسائل مجدية . ومن جملة هذه الوسائل ، التي تتيح التغلب في الوقت ذاته على مجموعة واسعة من عقبات النمو ، قطاع الدولة ، الذي يلعب في نظر بوبروفسكي دوراً هاماً بشكل خاص . والنتائج التي ينتهي اليها بوبروفسكي تلتقي ، كما نرى ، مع النتائج التي انتهى اليها لانج .

والى جانب مسألة القطاع العام ، فان ثمة وسيلة اخرى تستتبع نتائج اجتماعية وسياسية هامة بالنسبة للنمو الاقتصادي هما مسألة توزيع الدخل القومي وإعادة توزيعه . ان بناء برنامج للتنمية منطقي ومجد ، بمعدل تراكم مرتفع بقدر كاف ، هو أمر مستحيل في اغلب هذه البلاد . ويقودنا هذا الى تناقض حاد بين متطلبات التثمين وحاجات الاستهلاك . ومن الممكن ، لو أنقص معدل النمو ، ان تكون الصعوبات الناجمة عنه أقل . ولكن عامل الزمن يلعب دوراً هاماً جداً في الوعي الاجتماعي .

ان اهم العقبات التي تقف في وجه تحقيق تراكم مرتفع هي : زيادة الاستهلاك في الريف ، وهو امر لا يمكن تفاديه بنسبة ما يكون مستوى الاستهلاك العام منخفضاً في الفترة السابقة ، ومن جهة ثانية زيادة المعدل المتوسط لمستوى المعيشة ، نتيجة زيادة أجور الفئات الافضل حظاً . وأجور الاطارات الفنية ينبغي ان تزداد ، وإلا شاهدنا ظاهرة خطيرة : هجرة الاطارات الفنية . وتنوء الاجور المتوسطة في هذه البلاد ايضاً بأجور الموظفين .

ان التناقض بين الحاجة الى معدل مرتفع للتراكم والنمو السريع قبل الوان للاستهلاك سيكون صعب الحل اذا تخلى بلد متخلف عن وسيلة من وسائل السياسة الاقتصادية : هي اعادة توزيع الدخل القومي . فينبغي اذن ادخال هذا « المحتوى » ايضاً في التحليل .

ويشير بوبروفسكي ، بين هذه الاعتبارات جميعاً ، الى اهمية القرارات السياسية — الاقتصادية في تعجيل وتيرة النمو في البلاد المتخلفة . بل انه يؤكد ان العامل السياسي يلعب في هذه البلاد دوراً اكبر من دوره في البلاد الرأسمالية الشديدة التصنيع او في البلاد الرأسمالية ، إذ ان معطيات البنى في تلك البلاد تظل حاسمة ، بل وتعين اتجاهات النمو الرئيسية وشروطه . أما البلاد المتخلفة ، فعلى العكس من ذلك ، تجد نفسها اما على عتبة قرارات سياسية او في منتصف الطريق اليها ، مما يزيد في صعوبة حل المشكلة الاقتصادية .

ولذا ينبغي عند إعداد الشروط الجديدة لتحريض النمو الاقتصادي ، اضافة عنصر آخر الى التحليل ، وهو ما يسميه بوبروفسكي « الرغبة الاجتماعية في النمو » . هذا المفهوم الذي يحمله الاقتصاد الرأسمالي معروف جيداً في الاقتصاد الاشتراكي ، كعامل من اصعب عوامل النمو « الواعي » . فحقيقة ان عدم وجود حد ادنى من النمو المعجل انما يعني تقهقراً اقتصادياً ، وانخفاضاً في مستوى الحياة او ركوداً هي حقيقة ينبغي ان ترسخ في اذهان بعض

الفئات الاجتماعية . وفي حال بلد ضعيف النمو فان تجلي الرغبة في النمو يكون عاملاً حاسماً في تعجيل النمو . ويطلق بوبروفسكي على وجود مثل هذه الرغبة : « العتبة الدنيا » للنمو . وهو يضيف الى هذا العامل عاملاً آخر هو « العتبة العليا » الذي يعني وجود مجموعه من المؤسسات الملائمة على صعيد البنى الاجتماعية والسياسية وعلى صعيد السياسة الاقتصادية . وبذلك يرتسم تصنيف أكثر وضوحاً للبلاد المتخلفة بين العتبتين المحددتين على هذا النحو .

ويقترح بوبروفسكي ، مستنداً الى اهمية اختيار نموذج السياسة الاقتصادية ، وضع جدول بمؤشرات توضح الطرق المطبقة او المقررة لمواجهة العوامل الخاصة التي تكبح التنمية . ومثل هذا الجدول يبين في الوقت ذاته مدى التحولات التي تستبعتها السياسة الاقتصادية في البلد موضوع البحث ، ويتيح هذا آنذاك تحديد نماذج السياسة الاقتصادية الأكثر انتشاراً في البلاد المتخلفة .

وتترتب على مجموع تأملات بوبروفسكي نتيجة نهائية هامة . ففي نظر بوبروفسكي تحدد العوامل التنظيمية (التأسيسية) ، في البلاد المتخلفة ، امكانية تعجيل وتيرة النمو . وهذا القيد يسبغ أهمية خاصة على تدخل الدولة بأشكاله العديدة في عملية التنمية هذه . وهذا التدخل سيكون أشد مما هو في البلاد شديدة التقدم ، وسيكون دوره جديداً من الناحية النوعية . وهذه المقدمة النهائية ستكون ذات فائدة لنا في الملاحظات التي سترد فيما بعد .

ويترتب على التأملات النهائية التي عرضناها حتى الآن نتيجة هامة . ففي ضوء التحليل النظري تسقط النظرية القائلة بإمكان تحقيق النمو التقليدي في بلد متأخر . وينبغي ان نلاحظ ان التخلي عن هذه النظرية أدى الى تقدم سريع في الأبحاث النظرية للاقتصاديين الاشتراكيين . وتبرير نظرية استحالة تكرار الطريق التقليدي للنمو الرأسمالي قادم ، في الوقت ذاته ، الى تحليل الشروط التي تمت فيها الثورة الصناعية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وتحليل شروط النصف الثاني من القرن العشرين التي تختلف عنها .

اختلاف الشروط التاريخية للنمو

شروط القرنين الثامن عشر – التاسع عشر وشروط يومنا هذا

يشدد الاقتصاديون الاشتراكيون على الوقائع التالية :

اولاً – ان الانتقال من الاقتصاد المتأخر، السابق على الصناعة، الى الانتاج الصناعي الرأسمالي ، قد تم في الماضي بصورة مستمرة وتطورية . وثمة اشكال مختلفة من المصانع اليدوية لعبت دوراً هاماً بتقسيم العمل فيها ، وتبسيطها للعمليات المختلفة ، وتخصص عمل العمال في المهام المختلفة ، مكّنت فيما بعد من إحلال عمل الآلات محل العمل البشري ، ولعبت دوراً كبيراً في تحويل الانتاج اليدوي والحرفي الى انتاج صناعي . ورافق ذلك في الوقت ذاته نمو عملية تحويل ادوات العمل وتحسينها السريع ، هذه الادوات الملائمة لتقسيم العمل في أشكاله الجديدة . وبدهي ان المصنع اليدوي ، ثم المصنع فيما بعد ، كانا يتطلبان توفر صفات اخرى في العمال غير الانتاج اليدوي والمهني. بيد ان طبيعة المصنع اليدوي نفسها، كان يترتب عليها ان يكون تأهيل العامل واكتسابه المهارة لا يثير صعوبات خاصة . وكان مرد ذلك الى تبسيط العمليات والى تخصص العمل ، يرافقها فرض انضباط العمل وزيادة سرعته . فالعمل الماهر لم يكن يكون اذن « عنق زجاجة » في عملية تقويض الاشكال التقليدية والانتاج المهني .

غير ان الامر يختلف اليوم. فالنمو التطوري ، في البلاد المتخلفة في القرن العشرين ، متوقف منذ فترة طويلة ، بينما كان اقتصادها ، الغارق في حالة جمود وركود، لا يتقدم فيما يخص اشكال الانتاج ولا فيما يخص ادوات الانتاج وطرقه. صحيح ان فروعاً من الصناعة الحديثة توجد في الاقتصاديات المتأخرة، إلا انها ليست اكثر من « جيوب » لا ترتبط بالاقتصاد في مجموعه .

واليوم لا تستطيع البلاد المتخلفة ، لتحريك عجلة نموها الاقتصادي ، ان

تستند الى اشكال تقليدية للانتاج ، بل عليها ان تحقق قفزة للانتقال من الاشكال البدائية الى أشكال حديثة في الانتاج ، متفادية عدة اطوار مراحل وسيطة . ولكي تعوض هذه البلاد تأخرها وتقرب من مستوى البلاد المصنعة ينبغي ان يكون معدل النمو وتزايد الانتاج فيها مرتفعاً بدرجة كافية . حينذاك فقط يمكن تقليص شقة الخلف التي تفصل هاتين المجموعتين من البلاد . ومعدل نمو مرتفع يتطلب لا تحويلاً في طرق الانتاج وحسب ، بل حل مشكلة الاطر الماهرة . وهنا ايضاً يختلف الوضع اختلافاً اساسياً عما كان عليه في القرن الثامن عشر . فحل مشكلة الاطر الماهرة في البلاد المتخلفة اليوم لا يمكن ان يتم عن طريق نمو بطيء وتطوري كما حصل في الماضي . ونقص الاطر الماهرة بالذات هو الذي يكون اليوم أحد « الحواجز » الاساسية في وجه التقدم الاقتصادي .

وثانياً ، ان عملية استبدال الاشكال الرأسمالية بالاشكال القطاعية في البلاد المصنعة اليوم لم تجر ، كما هو معلوم ، بصورة متجانسة في مختلف فروع الاقتصاد وقطاعاته . ومرد ذلك الى المدة التي استغرقتها عملية نشوء السوق الوطنية المتجانسة في البلاد المختلفة ، والى العقبات التي حالت دون نمو اشكال الادارة الرأسمالية نمواً سريعاً في بعض فروع الانتاج . وكانت الرأسمالية ، حتى في القطاعات التي تتغلب فيها ، تسمح ، ولمدة طويلة ، ببقاء رواسب من الاقتصاد القطاعي . وتبعاً لذلك ظهرت ، في فترة الثورة الصناعية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، ظاهرة تنوع البنى الاقتصادية وتعددتها . بيد ان هذا التنوع لم يكن يشكل ، آنذاك ، عامل كبح للنمو الاقتصادي العام . وبورد الاقتصادي السوفيائي ل . مندلسون ، المثال التالي استمدته من تاريخ الصناعة البريطانية .

« لقد تم خلال عقدين أو ثلاثة من القرن التاسع عشر مكننة غزل القطن كلياً ، بينما كان النسيج يتم يدوياً الى حد بعيد . وقد أدى نمو المكننة في الغزل في نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر الى تكون جيش

ضخم من النساجين اليدويين . ان هذا مثال طريف يدل على ان توسيع الانتاج الكبير يمكن ان يترتب عليه توسيع الانتاج الصغير ، شرط ان يكون هذا الاخير مكملاً لا غنى عنه للدول^(١) . وبذلك فان تنوع البنى ، في ظروف ذاك الوقت ، لم تكن عقبة في وجه النمو ، بل انها كانت عامل حفز ، إذ أتاحت تركيز رؤوس الاموال في الفروع الاساسية التي تحكم النمو العام للاقتصاد . فطرق الانتاج الجديدة كانت تحطم في أحد المجالات أساليب العمل البالية وتزيد في قدرة الانتاج وتوجد أيضاً حوافز لمجالات أخرى . لقد كانت تلك عملية منظمة في « انقلاب » الاقتصاد .

وبالعكس ، فإن الوضع المتأخر للبنى الاقتصادية ، في البلاد المتخلفة في وقتنا ، يبدو كعامل يكبح بحزم عملية النمو العام . ووجود قطاع رأسمالي ، وأن يكن حديث جداً ، لا يلعب دور تحقيق « انقلاب » في الاقتصاد بمجموعه . فإلى جانب هذا القطاع توجد في الواقع قطاعات أخرى تتميز بالركود ، ولم يلحق الاشكال التقليدية للادارة فيها ، منذ قرون ، التحولات الضرورية . وينتج هذا — وسنتحدث عن ذلك مفصلاً فيما بعد — من انعدام آليات تجمع القطاعات المختلفة في كيان اقتصادي متجانس ، ومن الطابع الخاص للقطاع الرأسمالي في بلد متأخر . إذ ان هذا القطاع ، الموجه نحو التصدير ، لا يكون ، في معظم الأحوال ، جزءاً لا يتجزأ ، من الاقتصاد ، بل هو بالأحرى مركز امامي للاستثمار لحساب الاقتصاد الاوروبي المتطور . وتحويل الأرباح الى البلاد المتطورة او إعادة استثمارها جزئياً في الفروع الصناعية ذاتها يشهدان في الواقع على الطابع الخارجي لهذا القطاع .

ان انعدام الاندماج الداخلي في اقتصاد البلاد المتأخرة يعرقل بدوره عملية التراكم ذات الدور الاساسي في النمو الاقتصادي . وبالنسبة لهذه المسألة أيضاً

(١) ل . مندلسون : « الازمات ومراحل الرأسمالية في القرن العشرين » ، (بالغة الروسية) موسكو ، ١٩٦٠ ، المجلد الاول ، الفصل الثالث .

فإن ظروف الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر كانت تختلف اختلافاً كبيراً عن ظروف اليوم . فعملية تراكم الوسائل التي تتيح الانتقال الى الانتاج من النموذج الرأسمالي امتدت على مدى عدة قرون ، ولم تتطلب تركيزاً عظيماً في رؤوس الاموال كما هو الأمر في العهد الراهن . لقد كانت السمة المميزة لتلك الفترة من فترات النمو الاقتصادي هي المصنع اليدوي ، وهو ملكية فردية لمنظم رأسمالي واحد . وكانت الطبقة الرأسمالية تنشط اذن بصورة فردية . ولم تظهر المشروعات الرأسمالية الكبيرة (الشركات المغفلة وسواها) بوصفها اشكالاً مهيمنة إلا في فترة لاحقة من النمو .

لقد تحقق في الماضي تراكم رؤوس الاموال الضرورية لإقامة وتسيير الانتاج الرأسمالي في ظروف خاصة ، تختلف اختلافاً كبيراً عن ظروف اليوم . وهذه الظروف لا يمكن ان تتكرر في البلاد المتخلفة . وكان ماركس يطلق على هذه العملية اسم « التراكم الاولي » ^(١) ، مشيراً الى واقعة حرمان صغار المنتجين (من فلاحين ومهنيين وسواهم) من وسائلهم في الانتاج ، حتى في صور أعنف التصفية . وبذلك فان الرأسمالية كانت في مرحلتها الاولية تُراكم لا رأس المال وحسب ، بل توجد سوقاً حرة لليد العاملة ، يغذيها صغار المنتجين الذين صفوا . وفضلاً عن ذلك فان البلاد المصنعة اليوم أفادت من مصادر خارجية للتراكم (المستعمرات ، والبلاد التابعة) ، كما أفادت من قوة مركزها في التجارة الدولية .

وبالمقابل ، فان البلاد المتخلفة لا تستطيع اللجوء الى تحقيق « التراكم الاولي » المعجل عن طرق مصادرة صغار المنتجين . وعلى العكس تماماً ، فان استراتيجيتها في التنمية تتجه الى تشجيع الانتاج الزراعي الصغير والانتاج الحرفي للاستفادة من احتياطي اليد العاملة ، وزيادة الانتاج وعرض

(١) كارل ماركس ، رأس المال ، المرجع سالف الذكر ، الفصل الرابع والعشرون .

السلع وتحقيق تراكم الوسائل المالية اللازمة لبناء القطاعات الحديثة في الانتاج. كما ان البلاد المتخلفة لا تستطيع الاعتماد على مصادر خارجية للتراكم بأشكاله القديمة، وكون التنمية الاقتصادية تتطلب في الوقت الراهن تركزاً في الوسائل أكبر بكثير مما كان عليه الامر في الماضي، يوسع حالياً - أكثر مما في الماضي - الفجوة بين الوسائل المتاحة للبلاد المتخلفة والوسائل التي لا غنى لها عنها لإنجاز مهام التنمية الاقتصادية .

ومن البديهي ان مستوى الوسائل التقنية المرتفع في النصف الثاني من القرن العشرين يمكن اعتباره بشكل عام فرصة يتيحها العلم للبلاد ضعيفة النمو التي تسلك الآن طريق النمو الاقتصادي . إذ باستطاعتها ان تأخذ نقطة انطلاق لها المستوى الراهن للعلم والتقنية واختصار الطريق الشاقة التي سلكتها البلاد المصنعة . بيد ان استخدام هذه المكتسبات ليس امراً بسيطاً . إذ انه رهن بجهد اجتماعي ضخم ، ثقافي واقتصادي ومالي . ولا شك انه يمكن تحقيق هذا المجموع من المهام ، ولكنه يقتضي العديد من الاصلاحات او التغييرات في المؤسسات ، ليس من السهل إنجازها عملياً .

وفي الوقت الحاضر يكون العامل السكاني هو ايضاً « حاجزاً » نوعياً في سبيل تنمية البلاد المتخلفة .

وهذه المشكلة تتجلى هي ايضاً بصورة تختلف اختلافاً كلياً عما كانت عليه في الماضي . ففي المرحلة الاولى من التصنيع كان التزايد السكاني السريع نتيجة لمعدل مرتفع في الولادات، رافقه في البداية معدل مرتفع من الوفيات لم ينخفض إلا فيما بعد . ولهذا الاسباب فان « التفجر » السكاني تم امتصاصه بسرعة عن طريق نمو التصنيع نمواً غنياً في البلاد الاوروبية . كما ان تكاثر السكان ، وبصورة خاصة الطبقة العاملة ، كان بالضبط الشرط الاساسي لنمو الرأسمالية والثورة الصناعية نمواً سريعاً ، ويقول م. دوب انه حين ترسخ رأس المال ازداد الطلب على اليد العاملة ، وهذا الطلب سيتم اشباعه عن طريق تزايد

معدل الولادات لدى البروليتاريا ، وبقدرتها الخاصة على التكاثر^(١) . ولنصف الى ذلك ان طلب اليد العاملة تزايد في فترة طفولة الرأسمالية بحكم بنية رأس المال ذاتها ، إذ كان الجزء الأكبر منه مخصصاً للأجور .

اما الآن ، فان البلاد المتخلفة ، التي تضم ٦٠ ٪ من سكان العالم ، تملك ، على العكس ، اكبر معدل لتكاثر السكان ، وبصورة عامة أعلى من معدل تكاثر البلاد الغنية المصنعة . وهذا المعدل المرتفع ، وإن يكن متفاوتاً ، لتكاثر السكان في بلاد اميركا اللاتينية وآسيا وافريقيا ، هو محصلة لا معدل مرتفع في الولادات وحسب ، بل انخفاض محسوس في الوفيات ايضاً ، وهو نتيجة لمنجزات الطب المعاصر في هذه البلاد (مثال ذلك الأدوية المضادة للحيويات) . ويتراوح هذا التكاثر بين ٢ و ٣ ٪ سنوياً . وهذه البلاد في معظمها بلاد زراعية ، وإنتاجية العمل في الزراعة المتأخرة منخفضة . فمن غير المعقول ان تستطيع الزراعة فيها استيعاب كل اليد العاملة الفائضة . ومصدق ذلك وجود ظاهرة بطالة جماهيرية . بيد ان عملية التصنيع تصطدم في هذه البلاد بصعوبات معروفة جيداً . فهذه البلاد تجد نفسها ، لا في مواجهة مشكلة زيادة انتاج المواد الغذائية لتغذية سكان يتكاثرون ، وحسب ، بل امام الحاجة الى تحريك القطاعات الاقتصادية الاخرى في شروط موضوعية اصعب بوجه عام مما كانت في الماضي .

ان الاختلاف في الشروط العامة لا يتعلق بالعوامل الاقتصادية وحسب . وأود أن ألفت الانتباه الى ظاهرة معروفة جيداً تحت اسم « أثر التقليد » ، ومضمونها ان وعي الفارق المتزايد بين مستويات حياة البلاد المختلفة يمكن ان يؤدي في البلاد الاكثر فقراً الى زيادة الاستهلاك وانقاص قدرتها على الادخار . فمجموع الادخار الذي يحققه شخص ما هو رهن لا بدخله الحقيقي وحسب ، بل بالعلاقة التي توجد بين هذا الدخل ودخول الاشخاص الآخرين

(١) م. دوب دراسات في نمو الرأسمالية ، لندن ، ١٩٤٦ ، ص ٢٢٤ .

في محيطه . وهذه الظاهرة يمكن أيضاً ملاحظتها على المقياس الدولي . فظهور سلع جديدة يخلق حاجات جديدة ويؤثر باتجاه زيادة الميل العام إلى الاستهلاك . فتقوة جذب مستوى الاستهلاك في البلاد المتطورة ، او بعبارة أخرى اثر التقليد على الصعيد الدولي ، يمكن ان يصبح عقبة في وجه نمو البلاد التي تسلك متأخرة طريق بناء اقتصاد كثيف .

نتائج

لقد رفض الاقتصاديون الاشتراكيون ، في تأملاتهم النهائية ، اطروحة الطريق التقليدي للنمو ، التي كانت تحول دون عزل المشكلات الخاصة بالاقتصاد المتخلف . ولم يتم ببسر التخلي عن هذه الاطروحة والبحث عن معايير جديدة ، بيد ان هذه الجهود أثمرت ، وأصبحت أساساً للأفكار الجديدة المتكيفة مع الظروف الخاصة بالبلاد المتخلفة .

ولم يكن أقل أهمية من ذلك التخلي عن اطروحة أخرى ، هي ان هذه البلاد لا يمكن أن تنمو إلا عن طريق التحولات الاشتراكية . فهذه الاطروحة إذ ووجهت بالواقع تركت مكانها لفكرة غلبة شكل النمو الذي يتجلى في رأسمالية الدولة ، وذلك في اغلب بلاد « العالم الثالث » . وتبين صحة هذه الاطروحة ، التي تتضمن نموذج اقتصاد مختلط تتعايش فيه قطاعات مختلفة (قطاع دولة وقطاع خاص وقطاع تعاوني) . ويمكن في هذا الصدد الرجوع الى مرحلة من مراحل نمو بلاد الديمقراطية الشعبية ، حين وجد لدى بعضها نموذج اقتصادي ثلاثي القطاعات ، بخاصة في السنوات الاولى التي تلت الحرب بين ١٩٤٥ و ١٩٤٩ . والاقتصاديون الاشتراكيون ، بانطلاقهم من فكرة اقتصاد مختلط في البلد المتخلف ، يستطيع مع بقاءه في اطار العالم الرأسمالي ، ان ينهل من تجربة البلاد الاشتراكية في شؤون التخطيط وعملية التصنع ، وسوى ذلك ، هؤلاء الاقتصاديون الاشتراكيون توفرت لهم بذلك منذ البداية

ميزة امكان وضع أساليب للنمو المعجل ، ومجموعة الوسائل المطبقة في الاقتصاد الاشتراكي تحت تصرف الاقتصاديات النامية . وكان على الجهد العلمي ان يتركز حول تكييف هذه الأساليب مع الشروط الخاصة بالبلاد المتخلفة . ولا شك ان هذه العملية لم تستكمل بعد .

فكثيرة هي المشكلات الخلافية التي ما تزال موضوع وجهات نظر متباينة عند مختلف المؤلفين . وستتاح لنا فرصة عرض هذه الاختلافات أثناء تحليل المشكلات بصورة مفصلة . وحسبنا ان نشير الآن ان غالبية الاقتصاديين الاشتراكيين تنحاز الى جانب نموذج «الاقتصاد المختلط» الذي لا يمكن إدخاله في مقولات الاقتصاد الرأسمالي النموذجي ، ولا في مقولات الاقتصاد الاشتراكي ، إذ انه يستلهم من اشكال وطرق سير كلا النظامين .

ومع ذلك فان عزل السياسات الرئيسية الخاصة بهذا النموذج في الدراسات قد أتاح اجراء البحوث مفصلة لاحقة اصبحت اليوم تؤثر مباشرة في مبادئ السياسة الاقتصادية التي وضعتها هذه البلاد عن وعي موضع التطبيق .

وينبغي ان نذكر أيضاً نتيجة نهائية ترقبت على ما سبق ايراده ، وهي ذات اهمية للتحليل اللاحق . ونود خاصة ان نلفت الانتباه الى الاهمية التي يعلقها الاقتصاديون الاشتراكيون على مشكلة تدخل الدولة . ان الاقتصاد الاشتراكي يرفض في هذا المجال كل التباس وجميع انصاف الحلول . انه يهدف الى اثبات مقترحاته النظرية على صعيد المؤسسات . ونظراً لقناعاته بعمجز آلية السوق ، بمحركاتها من حوافز واسعار ، في حال البلاد المتخلفة ، فانه يقترح فكرة نمو مخطط ومتوازن متناسق . ويصبح تدخل الدولة وسيلة لستراتيجية اقتصادية جديدة تشمل في الوقت ذاته اقتراحات باجراء تغييرات في البنية الاجتماعية التي شاخت ، وتكبح عملية النمو . ان النظرة النهائية الماركسية تشمل مظهري عملية التنمية : القوى الانتاجية والعلاقات الاجتماعية .

الفصل الثاني :

السياسة الاقتصادية أزاء المشكلات الديمغرافية

الاندفاع الديمغرافية

إن شدة التكاثر في سكان بلاد « العالم الثالث » خلال العقود الأخيرة امر يثير القلق ، ويطرح مشكلات اقتصادية جدية . وفي الواقع ينبغي على استراتيجية التنمية الاقتصادية ان تضع خطة تحد من التوسع السكاني ، وتدمج المشكلات التي يطرحها هذا التوسع على «العالم الثالث» في السياسة الاقتصادية والاجتماعية . وبدون ذلك فإن أي تخطيط اقتصادي قد يظهر بأنه غير واقعي . ان المشكلة السكانية تتجلى في الوقت الراهن بكل حدتها في البلاد المتخلفة ، وتكون عقبة في سبيل نهوض اقتصادي سريع . ان « العدو السكاني » السريع يلتهم في هذه البلاد ٢ - ٣ ٪ من الدخل القومي ، وإذا لم تتم السيطرة عليه في المستقبل ، فإنه يمكن ان يستتبع صعوبات لا يمكن التغلب عليها في مجال التغذية والاستخدام ، كما يتبين من المعطيات الاحصائية .

يتوقع ان يبلغ سكان العالم عام ٢٠٠٠ مقدار ٦ مليارات ، وقد يبلغ ٧,٤ مليارات . وبذلك يتضاعف عدد سكان العالم في اقل من اربعين عاماً . ولنضف الى ذلك ان عدد سكان العالم قد بلغ ثلاثة مليارات وتسع وستون مليون في احد عشر عاماً (بين ١٩٥٠ و ١٩٦١) مسجلاً بذلك معدلاً في التكاثر لم يعهد من قبل . وقد تحققت الزيادة الكبرى خلال السنوات الاربعين الاخيرة (١٩٢٠ - ١٩٦٠) في المناطق الأكثر فقراً : اميركا اللاتينية وآسيا الجنوبية - الشرقية ، وكان التكاثر الأقل في بلاد اوروبا الغربية ، أي في بلاد من اكثر البلاد تصنيعاً . وبينما يبلغ معدل الولادات في البلاد المتخلفة ٤٠ وأكثر لكل الف نسمة ، فإن هذا المعدل يتراوح بين ١٤ و ٢٥ في البلاد المصنعة .

ان معدل الوفيات هو اليوم المعدل الأكبر في البلاد المتخلفة ، إذ يبلغ ١٥ الى ٢٤ لكل الف نسمة ^(١) . ورغم جسامه التفاوت بين البلاد المتطورة والبلاد المتخلفة اقتصادياً ، فانه يفترض ان معدل الوفيات سينخفض في البلاد الاخيرة ويتجه الى الاقتراب من معدل البلاد المتطورة . واذا كان هذا فعلاً ، هو اتجاه معدل الوفيات ، الذي ينخفض بسبب تقدم الوقاية الصحية والطب ، فان وتيرة نمو سكان العالم ستحدد في الدرجة الاولى بمعدل الولادات . إلا ان ديناميكية هذا المعدل ما تزال مجهولة .

ان الاستقصاءات السكانية التي أجرتها هيئة الامم المتحدة تسلم بثلاثة احتمالات ، يتوقع كل منها انخفاضات في معدل الولادات ، وان تكن الفترة التي سيتحقق فيها الانخفاض متفاوتة .

ويبين الجدول التالي مقارنة بين احتمالين لتزايد السكان في مناطق العالم المختلفة . واذا سلمنا بأن الاتجاهات الراهنة لمعدلات الولادات والوفيات

(١) الكتاب الاحصائي السنوي ، ١٩٦١ ، هيئة الامم المتحدة ، نيويورك ، ص ١٢٠ .

جدول

احتمالات تكاثر السكان في العالم وفي مناطق معينة في السنوات ١٩٦٠ - ٢٠٠٠ (السكان باللايين)

٢٠٠٠		١٩٩٠		١٩٨٠		١٩٧٠		مناطق
الحالي	بمعدل التكاثر	الحالي	بمعدل التكاثر	الحالي	بمعدل التكاثر	الحالي	بمعدل التكاثر	
٧٤١٠	٥٩٦٥	٥٧٠٤	٥٠٦٨	٤٤٨٧	٤٢٦٩	٣٦٢٦	٣٥٧٤	العالم
١٣٩٣	١٢٦٦	١٢٣٠	١١٥٣	١٠٨٥	١٠٤٢	٩٦١	٩٤٦	أكثر البلاد تقدماً
٥٧١	٥٢٧	٥٣٣	٥٠٤	٤٩٦	٤٧٩	٤٦٠	٤٥٤	أوروبا
٤٠٢	٣٥٣	٣٤٥	٣١٦	٢٩٥	٢٧٨	٢٥٣	٢٤٦	الاتحاد السوفياتي
٣٨٨	٣٥٤	٣٢٥	٣٠٦	٢٧٢	٢٦٢	٢٣٠	٢٢٧	أمريكا الشمالية
٣٢٠٥	٣١٠٩	٢٦٠٧	٢٧	٢٢	٢٢٠٦	١٨٠٤	١٨٠٧	أوقيانوسيا
٦٠١٧	٤٦٩٩	٤٤٧٤	٣٩١٥	٣٤٠٢	٣٢٢٧	٢٦٦٥	٢٦٢٨	البلاد الأقل تقدماً
١٨٠٣	١٢٨٤	١٤١٩	١١٦٣	١١٣٩	١٠٣٨	٩٤١	٩١٠	آسيا الشرقية
٢٥٩٨	٢٠٢٣	١٨٩٨	١٦٧٧	١٤١٨	١٣٦٦	١٠٩٢	١٠٩٠	آسيا الجنوبية
٨٦٠	٧٦٨	٦٢٠	٥٨٧	٤٥٨	٤٤٩	٣٤٨	٣٤٦	أفريقيا
٧٥٦	٦٢٤	٥٣٧	٤٨٨	٣٨٧	٣٧٤	٢٨٤	٢٨٢	أمريكا اللاتينية

ستستمر . فان عدد سكان العالم سيزيد بأكثر من ضعفين بين عام ١٩٧٠ وعام ٢٠٠٠ . وستكون الزيادة في سكان اميركا اللاتينية في عام ٢٠٠٠ ، بالنسبة لعام ١٩٧٠ ، بمقدار ٢,٦ مرة ، وفي افريقيا بمقدار ٢,٤ ، وفي آسيا الشرقية بمقدار ١,٩ ، وستضاعف تقريباً عدد سكان اوقيانوسيا وأميركا الشمالية والاتحاد السوفياتي ، أما عدد السكان في اوروبا فلن يزداد إلا بمقدار الربع .

وبالمقابل ، اذا انخفضت معدلات الولادات كما يتوقع الاحتمال الثاني (المعتدل) ، فان عدد سكان العالم سيتضاعف تقريباً بين ١٩٦٠ و ٢٠٠٠ ، ويكون عدد سكان اميركا اللاتينية قد ازداد بمقدار ثلاث مرات تقريباً ، وكذلك سكان آسيا الجنوبية . ولن تظهر الفروق بين الاحتمالين بصورة جدية إلا حوالي ١٩٨٠ .

ان الوضع السكاني في العالم ، حوالي نهاية هذا القرن ، سيكون قبل كل شيء رهناً بالبلاد الأكثر تعداداً في السكان ، اي بالصين والهند وبلاد اميركا اللاتينية . وليس ما يسمح حتى الآن بتوقع انخفاض في معدل الولادة في هذه البلاد .

ومنذ عدة سنوات يلاحظ في البلاد المتخلفة اتجاه الى تزايد عمر الانسان . وبعض هذه البلاد ، ومنها كوستاريكا وبوليفيا وتشيلي ، يبلغ متوسط العمر فيها خمسين عاماً ، أما الارجنتين وسيلان وبورتو ريكو فيبلغ متوسط العمر ستين عاماً تقريباً . وبذلك تكون البلاد المتخلفة اقتصادياً قد حققت في جيل واحد التقدم الذي اقتضى من اوروبا الغربية أكثر من قرن لبلوغه . بيد ان انخفاض معدل الوفيات وتزايد متوسط العمر كان في اوروبا القرن التاسع عشر نتيجة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، ويعكس مدة سيطرة الانسان على الطبيعة ، بينما هو الآن في البلاد المتخلفة نتيجة لتقدم الطب والمعرفة البشرية المصدرين من البلاد المتطورة . وبينما تقترب البلاد المتخلفة من البلاد الاوروبية الأكثر تطوراً ، من حيث معدل الوفيات ، فان شقة التفاوت بينها

جدول

بمعدل التكاثر السنوي في السكان (%)

٢٠٠٠ - ١٩٩٠	١٩٩٠ - ١٩٨٠		١٩٨٠ - ١٩٧٠		١٩٧٠ - ١٦٩٠		العالم البلاد الأكثر تقدما اوروبا الاتحاد السوفياتي اميركا الشمالية اوقيانوسيا البلاد الاقل تقدما آسيا الشرقية آسيا الجنوبية افريقيا اميركا اللاتينية
٣	١٨	١٩	٢٤	١٩	٢١	٢	
١٣	١	١١	١٣	١	١٣	١١	
٥٧	٥٥	٥٥	٥٨	٥٦	٥٨	٥٧	
١٧	١٢	١٤	١٧	١٣	١٨	١٥	
١٩	١٦	١٧	١٨	١٥	١٦	١٤	
٢٢	١٨	٢	١٩	٢١	١٧	١٩	
٣٤	٢	٢١	٢٢	٢٣	٢٥	٢٣	
٢٧	١	١٢	٢١	١٤	١٩	١٥	
٣٧	٢١	٢٣	٣	٢٥	٢٧	٢٧	
٣٩	٣١	٣١	٣٢	٣	٢٧	٢٧	
٤١	٢٨	٣١	٣٦	٣٢	٣٤	٣٣	

المصدر : التقرير الموقت عن سكان العالم ، ص ٤١ ، ٤٤ و ٤٦ ، الامم المتحدة نيويورك ١٩٦٣ .

تعاادل قرناً من الزمن من حيث مستوى المعيشة ^(١) .

مشكلات الاستخدام الصعبة

إن اللوحة التي قدمناها عن حركية التكاثر السكاني تبرز مشكلة الاستخدام بكل حدتها . إذ يترتب على البلاد المتخلفة اقتصادياً على وجه السرعة لا استغلال احتياطي اليد العاملة الموجود أصلاً وحل مشكلات البطالة الصريحة والمقنعة وحسب ، بل ومواجهة الاندفاع السكانية أيضاً . وينبغي على الاقتصاديين ، عند تحديد معدل النمو المطلوب بقصد بلوغ الحد الأعلى من الدخل القومي ، أن يعنوا ، في الوقت ذاته ، بمشكلة الاستخدام ، مستهدفين الإفادة من يد عاملة غزيرة . وينبغي عليهم حين يسعون إلى تحديد النسب الملائمة للاستثمارات وللدخل القومي أن يختاروا أفضل تركيب بين الاستثمارات وتقنيات الإنتاج .

إن معظم البلاد المتخلفة التي تتميز بأن زراعتها بدائية ، تملك فائضاً من اليد العاملة في الريف . هذا الفائض يولد بطالة مقنعة أو استخداماً جزئياً يصعب كثيراً تقدير نسبها . وهذا الشكل من أشكال البطالة يتجلى بمقياس

(١) يصف الأستاذ ويتولد كولا Witold Kula ، وهو مؤرخ بولوني للاقتصاد ، خصائص هذه الظاهرة بشكل صحيح جداً :

« إن صفة السيولة (الحركة) المتزايدة التي تتصف بها بعض العناصر الثقافية في قابليتها للانتقال من مجتمع إلى آخر تتيح لبعض مكتسبات الحضارة أن تستخدم في مجتمعات ما كان مستوى تطورها العام يسمح لها باكتشافها . والمكتسبات في بعض المجالات أسهل نقلاً من سواها . وبذلك تم تصدير القمح ضد الجدري إلى البلاد المتخلفة منذ قرن ونصف من الزمن ، كما يستخدم فيها حالياً البنسلين (...) . ولما كانت هذه العناصر وليدة ثقافات أخرى وكيف في الخارج ، فإنه يخشى أن تؤدي إلى تغييرات غير متجانسة . وهكذا فإن إدخال اللقاحات والبنسلين إلى البلاد المتخلفة أسهم في زيادة عمر الإنسان ، بينما تعمل ، في الوقت ذاته ، جميع العناصر الأخرى للحياة الاجتماعية باتجاه معاكس » . (الدخل الاجتماعي للفرد ، الضمان الشخصي ... الخ) . كولا W. Kula : « مشكلات ومناهج التاريخ الاقتصادي » ، ص ٤٦٤ .

جماهيري في جنوبي - شرقي آسيا ، (الهند واندونيسيا وباكستان . الخ)
وفي افريقيا الشمالية (مصر ومراكش وتونس الخ) . وتشير بعض التقديرات
الى ان درجة الإفادة من اليد العاملة في الزراعة كانت بين ١٩٥٠ و ١٩٥٨ ،
تتراوح بين ٥٠ و ٨٠ ٪ في الهند ، و ٥٠ ٪ في مصر ، و ٥٣ ٪ في العراق ،
و ٤٨ ٪ في سوريا و ٤٣ ٪ في تونس ^(١) . وإذ نورد هذه الارقام فإننا نلج على
الصعوبات التي تواجه رجل الاحصاء عندما يريد ان يجمع معطيات قريبة من
الصحة فيما يخص الاستخدام والبطالة في البلاد المتخلفة .

يشير الاستاذ ب. س. ماهالانوبيس P. C. Mahalanobis في
مقال عنوانه « العلاقات الاقتصادية - الاجتماعية في الهند » ^(٢) .
الى ان البطالة مفهوم يصعب تحديده في بلد كالهند . وينتج ذلك
عن كون جزء كبير من الاعمال الزراعية والحرفية يقوم به افراد
الاسرة ، الذين لا يحصلون على مكافأة بالنقد ، كما ان عدداً كبيراً
من الاشخاص يعمل لحسابه الخاص (نساجون وخياطون
وحدادون وحلاقون وسواهم) ، ولا يمكن بالتالي اعتبارهم
« عاطلين عن العمل » وأن يكونوا لا يعملون معظم الوقت .
ويقدم الاستاذ ماهالانوبيس ، ضمن هذه التحفظات ، معطيات
جد طريفة ، أعدها استناداً الى الاستقصاءات القومية . وهكذا
كان في عام ١٩٥٥ حوالي ٢,٢ مليون شخص ، يعتبرون عاطلين
بالمعنى الشائع لهذه الكلمة في البلاد المتطورة ، وذلك من أصل
يد عاملة تبلغ ١٦٠ مليون شخص . ولكن هذا الرقم
(٢,٢ مليون) إنما يتعلق فقط بـ ١٣ مليون من الاشخاص
المستخدمين في مؤسسات تابعة للحكومة والسلطات العامة ، او

(١) ك. سوكلوسكي : « هجرة سكان الريف الى المدن » فرصيا ، ١٩٦١ ، ص ٧٦ .

(٢) مشكلات الهند الاجتماعية والاقتصادية ، فرصيا ، ١٩٦٠ ، ص ١١٦ .

في المشروعات الكبرى الخاصة . وبالمقابل فإنه حصر العاطلين بين الـ ١٤٧ مليون الباقيين امر بالغ الصعوبة .

ويؤكد الاستاذ ماهالانوبيس ، بالاستناد الى المعطيات التي جمعتها الاستقصاءات القومية ، ان حوالي ٢٠ مليون شخصاً يعملون ساعة واحدة على الأقل في اليوم ، و٢٣ مليون شخص يعملون ساعتين او اقل في اليوم ، ويعمل ٤٥ مليون شخص تقريباً اربع ساعات في اليوم ^(١) . ويفترض الاستاذ ماهالانوبيس في النهاية ان ١٠ - ١٢ مليون شخص هم من العاطلين جزئياً او كلياً بالمعنى الشائع لهذه الكلمة في البلاد المتطورة . بيد ان هذا العدد يبلغ ٢٥ - ٣٠ مليون شخص اذا اضعنا اليه عدد الاشخاص الذين لا يعملون طوال وقت يتجاوز نصف يوم العمل .

ان هذه المعطيات برهان كاف على مدى صعوبة تحديد البطالة والاستخدام الجزئي في بلد متخلف اقتصادياً . لا سيما وأن الهند تملك ميزة وجود جهاز احصائي نام فيها ، خلافاً لكثير من البلاد الاخرى ، التي لا تكون هذه المسألة موضوع الدراسات الجارية .

على ان للتقدير الصحيح لفوائض اليد العاملة اهمية كبيرة في إعداد سياسة الاستخدام . فاتجاه الحلول المعدة هو رهن بطبيعة هذه الفوائض وتوزيعها حسب القطاعات والفروع وأنواع الاستخدام . ويمكن للمرء ، فيما يخص بلاد متخلفة عديدة ، وحيث يسيطر القطاع الزراعي في الاقتصاد من وجهة نظر الاستخدام ، يمكن ان يتوقع ان تستهدف استراتيجيات التنمية استخدام فائض اليد العاملة في الزراعة ، او تتجه الى اجراء تحويل العمال نحو القطاعات الاقتصادية الاخرى ، مع الاحتفاظ بمستوى الانتاج الزراعي ، او حتى بالعمل

(١) المرجع السابق .

على رفع هذا المستوى عن طريق تدابير ملائمة . وفي الحالين تساعد هذه الاستراتيجية على زيادة التراكم .

وفي اطار الاقتصاد الزراعي يمكن ان تتجه الجهود المبذولة لإيجاد استخدام اضافي الى مجالات يمكن ان تحقق زيادة سريعة في الانتاج الزراعي ، وتخفف بالتالي «الضغط الغذائي» . وفي جملة هذه المجالات ، يحسن ان نصنف جميع انواع الاستثمارات التي تمتص يداً عاملة كثيرة ، وإدخال تحسينات في الارض ، واعمال بناء السدود للحماية من الفيضانات ، واعمال حماية التربة من الانجراف ، وكذلك الاستثمارات التي تجري في التشييد الاقتصادي . وفي هذا القطاع ايضاً ، ينبغي ان تتجه السياسة الى استخدام الاشخاص العاطلين عن العمل موسمياً ، عن طريق اقامة نظام تعدد المواسم في السنة ، ونظاماً آخر لفترات وجيزة Pointes ، عن طريق ادخال تغيير في المحاصيل الزراعية وتفضيل تلك التي تملك قدرة كبيرة على امتصاص اليد العاملة ، وتنمية تربية الحيوانات حيثما كان ذلك ممكناً . وكلما انتشرت زراعات جديدة — بما فيها زراعة النباتات التي تصلح مواداً اولية صناعية — فاننا سنشاهد قيام صناعة يدوية صغيرة وصناعة لمواد البناء ومنها حرفية (كالنسج)^(١) .

وتقدم الاستثمارات في البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية إمكانات ضخمة للاستخدام . صحيح ان هذا النوع من الاستثمارات يتطلب توظيف رؤوس اموال هامة ، بيد انه يتيح ، في بعض المجالات ، إحلال العمل محل رأس المال . ان بناء القاعدة التحتية ، وكذلك تشييد الجسور والطرق ، والمساكن والمدارس والمراكز الصحية ، ينبغي ، رغم ذلك ، ان يدمج في الاجل الطويل في خطة الاستثمارات ذات القدرة الكبيرة على امتصاص رؤوس الاموال . غير ان الحلول الأهم ، من وجهة نظر تنمية الاقتصاد بمجموعه ، هي الحلول التي تتيح توجيه فوائض اليد العاملة من الزراعة الى الصناعة ،

١ - ج. كوليج J. Kulig «مشكلات تشغيل فوائض اليد العاملة في البلاد ضعيفة النمو» .
فرصيا ، ١٩٦٤ .

فتساعد بذلك على تحقيق زيادة عامة في مردود العمل ومردود الانتاج .
واذا كان من شأن محاولات استخدام فوائض اليد العاملة، التي ذكرناها سابقاً،
استخدام حلول تتيح اقتصاداً في رؤوس الاموال ، فان هجرة اليد العاملة
من الزراعة الى الصناعة ستطلب استثمارات ذات قدرة كبيرة على امتصاص
رؤوس الاموال . وفي هذه الحالة، تتحدد سياسة الاستخدام على اساس حجم
اموال الاستثمار المعدة لإيجاد أعمال جديدة ، وبتكاليف الاستثمارات المترتبة
على الاستثمارات السابقة (بناء مساكن او مراكز خدمات جماعية وسواها) ،
وبالامكانات المتوفرة لإشباع الطلب المتزايد على الغذاء ، نتيجة تحول اليد
العاملة . ان مثل هذه الاستثمارات ، في بلد متخلف ، ينبغي ، اذا أريد لها
ان تخدم اهدافاً محددة تبعاً لجدول مقرر من الأولويات ، متلائمة مع الوسائل
المتاحة ، ينبغي ان تدار بصورة مركزية من قبل اجهزة للتخطيط تكون
مسؤولة عن استراتيجية النمو كلها . وهذه النقطة تتعلق بمشكلات اشكال
المؤسسات ، وبخاصة مشكلة الدور الذي ينهض به القطاع العام ، وهي
مشكلة سنعود الى معالجتها . ومهما يكن فان هذه العوامل المقيدة لا تكون
حواجز يتعذر التغلب عليها ، وإن يكن لا يجوز إغفال اهميتها . وأكثر من
ذلك، فان تحقيق هذه الاستثمارات ذات القدرة الكبيرة على امتصاص رؤوس
الاموال — إذ يسير جنباً الى جنب مع مشروعات اخرى — هو الضمان الوحيد
لبلوغ تحولات عميقة في البنية في بلد يبحث عن وسيلة لتعجيل نمو اقتصاده
نمواً متصلاً .

ويبدو ان الاقتصاديين الذين يظنون ان تحول فوائض اليد العاملة من
الزراعة الى الصناعة يمكن ان يرافقه تحول فوائض التغذية من الريف الى
المدن ، هم واهمون ^(١) . وتقوم هذه النظرية على المحاكاة التالية : انه يمكن

(١) ر . نورسك R. Nurske : «مشكلات تكون رأس المال في البلاد المتخلفة» ، نيويورك ،
الفصل الثاني .

في بلد متخلف ، الريف فيه مكتظ السكان ، وفيه بطالة مقنعة ، استثمار هذه البطالة في عملية تراكم رأس المال وتشكله . وبمجرد وجود مثل هذه البطالة يعني وجود ادخار كامن . هذا الادخار الكامن يستنفده الاستهلاك غير المنتج الذي يقوم به هذا الجزء من السكان الذي لا يسهم في الانتاج بشيء . وتحول فائض السكان من الريف الى اعمال استثمار في البنية التحتية او الصناعة يمكن ان يتيح استغلال هذه الطاقة من الانتاج الكامن لأغراض التراكم في اطار النظام القائم . والحقيقة ان هؤلاء الناس سيستمر اعتمادهم في المعيشة على المزارعين ، مع حصول تحول في اليد العاملة لصالح الاستثمارات. بحيث ينبغي ان يؤدي استغلال فائض اليد العاملة الى ايجاد وسيلة لتمويل الاستثمارات ذاتياً. ان نقطة الضعف في هذه النظرية تكن في مبدأ الحفاظ على استهلاك الريف في مستوى ثابت ، وهو مبدأ وهمي وغير قابل للتحقيق عملياً. إذ من الواضح ان مستوى معيشة الفلاحين ، في كثير من البلاد ، على درجة من الانخفاض بحيث ينبغي توقع وجود ميل طبيعي لدى هؤلاء الآخرين الى زيادة استهلاكهم ، حين تجلو عن الريف العناصر غير المنتجة . كما ان السلطات نفسها ستكون ذات مصلحة في رفع مستوى معيشة الفلاحين ، ما دامت هذه هي الوسيلة الوحيدة لزيادة المردود في الزراعة .

واذا اقترنت هجرة اليد العاملة هذه من الريف الى المدن بالتدابير اللازمة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ، فانه لا يستبعد الوصول الى تحقيق مثل هذا الفائض الغذائي لفترة من الزمن . بيد ان هذه الفرضية تفترض الأخذ بنظام للادخار الجبري ، مما يتطلب تدخلاً فعالاً من السلطات في الحياة الاقتصادية الريفية . ومن المشكوك فيه ان يتيح نظام « للادخار الجبري » الحفاظ فترة طويلة من الزمن على الحد في الاستهلاك . ولئن كان نظام الادخار هذا ضرورياً في الفترة الاولى ، فانه لا يمكن ان يتجاوز حداً معيناً . ذلك لأن برنامجاً من أجل التراكم شديد الوطأة يمكن ان يثقل على الريف ويصبح عقبة في وجه تصنيع البلاد ، وعقبة في وجه سياسة الاستخدام التي تستند

اليه . إذ ينبغي ان يحس الفلاح منذ البداية ان له مصلحة في عمله ، وان تتوفر لديه الثقة بالسياسة الزراعية الحكومية ، وان يشعر بتحسين وضعه الاقتصادي بنسبة تقدم النمو العام . ان تجربة الديمقراطيات الشعبية تبين مدى الاهمية التي تنطوي عليها مشكلة ايجاد الحافز المادي لدى الفلاح .

ان المصادر الحقيقية للادخار الاضافي الذي يتيح استخدام فوائض اليد العاملة لا تكمن في « تجميد » مستوى استهلاك الفلاحين ، بل في سياسة حازمة تتبناها الدولة لإزاء الملكية العقارية الكبيرة ورأس المال التجاري .

ان الملكية الكبيرة ، في البلاد المتخلفة ، حيث بنية الملكية العقارية مشوهة ، تستولي على نصيب الأسد من الدخول . والسياسة المالية ، المبنية على البنية الموجودة ، تبحث إذن عن مصادر الادخار بما يتناسب مع الدخول . واذ لم تفرض الحكومة ضرائب على الملكية الكبيرة فان صغار المنتجين لن يكونوا مستعدين لتحمل نصيبهم من الاعباء . لا سيما وان جزءاً كبيراً من دخول الملكية الكبيرة ، الذي يوجه الى استهلاك ترفي ، يمكن تحويله بصورة اوتوماتيكية ، على نحو ما ، الى أموال للتراكم ^(١) . وسنعود في الفصل الثاني الى بحث مشكلة الموقف الذي ينبغي اتخاذه من طبقة الفلاحين ومشكلة السياسة المالية العادلة .

ان سياسة الاستخدام ، حتى وإن تكن صحيحة من وجهة النظر الاقتصادية ، يمكن ان تصطدم في بلد متخلف بعقبات تقيدها الاعراف والتقاليد والدين ، ليس من السهل التغلب عليها . وحسبنا ان نشير الى صعوبة انفصال الفلاح المسلم عن أبناء دينه وبعض القيود الغذائية التي يفرضها الدين ، وسوى ذلك . في مثل هذه الظروف تكون تعبئة اليد العاملة للاشغال العامة او تجميع المنتجات الغذائية مهمة شاقة جداً . ولهذا ينبغي ان نشير من جديد

(١) ان هذه المشكلة ، المعالجة في الوضع المشخص للهند ، تكون موضوع كتاب م.م. خسرو A. M. Khusro : (مشكلات الهند الاجتماعية والاقتصادية) فرصيا ١٩٦٠ .

الى الدور الهام جداً الذي يمكن ان تلعبه ثقة الفلاح في الحكم وفي سياسته . وينبغي ان يقتنع الفلاحون ان المبادرات بمجموعها تتخذ لمصلحتهم الخاصة ، وانها تهدف إلى إلغاء التفاوتات والمظالم الاجتماعية . ان تجربة البلاد المتخلفة تبين ان سياسة تعجيل النمو الاقتصادي ينبغي ان تقترن باصلاحات اجتماعية - اقتصادية عميقة ، وبتحول جذري في العلاقات الاجتماعية التي تجاوزها التاريخ .

وما لا شك فيه ان تنفيذ سياسة الاستخدام في البلاد التي هي متخلفة اليوم أصعب مما كان الأمر عليه في الماضي في البلاد المتطورة ، في فترة نهضتها السريعة . فالبلاد التي هي متقدمة اليوم لم تكن تعاني في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر من ضغط سكاني كبير ، ولم يكن يترتب عليها بالتالي ان تمتص مثل هذا العدد من العاطلين والأشخاص المستخدمين جزئياً . كما انه لم يكن يترتب عليها ان تملك وسائل ضخمة كهذه لايجاد امكانات جديدة للاستخدام . أما البلاد المتخلفة في الوقت الراهن فيترتب عليها ان تحل جميع هذه المشكلات في وقت واحد . فاستغلال احتياطي التراكم الكامن ينبغي ان يعنى بالحاجة الى دمج اقتصاد البلد في كل عضوي واحد . والاستثمارات المنتجة مباشرة تتطلب ان ترافقها استثمارات غير مباشرة . وتكوين الاطر بمحد ذاته ، ورفع مستوى مهارتها الفنية ، يكونان مهمة قومية ذات اهمية بالغة . وبذلك تكون سياسة الاستخدام جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية الاقتصادية ، ينبغي دمجها وتكييفها مع التدابير الأخرى التي تهدف الى تعويض تأخر البلاد .

تقنيات الانتاج الواجب تطبيقها

من البدهي ان من الامور الهامة لأي مجتمع ان يعرف كمية العمل الواجب بذلها لبلوغ الهدف الذي ينشده . وفعلاً فان وتيرة النمو محدودة بحجم الوسائل المتاحة لهذا المجتمع . فهو يسعى الى تحقيق الحد الاعلى من الانجازات في كل

وحدة زمنية وبالنسبة للوسائل المستخدمة . ويمكن بالتالي ان نقول ان الجدوى الاقتصادية للاستثمارات رهن باستخدام التقنيات الأكثر ملاءمة . وبذلك تكون جدوى الاستثمارات محصلة لاختيار طرق الانتاج .

ومن المعلوم ان الادب الاقتصادي كان يشيع وجهة نظر تفيد انه ينبغي ، في البلاد المتخلفة حيث توجد فوائض هامة من اليد العاملة ، منح الأولوية للتقنيات ذات القدرة الضعيفة على امتصاص رؤوس الأموال . ويلخص ز. دوبرسكا Z. Dobrska وجهة النظر هذه ، وهو على أية حال لا يتبناها ، على النحو التالي: « كلما كانت نسبة تزايد الانتاج الناجمة عن رأسمال استثماري كبيرة ، كان الانتاج اقل امتصاصاً لرؤوس الأموال . ويمكن التأثير جزئياً في درجة امتصاص رؤوس الأموال باختيار طرق للانتاج تتيح ، بقدر الامكان ، إحلال العمل محل رأس المال . بيد ان نطاق هذا الاستبدال محدود في فروع الانتاج المختلفة . لأسباب تقنية ، فان بعض المجالات ، وبخاصة الصناعة الثقيلة ، ينبغي ان تقوم على درجة امتصاص لرؤوس الأموال أعلى من سواها . وزيادة الاستثمارات في مجالات انتاج ذات قدرة كبيرة على امتصاص رؤوس الأموال يقلص متوسط جدوى هذه الاستثمارات . ولهذا فان البلاد التي تعاني من ندرة رؤوس الأموال ينبغي عليها ان تنمي بالدرجة الاولى مجالات الاقتصاد التي تكون فيها كمية رؤوس الاموال التي تمتصها وحدة انتاجية اقل ما يمكن ، إذ يمكنها عن هذه الطريق ، بلوغ الحد الاعلى من وتيرة النمو في اقتصادها القومي ^(١) .

ومع مرور الزمن تم نقض وجهات النظر التقليدية هذه . فقد تساءل كثير من الاقتصاديين عما اذا كانت التقنيات ذات القدرة الضعيفة على امتصاص رؤوس الاموال هي الأكثر عقلانية من وجهة النظر الاقتصادية . وبما له دلالة

(١) ز. دوبرسكا : «اختيار تقنيات الانتاج في البلاد المتخلفة» ، فرصيا ١٩٦٣ ، ص ٢٤ .

ان الرد الذي زعزع نظرية كان مسلماً بها حتى ذاك الحين، قد ظهر في آن واحد في الادب الغربي وأدب البلاد الاشتراكية . وكان مقال غالنسون وليبنشتاين ^(١) الشهير احدى المحاولات الاولى لنقد وجهات النظر المسلم بها ، وهي محاولات تابعها فيما بعد ، وإن يكن انطلاقاً من وجهات نظر مختلفة ، دوب M . Dobbb و سن A. K. Sen . فقد لفت هذان الكاتبان الاخيران النظر الى ان اختيار تقنيات من مستوى أعلى يسهم في المدى الطويل في الوصول بوتيرة نمو الدخل القومي والنمو الاقتصادي العام الى الحد الاعلى ، وأن هذا يحدد بدوره وتيرة نمو التراكم والاستهلاك ، وكذلك العلاقة بينها . وبينما تتيح التقنيات ذات القدرة الضعيفة على امتصاص رؤوس الاموال بلوغ الحد الاعلى من الانتاج لمدة محدودة من الزمن فان التقنيات ذات القدرة الكبيرة على امتصاص رؤوس الاموال تؤمن وتيرة مرتفعة من النمو الاقتصادي لفترة زمنية اطول . وقد حققت وجهات النظر هذه خطوة واسعة الى الامام في المناقشة الدائرة آنذاك ^(٢) .

« ان الاختيار بين استثمارات متفاوتة في درجة امتصاصها لرؤوس الاموال رهن لا بالنسبة الراهنة بين اليد العاملة المتاحة ورأس المال ... بل بعوامل تحدد هي بالذات الاختيار بين معدل مرتفع في الاستثمار او معدل ضعيف : هي الأهمية التي تعلق على نمو الاستهلاك في الاجل القصير ، مقارنة بنمو محتمل في أجل أطول ، يتدحجه معدل استثمار ونموذج استثمار معينين ... انني لا أرى مسبقاً اي مبرر للافتراض انه ينبغي على البلد المتخلف ان يختار دوماً معدل استثمار أقل من معدل بلد اكثر تطوراً . ان العكس هو الاصح ، إذ ، رغم ان انخفاض مستوى الاستهلاك الراهن بالنسبة للفرد يمكن ان يغري بزيادة سريعة في الاستهلاك في الأمد القصير ، فان أثر زيادة معينة في حجم

(١) سن (A. K. Sen) : اختيار التقنيات ، اكسفورد ، ١٩٦٠ .

(٢) المرجع السابق .

رأس المال (الضعيف نسبياً) في الانتاجية ؛ وبالتالي في الاستهلاك المحتمل في المدى الأطول ، يمكن ان يكون بالغ الأهمية ^(١) .

فاختيار التقنية هو على نحو ما الوجه الثاني لثنائية تزايد الاستهلاك في الاجل القصير ام الاجل الطويل . ونظرية م. دوب تبين لنا المظهر التراكمي للاستثمارات في التقنيات الأكثر انتاجية ، بقصد جعل الاستثمارات المقبلة ممكنة . وكل توسع في هذا النمط من الاستثمارات يسبب ظاهرة تضاعفية تتصف بازدياد الطاقة الإنتاجية للسلع الإنتاجية ، التي تؤثر بدورها في معدل ازدياد الإنتاج في المستقبل . ويمكننا إذن ان نلاحظ ان شكلاً معيناً من الاستثمار (من التقنية) ينتج أثراً موقئاً ، بينما ينتج شكل آخر أثراً مستمراً على مستوى الدخل وعلى مستوى الاستهلاك .

على ان المناقشات اللاحقة أدت الى مراجعة هذه النقاط بدورها فأصبحت أدق وأعمق ، وأسهمت في ذلك الى حد كبير مؤلفات كاليكي M. Kalecki ودوبرسكا .

ان محاكمة هذين الاقتصاديين ذات طابع تقني مفرط . ولهذا فإننا سنقتصر على عرض بعض عناصرها . يلفت كاليكي ودوبرسكا الانظار بشكل خاص الى سببين اثنين يؤديان الى ان لا تظهر آثار التقنيات ذات القدرة الكبيرة على امتصاص رؤوس الأموال إلا بعد فترة طويلة من الزمن نسبياً . أما الأول فهو ما جرى به العرف من تحليل هذه المشكلة انطلاقاً من رأس مال استثماري معين . في هذه الحالة فإن تفوق الحل الذي يمثل استخدام التقنيات ذات القدرة الكبيرة على امتصاص رؤوس الأموال يتأكد بسرعة نسبياً . مع ان النمو لا يجري في الواقع انطلاقاً من الصفر . فالاقتصاد القليل النمو لا ينفق مرة واحدة رأس المال الاستثماري الذي يستغله ، فهو يقدم كل عام على الأقل نفس رأس المال المتاح . وبذلك فإن الخسائر التي تلحق بحجم الإنتاج

(١) م . دوب M . Dobb .

(وكذلك حجم الاستهلاك) الناجمة عن اختيار تقنيات ذات قدرة كبيرة على امتصاص رؤوس الأموال لا تظهر مرة واحدة ، بل تتجدد كل عام . ان هذا الظرف يساعد بالضرورة على مد الفترة الزمنية اللازمة لثبوت تفوق الحلول ذات القدرة الكبيرة على امتصاص رؤوس الأموال على الحلول ذات القدرة الأقل .

أما السبب الثاني فهو التقدم التقني . ان مردود العمل ، لقاء كل وحدة من رأس مال معين ، لا يظل ثابتاً ، بل يزداد بنسبة تقدم التقنية . وإذا استخدمنا تقنيات ذات قدرة كبيرة على امتصاص رؤوس الأموال بدلاً من تلك ذات القدرة الأقل ، فإننا نحصل بذلك على مردود أعلى ، بدلاً من مردود اقل . إلا ان المردود الأعلى يتزايد ، كما يتزايد المردود الأقل ، بفضل التقدم التقني . وإذا افترضنا ان نمط التقدم التقني كان حيادياً ، فإن وتيرة تزايد مردود العمل يكون واحداً في الحالين . في هذه الاوضاع سيتبين من جديد ان ثبوت تفوق الحل الذي يأخذ بمعدل مرتفع من رأس المال بالنسبة للحل الذي يأخذ بمعدل أقل يقتضي فترة طويلة جداً من الزمن .

ولهذا يخلص كاليكي - وهو على حق في ذلك ، ان نظرية دوب - سين - رغم استخلاصها مظاهر جديدة وأصيلة للمشكلة - لا تقدم اساساً كافياً لاختيار التقنيات ذات القدرة الكبيرة على امتصاص رؤوس الأموال بينما يوجد احتياطي من اليد العاملة غير المستخدمة . وهو يلفت الانتباه ، في الوقت ذاته ، الى مظهر له أهميته ، هو المؤسسات . وفعلاً فإن نظرية دوب - سين يمكن استغلالها - في بلد متخلف ذي نظام رأسمالي ، وطبعاً خلافاً لنوايا المؤلفين - لزيادة التراكم بالطريقة التي يصفونها ، بدلاً من الوصول الى ذلك عن طريق « تشديد العبء الضريبي » على الفئات المالكة ^(١) .

كل هذا يتعلق بداهة باختيار طرق للانتاج لبنية معينة ، وفي ميدان يوجد

(١) كاليكي : « نظرية نمو الاقتصاد الاشتراكي » ، فرصوفيا ، ١٩٦٣ ، ص ١٠٨ .

فيه مجال فعلي للاختيار . ولئن كان إحلال رأس المال محل العمل محدود او مستحيل في بعض المجالات (كالطاقة والصناعة المنجمية والبنية التحتية للاقتصاد) فان اختيار حل يقوم على استثمار ذي مقدرة كبيرة نسبياً على امتصاص رؤوس الاموال مبرر بطبيعة الحال . اما في مجالات اخرى ، فيمكن ، على العكس ، للبلاد المتخلفة ان تستخدم بشكل مفيد تقنيات تتيح اقتصاداً في رؤوس الاموال وتتطلب كميات ضخمة من العمل . ويحسن ان نذكر بين هذه المجالات : التشييد ، وأعمال الرصف ، والصناعات الخفيفة (النسيج والغزل وصناعة القطن وسواها) .

ويؤيد مؤلفون آخرون حلول وسط . وهذا هو حال ب. منك Minc الذي يقول :

« لا الأدلة النظرية وحسب ، بل ان تجربة غنية تثبت ان إقامة استثمارات من مستوى تقني مرتفع هي شرط ضروري للنمو الاقتصادي ، وأنها تظهر بالتالي كبيرة الجدوى من الناحية الاقتصادية . ومع ذلك فانه من المفيد ، في شروط معينة ، بل ومن الضروري اقتصادياً ، وفي الوقت ذاته تحقيق استثمارات ذات مستوى تقني أقل ارتفاعاً ، وبذلك ينبغي البحث عن الحل لا في التخفيض العام للمستوى التقني للاستثمارات الموزعة ، بل في المستوى المرتفع للجزء الاساسي من هذه الاستثمارات ، وبنسبة ما تمس اليه الحاجة ، في مستوى ادنى من الجزء الباقي من التقنية » ^(١) .

(١) منك : « الاقتصاد السياسي للاشتركية » ، فرصيا ، ١٩٦٣ ، ص ٦٥٦ .

الفصل الثالث :

ماذا عن الزراعة ؟

تكوّن السياسة الزراعية في البلاد المتخلفة عنصراً أساسياً في استراتيجية التنمية الاقتصادية . وليس هذا لأن معظم هذه البلاد يتصف بأنه زراعي بالدرجة الاولى وحسب ، بل لأن هذا القطاع الاقتصادي المتأخر يلعب دوراً مقيداً في النمو العام للاقتصاد . واذا لم 'تحلّ' مشكلة نمو الزراعة كأساس طبيعي لتغذية السكان ولنهضة البلد الصناعية ، فإن جميع المحاولات التي تستهدف القضاء على الركود يمكن ان تنتهي الى الفشل . وثمة إجماع في وجهات نظر المؤلفين الاشتراكيين في هذا الصدد . ان خبرة الاقتصاديات الاشتراكية وممارستها تثبتان ان اختلال التوازن بين نمو الزراعة ونمو الصناعة ، او تفاوت وتيرة نموهما ، يكون المصدر الرئيسي للصعوبات في وجه عملية التصنيع . ولهذا يبدو في غير محله ما يؤخذ على الاقتصاديين الاشتراكيين من انهم يقللون من أهمية المشكلات الزراعية او لا يعنون بها .

صحيح ان الاقتصاديين الماركسيين ، خلافاً لبعض الاقتصاديين الغربيين ، لا يطرحون مسألة تنمية الزراعة كأساس لإعادة بناء الاقتصاد كله . وينطبق هذا على معظم البلاد المتخلفة . وفعلاً ، فان ماضي هذه البلاد كله يكذب إمكانية تحقيق مثل هذه التنمية . إذ انه يصعب التسليم بأن هذا القطاع

بالذات، الأكثر تأخراً ، بإنتاجيته المنخفضة، يمكن، ولو حقق تقدماً جدياً ، ان يحرك النمو العام للاقتصاد القومي . وفي رأي الاقتصاديين ان معدل التراكم الضروري ينبغي ان يرتفع الى ٢٠ ٪ ، مما يتطلب تغيرات جذرية في البنية الاجتماعية وفي بنية الملكية ، وكذلك في تنظيم الزراعة ، وهذا امر من الصعوبة بمكان تحقيقه في الظروف السائدة في هذه البلاد. ولا يقدم لنا التاريخ إلا أمثلة محدودة لنمو من هذا القبيل (الدانرك وزيلنده الجديدة) .

ان الامر الجوهري في وجهات النظر الماركسية هو دمج الزراعة في استراتيجية التنمية عن طريق التحديث ، اي عن طريق القضاء على العقبات، سواء فيما يتعلق ببنية ملكية الارض او طرق الزراعة وتقنياتها ، بهدف زيادة الانتاج والانتاجية . ومن البدهي ان المشكلات الزراعية تظهر بأشكال متباينة في البلاد المتخلفة ، تبعاً للبيئة الطبيعية ، ومستوى النمو الراهن ، وإمكانات البلد موضوع البحث واحتمالات نموه . فإن الاتجاه العام لأبحاث المؤلفين الاشتراكيين هو في تحديد اسباب الركود الراهن في هذا القطاع ووسائل التغلب عليه . وهدفهم هو إيجاد احتياطي متين من الأغذية والمواد الاولية ، يجعل عملية النمو بمجملها أمراً ميسوراً ، وعلى الصعيد الاجتماعي ، القضاء على الاشكال التي تجاوزها الزمن لتبعية الفلاح ، وإقامة شروط اقتصاد زراعي حديث .

الخصائص العامة

أشكال الملكية

في زراعة بلد متأخر ، يمكننا تمييز الاشكال التالية الاربعة للملكية :
أولاً - الملكية العقارية ذات الطابع الاقطاعي التي تلعب دوراً اقتصادياً هاماً بالنسبة لإتساع الأراضي التي تشملها ، ودوراً سياسياً هاماً بسبب مكانة الطبقة العقارية في الحياة العامة .

ثانياً - الملكية الصغيرة للفلاحين ، الضعيفة اقتصادياً ، والتي تخضع ، فضلاً عن ذلك ، الى تفتيت مستمر .

ثالثاً - الملكية الكبيرة الرأسمالية ، التي تخضع بصورة عامة لرأس المال الاجنبي ، وعلاقتها هزيلة بالسوق الاقتصادية في البلد ، وتمارس بالتالي تأثيراً تخریبياً على الاقتصاد بمجموعه .

رابعاً - ملكية الدولة ، وهي ما تزال في حالة جنينية ، وتنشأ بصورة عامة عن مصادرة المالكين العقاريين من السكان المحليين او الاجانب .
اما اذا تبيننا معياراً للتصنيف وفق الشروط الطبيعية للزراعة ، فإننا ، بالمقابل ، سنتوصل الى التمييز بين الازواضع النموذجية الثلاثة التالية^(١) :

ففي الحالة الاولى تصنف البلاد التي تملك احتياطياً من الاراضي البكر تتطلب زراعتها استثمارات كبيرة في مجال الري وتشديد الطرق وإحياء الاراضي (الجزر الاندونيسية وغانا الشمالية وحوض الامازون) . وفي الحالة الثانية تصنف البلاد التي تملك احتياطياً من الارض غير مستغل استغلالاً كافياً نتيجة الزراعة الواسعة واغتصاب الاراضي في الاقطاعات الواسعة (اللاتيفونديا) في اميركا اللاتينية وآسيا وافريقيا . وتصنف اخيراً في الحالة الثالثة البلاد التي لا تملك احتياطياً من الارض ، حيث يغلب الاستغلال الزراعي الصغير الذي يتصف بانخفاض مستوى الانتاج ، وتملك احتياطياً كامناً للنمو . هذا التقييم اتفاقي (اصطلاحي) بطبيعة الحال ، إذ لا يظهر أي وضع من هذه الازواضع على نحو عام بشكل منعزل ، بل مشتركاً مع الازواضع الاخرى .
وإذ ينطلق باستسكي من وجهة نظر مختلفة ، هي درجة الارتباط بالسوق وبالقطاعات الاقتصادية الاخرى ، فانه يميز بين النماذج الثلاثة التالية للاقتصاد

(١) ج. تيبكت : « العلاقة الزراعية ونمو الانتاج الزراعي ، ابحاث في التخطيط والنمو الاقتصادي » ، فرسوفيا ، ١٩٦٣ ، الجزء الاول ، ص ٥٦ . وأيضاً ياسنسكي : « البنية الزراعية والنمو الاقتصادي » ، فرسوفيا ، ١٩٦٥ ، ص ١٢ .

الزراعي^(١) . نموذج الاقتصاد الاقطاعي الذي يقدم عناصر الاقتصاد الطبيعي ، وتدخل فيه الاقطاعيات العقارية الكبرى والمشروعات الصغيرة الكثيرة العدد . وثانيها المشروعات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة التي تتصرف بفائض ما في الانتاج معد للتصدير . وأخيراً المشروعات التعاونية ذات الانتاج المتكامل بدرجات متفاوتة ، وأهميتها النوعية ضعيفة نسبياً .

ان هذه المحاولات لتصنيف أشكال الملكية وانماط الاستغلال الزراعي التي ذكرناها تدفع الى التفكير في البنية المشوهة للملكية التي تكون عقبة أساسية في وجه نمو هذه الزراعة . وفعلاً فان مؤشرات الانتاج وكذلك مؤشرات الانتاجية في هذه الزراعة هما جد منخفضين إذا ما قورنا بالبلاد الشديدة التقدم . ما هي إذن العقبات الرئيسية في وجه نمو الانتاج ؟

إنها أولاً فقدان خلفية صناعية ، فقدان أدوات ووسائل الانتاج الحديثة ، مما يخفض مستوى الانتاج والانتاجية ، ويخفض بالتالي المستوى العام للدخل القومي . كما ان ضالة مردود الارض يحدد انخفاض مستوى الدخول الزراعية ، واستحالة تحقيق فوائض ، وهو ما ينجم عن فقدان برنامج عقلائي للاستثمار . إن الاقتصاد الزراعي اللاتراكمي ينهار شيئاً فشيئاً ، لعجزه عن الافادة من احتياطي اليد العاملة ، وعجزه عن تحقيق فوائض منتجة لا غنى عنها لعملية التنمية بمجموعها .

وهي ، ثانياً ، تركيز الارض في ايدي المالكين العقاريين ، الذي يشكلون قلة عددية بالنسبة لمجموع السكان الزراعيين . وليس المهم هنا التركيز في حد ذاته ، ومظاهره السلبية من وجهة النظر الاجتماعية (التي تتجلى في وجود جيش ضخم من العاطلين المحرومين من الارض) وحسب . وكون هذا التركيز عملية متنامية باطراد (نظراً لانها تلتهم المشروعات الصغيرة التي تفتقر وتتفكك بسبب الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها) لا يستنفد هو ايضاً

(١) المرجع سالف الذكر .

المشكلة . فالقضية هي ان الملكيات العقارية الكبيرة هي مجرد ذاتها نموذج لاقتصاد لا عقلاني يحمل وشم جميع السمات النموذجية للتخلف . فهذا الاقتصاد يتصف قبل كل شيء بانتاج زراعي يتركز على محصول وحيد ، بكل ما يستتبع ذلك من نتائج سيئة . وسنعاود الحديث عن ذلك عندما نحلل وضع الزراعة في بلاد معينة من بلاد « العالم الثالث » . ان اقتصاداً كهذا لا ينطوي على حوافز للتقدم ، وعلى إدخال اشكال حديثة في الزراعة ، وهذا ناجم الى حد كبير عن توفر اليد العاملة وانخفاض أجورها . كما ان طراز حياة كبار المالكين ، ونزعتهم الى عرض ثرائهم ، ومستوى استهلاكهم المرتفع ونفورهم من القيام بالاستثمار ، عوامل لا تشجع هي ايضاً على نمو الانتاج . كما نلاحظ ظاهرة اخرى تميز الملكية العقارية الكبيرة في بلد متخلف . فعالياً ما تقسم الارض الى قطع صغيرة وتعطى على سبيل الايجار لفلاحين سبق مصادرة اراضيهم ، لقاء ريع مرتفع . هذه الظاهرة تنتشر هي ايضاً في « العالم الثالث » . فهنا لم يعد الفلاح مالكاً لقطعته الصغيرة من الارض وحسب ، بل يصبح لعبة في يد سيده وجيش من الوسطاء والمرابين يستغلون بثؤسه . ان هذه المشروعات الكبيرة لم تعد بعد تجزئتها تتميز — من وجهة نظر الانتاجية ومستوى الانتاج — في الحقيقة عن المشروعات الفلاحية الصغيرة . وهي ، ثالثاً ، نظام الائتمان في الريف ، الذي يتصف بمعدل مرتفع و«مرابٍ في القروض ، ويؤدي الى استدانة الفلاحين بحيث يحرم المشروع الزراعي من اي فرصة امل في ان تثبت اقدامها ، وأن تزيد انتاجها الموجه للسوق وتؤمن امكانيات للنمو الدائم .

ويمكن بطبيعة الحال الاشارة الى اسباب اخرى للتخلف في الزراعة ، كالتمسك بالتقاليد ، والعادات والتحريمات الدينية ، ومستوى الفلاح المنخفض نسبياً ، وغير ذلك من الاسباب التي تسرد بتفصيل في الادب الغربي . بيد أنه ينبغي علينا التمييز بين ما هو اساسي وما هو ثانوي . ففي الادب الاقتصادي للبلاد الاشتراكية يشار الى مشكلة الملكية ، وبنيتها المشوهة ، بوصفها السبب

الرئيسي لطابع الركود في الزراعة . ولا شك في ان نزعة التمسك بالتقاليد تشكل عبئاً على النظام الزراعي . بيد انه ليس ثمة حل آخر، للتغلب عليها، سوى عملية طويلة المدى لرفع المستوى الثقافي بشكل عام ، وتقدم التربية واكتساب مهارات (خبرات) زراعية – تقنية، اي عملية التغيرات البنوية في الزراعة والريف . إنها شرط لازم ، ويستحيل عزلها ، كمشكلة بذاتها ، واعتبارها خارج مجموع الشروط الاجتماعية – الاقتصادية لنشاط الفلاح . ولهذا يربط الاقتصاديون الاشتراكيون بين حل المشكلة الزراعية في بلد متخلف وبين ضرورة التغيير في المؤسسات او الاصلاحات الاجتماعية والسياسية العميقة . ويؤيد ذلك تحليل الزراعة في ثلاث مناطق متخلفة في العالم ، هي اميركا اللاتينية وآسيا الجنوبية – الشرقية وافريقيا .

السمات الخاصة بثلاث مناطق

اميركا اللاتينية وآسيا الجنوبية – الشرقية وافريقيا

ان اميركا اللاتينية منطقة زراعية تتمثل فيها الازعاج الثلاثة التي ميزنا بينها من وجهة نظر الشروط الطبيعية لهذه الزراعة ^(١) . غير ان مشكلة الملكية العقارية الكبيرة وطابع واحدة المحصول في الاستغلال الزراعي المرتبطة بها تكونان من غير شك جوهر المشكلات الزراعية الخاصة بهذه القارة .

ان السمة المميزة للزراعة في اميركا اللاتينية هي استقطاب الريف . فخمسون بالمائة من الاراضي تملكها قلة من المالكين العقاريين ، وتبلغ هذه الملكيات الواسعة (اللاتيفونديا) احياناً ، كما هي الحال في البرازيل ،

(١) اننا نصرّف النظر هنا عن درجة التصنع التي بلغتها بعض بلدان هذه القارة .

مساحة اكبر من مساحة بلد اوروبي صغير كبلجيكا . ويحدد الجدول التالي
بنية ملكية الارض (١) :

مساحة % من مجموع مساحة الاراضي القابلة للزراعة	عدد المزارع			البلد
	آلاف الهكتارات	% من المجموع	آلاف الوحدات	
٨٠,٨	١٤٩٨٦٠,٢	٥,٤	٣٠,٨	الارجنتين
٥١,١	١٢٥٦٧٤,٦	١,٧	٣١,٧	البرازيل
٢٠,٦	٥٠٩,٤	٠,٢	٠,٢	هندوراس
٢٤,٢	٥٦٤,٩	٠,١	٠,١	جمهورية الدومينيكان
٢٦,٧	٨٤١٤,٩	٠,٣	٣,١	كولومبيا
٣٧,٤	٢٢٤٢,٠	٠,١٥	٠,٧	الايكواتور

المزارع الفلاحية التي لا تزيد مساحتها عن ٢٥ هكتار

١,١	٢١٦٣,٢	١٤,٤	٢٣٦	الارجنتين
٣,٤	٧٩٦٧,١	٥١,١	١٠٥٦,٢	البرازيل
٢٦,٤	٦٥٥,٣	٨٦,٩	١٥٥,٧	هندوراس
٣٦,٢	٨٤١,٥	٩٤,٦	٣٦١,٩	جمهورية الدومينيكان
١١,٩	٣٢٨٥,٨	٨١,٥	٧٤٩,٤	كولومبيا
١٦,٦	٩٩٨	٨٩,٩	٣٠٩,٣	الايكواتور

(١) وضع الجدول على اساس معطيات منظمة الزراعة والأغذية الدولية ، وقد اقتبسناه عن
روميل W . Romuel (محاولات حل المسألة الزراعية في بلاد اميركا اللاتينية) ١٩٦٠ .

والسمة الثانية المميزة هي الزراعة من نمط المحصول الواحد، اي المتخصصة في زراعة واحدة او اكثر من المواد الاولية ، كالبن والكاكاو والقطن وقصب السكر والتبغ .

وتتضح هذه الظاهرة في الجدول التالي ^(١) : (في الصفحة التالية)

ان الزراعة التي تقوم على محصول واحد تخلف آثاراً سلبية عميقة في مجموع اقتصاد البلاد موضوع البحث . اولاً لأن الزراعة الوحيدة المحصول تؤدي الى إهمال زراعة المحاصيل الغذائية التي لا غنى عنها ، وتضيق بالتالي القاعدة الغذائية ، مما ينعكس بدوره على عملية التصنيع بشكل هام نظراً لدرجة تقدم هذه العملية في هذه المنطقة من العالم . ونجد الدليل على ذلك في انخفاض إنتاج القمح والذرة واللحوم بالنسبة للفرد، وهو انخفاض حدث في بعض بلاد اميركا اللاتينية بالنسبة لفترة ما قبل الحرب . وثانياً لأن زراعة المحصول الواحد تقيم تبعية اقتصادية للبلاد المختلفة ازاء المشترين الرئيسيين لمحاصيلها . وهذه البلاد تظهر حساسية بالغة لكل تقلب يحدث في الاسواق العالمية للمواد الاولية ، خصوصاً وان اسعار المواد الاولية تخضع في الأجل القصير والأجل الطويل لعدم استقرار جدي ، مع اتجاه عام الى الانخفاض . ان « حدود التبادل » غير الملائمة للبلاد المتخلفة هي سبب الاختلالات التي تنشأ بين الحاجات المتزايدة في مجال الاستيراد (مواد غذائية و سلع تجهيز) وبين إمكاناتها الخاصة في مجال التصدير . وفي ظروف عدم الاستقرار المزمع في الاسواق العالمية للمواد الاولية ، فإن إمكانية تحديد استراتيجية تنمية طويلة الأمد في هذه البلاد تصبح مشكوكاً فيها .

(١) حسب على اساس معطيات منظمة الاغذية والزراعة العالمية ، كتاب الاحصاء التجاري السنوي ١٩٦١ . وقد اقتبسناه عن ليسكي W. Lipski : (خصائص الزراعة في البلاد المتخلفة اقتصادياً) ، الدفتر ٦٤ ، ص ٣٣ منشورات المعهد الاقتصادي في رولني Rolney ، فرسوفيا ،

جدول اميركا اللاتينية

دور الصادرات الزراعية وبنيتها المادية

النسبة وسائل الانتاج الزراعي المستوردة الى مجموع الاستيراد (%)	نصيب مادة زراعية واحدة في التصدير	نصيب الصادرات الزراعية من مجموع التصدير (%)	البلد
٢,١	٧٣,٧	٩٩,٣	باناما
٢,٨	٦١,٥	٩٧,٤	ايكواتور
—	٣١	٩٧,٢	هندوراس الانجليزية
٨,٥	٥٦,١	٩٥,٦	كوستاريكا
٤,١	٢٩,٦	٩٤,٦	الارجنتين
٣,٢	٣٤,٦	٩٤,٥	نيكاراغوا
—	٥٣,٩	٩٤,٢	جمهورية الدومنيكان
٤,١	٦٩,٣	٩٣,٨	سالفادور
٤	٤٧,٦	٨٩,٩	هندوراس
٦,٩	٦٤,٥	٨٦,٤	البرازيل
٣,١	٧٣,٦	٨٤,٩	باربادوس
٥,٧	٧١,٤	٧٨,٢	كولومبيا
٥,٨	٤٨	٦٨,٧	غويان البريطانية
٣,٥	٢٤,٤	٤٤,٦	جامايكا
٣	٦٠,٥	١٥,٦	سورينام
١,١	٨,٤	١٣,٩	ترينيداد وتوباغو
—	١,٢٤	١,٣	فنزويلا

وتتسم آسيا الجنوبية الشرقية بطابع زراعي الى حد بعيد . فـ سكان الريف يكونون ٧٥ - ٩٠ ٪ من مجموع السكان . وتقدم الزراعة في بلاد هذه المنطقة حوالي ٧٥ ٪ من الدخل القومي . ويمكن ان نلاحظ أيضاً في هذه البلاد الظواهر التي تميز البلاد المتخلفة مع غلبة الاقتصاد الزراعي .

وتسجل آسيا الجنوبية الشرقية تزايد محسوساً في السكان ، يتراوح بين ٢ و ٣ ٪ سنوياً . وتشير التقديرات السكانية الى ان عدد سكان هذه المنطقة سيرتفع الى ٩٤١ مليون عام ١٩٧٠ وإلى مليار واحد وثمانماية مليون عام ٢٠٠٠ ، اذا استمر التكاثر الطبيعي بهذا المعدل .

والمشكلات السكانية تطرح بدورها بشكل حاد مسألة تغذية هؤلاء السكان ، التي ما من حل لها إلا عن طريق تحقيق زيادة سريعة في الإنتاج الزراعي . وكون هذا الجزء من العالم في وضع أسوأ من بلاد العالم الاخرى من زاوية الكثافة السكانية في الكيلو متر المربع الواحد يبين حدة المشكلة السكانية في جنوبي شرقي آسيا . ففي هذه المنطقة (آسيا بدون الاتحاد السوفياتي) يوجد حتى ١٤٧ نسمة في الكيلو متر المربع الواحد ، مقابل ٢١ في افريقيا و ١٤ في اميركا اللاتينية . ورغم ذلك فإننا نجد فيها ، كما في اميركا اللاتينية ، الظاهرة التي تدعو الى القلق : ظاهرة زيادة بطيئة جداً في الإنتاج ، بل وانخفاض إنتاج هذه المادة الغذائية الاساسية ، التي هي الارز (كما في بورما) . وتجد بلاد اخرى (كـ سيلان والهند وأندونيسيا) نفسها منذ الآن مكرهة على استيراد المنتجات الغذائية ، لتغطي الحاجات الناشئة عن تكاثر السكان .

لقد وشم الماضي الاستعماري بعمق الاقتصاد الزراعي في آسيا الجنوبية الشرقية . ويشهد على ذلك الطابع الوحداني المحصول لهذه الزراعة كما تشهد عليه بنية ملكية الارض .

ان آسيا الجنوبية الشرقية تنتج المواد الاستوائية كالمطاط الطبيعي والأرز

والشاي والكوبرا وسواها. وهي اكبر مورد للمطاط الطبيعي في العالم (اكثر من ٩٠ ٪ من الانتاج العالمي) (١) .

جدول آسيا

دور الصادرات الزراعية وبنيتها المادية

البلد	نصيب الصادرات الزراعية من مجموع التصدير (٪)	نصيب مادة زراعية واحدة في التصدير (٪)	نسبة وسائل الانتاج الزراعي المستوردة الى مجموع الاستيراد (٪)
سيلان	٩٥,١	٦١,٣	٤,٢
برمانيا	٩٤,٨	٦٦,٦	١,٣
تركيا	٨٧,٩	—	٢
تايلاند	٨٥,٧	٣٦,٦	٢,٥
بورنيو الشمالية	٨٤,٧	—	٧,٧
سنغافورة	٦٧,١	٥٦	١,٤
اندونيسيا	٦٥,٦	٤٩,٦	٣
الهند	٤٤,٢	٢٢,٧	١,٨
قبرص	٤١,٢	٢٦,٢	٣,٦
ساراواك	٣٩,٣	—	١,٤
لبنان	٣٦,٣	٢٣,١	١,٧

(١) حسب على اساس معطيات منظمة التغذية والزراعة العالمية ، حولية التجارة ، ١٩٦١ ،
نقلا عن ليبسكي ، المرجع سالف الذكر ، ص ٣٦ .

ان زراعة المحصول الواحد ، في هذا الجزء من العالم ، تثير صعوبات مشابهة لتلك التي رأيناها في اميركا اللاتينية : انعدام الاستقرار الاقتصادي ، والتبعية لظروف الأسواق الدولية . إلا انه ينبغي الإشارة الى ان جهوداً بذلت ، في هذه المنطقة وفي اميركا اللاتينية ، بهدف تثبيت اسعار بعض المواد الأولية ، وذلك بمعونة هيئة الأمم المتحدة ومساندتها الايجابية . ان هذه الجهود تنطوي على شيء من الأهمية . ولكن الأهم منها في الاجل الطويل هي الجهود الرامية الى تحقيق تنويع الاقتصاديات من حيث بنية الانتاج وبنية الصادرات . ونحن نشير بذلك الى كون هذه البلاد تسلك طريق التصنيع وطريق تنويع انتاجها الزراعي ، وثمة مجال كبيره عن طريق هذه التطلعات للتغلب على الآثار السلبية للتخصص المفرط : زراعة المحصول الوحيد . ان تحسين بنية الانتاج الزراعي بحيث تكف مشكلة التغذية (مع التقدم) عن ان تكون عبئاً يعرقل عملية التنمية ، هو امر بالغ الأهمية في هذا الجزء من العالم . ومن البدهة ان بعض البلاد يمكنها ان تأمل في حل هذه المسألة بصورة ميسورة نسبياً وتحصل في المستقبل على استقلالها في هذا المجال (كاندونيسيا وماليزيا) . وسيلعب التخلي عن زراعة المحصول الوحيد هنا دوراً حاسماً .

ان بنية ملكية الارض في هذه البقعة من العالم تتصف بوجود الملكية العقارية الكبيرة في جهة والملكية الصغيرة المفتتة في الجهة الاخرى . ان جماهير ضخمة من الفلاحين محرومة من الارض (على سبيل المثال العاملون الزراعيون في المزارع او التي تستأجر الارض بشروط سيئة جداً . ان شروط الاجار والربا هما آفة الريف في جنوبي شرقي آسيا . ويتعذر دون ايجاد حل جذري لمشكلة بنية الملكية الزراعية ، التفكير في رفع مستوى الزراعة .

وتتصف العلاقات الزراعية في افريقيا بوجود نمطين لزراعة الارض : زراعة المزارع الواسعة المتقدمة ، التي يتوجه إنتاجها نحو التصدير ، والزراعة البدائية التقليدية لاقتصاد طبيعي . وما تزال هذه الظاهرة ترتبط بوجود نظام

خاص للعلاقات البشرية حيث الزراعة الحديثة التي تنتج من اجل التصدير هي ، كقاعدة عامة ، من شأن الاوروبيين ، بينما الزراعة التقليدية من شأن الافريقيين . ومن زاوية العلاقات الاقتصادية فإن الزراعات الكبيرة حيث المزارع متوسطة الحجم ، ذات طابع رأسمالي ، بينما نجد ان القطاع الافريقي الموجه نحو إشباع الحاجات الخاصة ذو طابع سابق للرأسمالية ، وبالتالي طابع نموذجي لاقتصاد الكفاف . وتبدو اللوحة اكثر تنوعاً في افريقيا الغربية حيث نجد مزارع لصغار المنتجين ، موجهة نحو التصدير (غانا ، غينيا ، السنغال ، نيجيريا وسواها) .

ان المزارع الكبيرة لا تختلف مبدئياً عن الملكية العقارية الكبيرة في الانحاء الاخرى من العالم . فهي تتصف - كما في اميركا اللاتينية - بانعدام الروابط الوثيقة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى ، باستثناء حالات نادرة يكون انتاجها معداً للاستخدام الداخلي . إلا أن انتاجها - في معظم الاحوال - موجه نحو التصدير . ان ما يميزها بصورة رئيسية هو مجال العلاقات الاجتماعية والاقتصادية . فالعمال الزراعيون المستخدمون في المزارع الافريقية يعتبرون من اقل الناس أجراً . وينجم ذلك عن فقدان تشريع للعمل وانعدام التنظيمات النقابية نتيجة الاستعمار . وفي الحالات المتطرفة ، كما في المستعمرات البرتغالية ، ما يزال يوجد رق مستتر .

وتتصف الزراعة التقليدية بأشكال مغرقة في البدائية في معاملة التربة ، ويدوية بصورة عامة (المسماة أوامار) . وقلما تستخدم فيها قوة الجر الحيوانية . وغالباً ما تقتصر الزراعة على شكل من جمع (التقاط) الفواكه ومنتجات الغابات . وتتجلى فيها ايضاً ظاهرة الحياة البدوية . فالقبيلة التي تعمل في ارض تنتقل منها لزراعة اراض جديدة . وهي في اغلب الاحوال ذات اقتصاد مغلق ، بمعنى ان المنتج يستهلك بنفسه المحصول ، ولا ينتج اي فائض معد للبيع .

ان شقة الخلف التي تفصل هذين القطاعين تلقي ضوءاً خاصاً على الجدول التالي الذي نقتبسه عن دراسة روميل (١) :

جدول المنتجات الزراعية في افريقيا الاستوائية

المجموع	القطاع الافريقي	القطاع الاوروبي	
	١٩٥٥	١٩٥٥	
٦ ٤٩٤,٨	١٠٨,١	٦٣٨٦,٧	القمح ، بآلاف الاكياس ذات ١٠٠ كغ
١ ٥٤٧,٧	٦٩٩,٣	٨٤٨,٤	الذرة ، » » » » »
٣٧ ٤٤٢	٢٨٨٢,٣	٣٤٥٥٩,٧	الذرة ، » » » » »
٥٩١,٦	٢,٦	٥٨٩	البرسيم ، بآلاف الاطنان
٢٢٠,٩	٨,١	٢١٢,٩	الصوف ، ملايين الكيلوغرامات
٤,٢	٠,١	٤,١	موهير ، صوف ممتاز ، ملايين الكيلوغرامات

ومهما يكن فينبغي النظر الى هذه الاحصاءات بكثير من الحذر ، نظراً للصفة غير المؤكدة للاحصاءات المتعلقة بالاقتصاد الافريقي التقليدي . كما ان اللوحة العامة للزراعة الافريقية تتميز بوجود تفاوت كبير بين افريقيا الشمالية وجمهورية جنوبي افريقيا ، الأكثر تطوراً ، وبين ما يسمى افريقيا السوداء . وضمن هذا التحفظ المتعلق بدقة الاحصاءات ، وببعض وجوه التقدم التي تحققت خلال السنوات الاثني عشر الأخيرة ، فان الجدول السابق يمكّننا من تكوين فكرة عامة عن الفجوة التي تفصل بين قطاعي الزراعة الافريقية .

(١) روميل W.Romuel : « بعض مشكلات الزراعة في افريقيا » ، ١٩٦١ .

ونثبت فيما يلي جدولاً آخر (في الصفحة التالية) يبين الفجوة التي تفصل الزراعة الافريقية عن بقية انحاء العالم ^(١) .

ان مجموع السمات الخاصة بالزراعة في البلاد المتخلفة اقتصادياً ، التي استعرضناها ، يفرض علينا بعض النتائج والتعميمات .

ان احدى السمات المميزة بشكل خاص للبلاد المتخلفة هي انها ذات طابع اولي وزراعي يحدد - ولنقل ذلك صراحة - بنيتها المشوهة في مجال التصدير والاستيراد . فهذه البلاد اذ تتوجه فقط نحو انتاج المواد الأولية - المعدة بصورة رئيسية للتصدير ، تهمل انتاج المواد الغذائية التي لا غنها لمواجهة المجاعة التي تتجلى فيها ، ولمواجهة التكاثر الجدي في السكان ، وأخيراً لتسهيل انطلاق قطاعات اقتصادية اخرى . صحيح ان تخصص الانتاج داخل اقتصاد ما او على المقياس الدولي امر مبرر اقتصادياً . غير ان استخدام حجة ما يسمى بمزايا تخصص هذه البلاد في انتاج واحد او أكثر من المواد الأولية يعتبر من قبيل الخداع . فواقع هذه البلاد - شدة انخفاض متوسط الدخل القومي للفرد ، ومشكلة الارض الباقية دون حل ، والبطالة الصريحة والمقنعة في الريف وفي المدينة ، وانخفاض اجور العمال ، وبؤس الفلاحين ، وسوى ذلك - كل هذا يثبت العكس . ولهذا ينبغي ان نشير باصرار الى ضرورة وضع خطط للتنمية على اساس تغييرات جذرية في البنية المادية للانتاج والتصدير . ذلك ان الحفاظ لأمد طويل على مبدأ تصدير المواد الأولية واستيراد المنتجات المصنوعة لا يمكن ان يحل المشكلات الحادة لهذه البلاد .

ان تغيير بنية الانتاج يتيح ، بالمقابل ، تشكيل العلاقات التجارية مع البلاد الاخرى بصورة ملائمة . ان التقسيم الدولي الراهن للعمل يضر بمصلحة بلاد « العالم الثالث » . ومما له دلالة خاصة في هذا الصدد ظاهرة تقلبات اسعار

(١) رودزنسكي: «السياسة الاقتصادية في البلاد المتأخرة». وهذا الجدول منقول عن روميل، المرجع سالف الذكر ، ص ٦٦ .

جدول

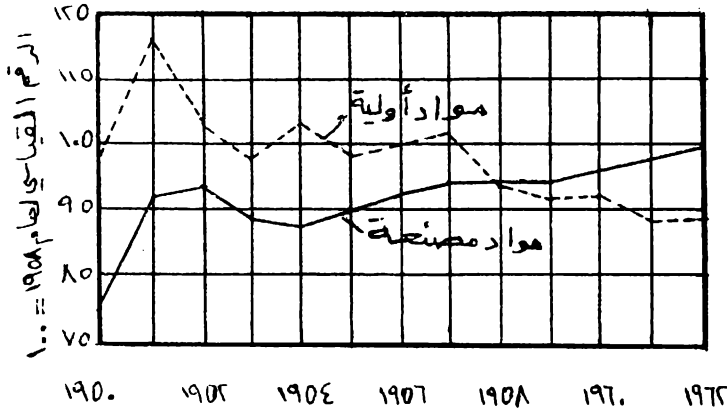
مردود القمح والذرة والارز في العالم

(كنتال في الهكتار الواحد)

الارز		الذرة		القمح		المنطقة
١٩٥١—١٩٤٩	١٩٣٨—١٩٣٤	١٩٥١—١٩٤٩	١٩٣٨—١٩٣٤	١٩٥١—١٩٤٩	١٩٣٨—١٩٣٤	
٤٣,٨	٥١,٨	١٤,١	١٤,٨	١٤,٧	١٤,٢	اوروبا
٢١,٣	٢١	٢١,٣	١٣,٣	١٠,٩	٨,٢	اميركا الشمالية والوسطى
١٦,٢	١٧,٧	١٠,٤	١١,١	٩,٨	٩,٦	الشرق الاقصى
١٧,١	١٥,٣	١٢,٩	١٥,٣	٩,٨	٩,٦	اميركا الجنوبية
٨,٨	٩,٤	٧,١	٦,٧	٥,٩	٥,٣	افريقيا

المواد الأولية الزراعية التي تكون - كما أشير سابقاً - تمييزاً اقتصادياً ضد البلاد المتخلفة . وتطور « حدود التبادل » مصداق صارخ لذلك . وحسابات خبراء هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الزراعة والتغذية العالمية حاسمة بهذا الشأن .

تطور « شروط التبادل » في السنوات ١٩٥٠ - ١٩٦١



وتؤكد التقديرات الرقمية هي أيضاً هذا الاتجاه في غير صالح البلاد المتخلفة . ففي عام ١٩٦٣ بين ك. ر. سين K. R. Sen مدير منظمة التغذية والزراعة العالمية - في المؤتمر الدولي للتغذية - ان البلاد المتخلفة خسرت بسبب « حدود التبادل » غير الملائمة ، في سنوات ١٩٥٥ - ١٩٦١ حوالي ٢٠ مليار دولار ، منها حوالي ١٢ مليار نتيجة تزايد أسعار المنتجات المستوردة وحوالي ٨ مليارات نتيجة انخفاض أسعار المواد الأولية المصدرة . ولذلك تضع منظمة التغذية والزراعة ومنظمات دولية أخرى ثبوت أسعار المواد الأولية في طبيعة أشكال المعونة للبلاد المتخلفة . ويقترح بصورة خاصة ، كأشياء مسلم بها ، إلغاء الحواجز الجمركية في البلاد المتقدمة أو تخفيضها ، باعتبار انها عقبة في وجه تصدير المواد الأولية ، وعقد اتفاقات تجارية دولية تؤمن تثبيت (استقرار) أسعار المواد الأولية ، وأخيراً تنسيق

الخطط الاقتصادية لتحقيق التوازن بين العرض والطلب في السوق العالمية^(١).
لا شك في ان النضال من اجل شروط تجارية افضل لمنتجات البلاد غير
المتقدمة الزراعية ذو دلالة هامة . ومن المحتمل ان يبشر بعض التحسن الذي
طرأ على « حدود التبادل » عام ١٩٦٢ - ١٩٦٣ ببعض التغيرات المفيدة .
إلا انه يبدو ان المسكنات لا يمكن في الاجل الطويل ان تقوم مقام حل
هذه المشكلة الرئيسية لزراعة وتصدير البلاد المتخلفة ، هذا الحل الذي ينبغي
البحث عنه عن طريق التغيرات البنيوية . ويتجه فكرنا في هذه المناسبة إلى
مجموعة من الاصلاحات يفترض فيها ان تغير بأن واحد بنية ملكية الارض
وبنية الانتاج الزراعي في هذه البلاد ، وان توجه الاقتصاد نحو إقامة فروع
انتاجية جديدة ، بما فيها الفروع الصناعية . ويمكن صياغة اتجاه التغيرات
في العلاقات الاقتصادية في تلك البلاد بالصيغة التالية : تنويع الانتاج على نحو
عام ، والانتاج الزراعي بشكل خاص .

ومن المفيد ، في هذا الصدد ، ان نستشهد بتقرير ر. بريبيش R.Brebisch
الامين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (١٩٦٤) :

« ان تخفيف او إلغاء تدابير الحماية في المراكز الصناعية يمكن ان يمارس
أثراً أكيداً على اسعار المواد التي تستفيد منه . إلا اننا نكون واهمين اذا
اعتقدنا انه يمكن ان ينجم عن ذلك أثر حاسم على الميل الى التدهور ، هذا
الميل الذي تجلى خلال العقد الأخير من السنين في التقرير عن اسعار المواد
الاولية والمواد الصناعية . ان العوامل التي تعمل في هذا الاتجاه موجودة في
بلاد الاطراف (البلاد غير الصناعية) ، أكثر منها في المتروبولات الصناعية .
ان الفئة الاولى من هذه البلاد تعاني من مرض ولادي ، بحيث يتعذر عليها ،
ان لم يكن مستحيلاً ، ان تقضي بجهودها وحدها على هذا التدهور .

(١) و. ليبسكي ، مرجع سابق الذكر ، ص ٤١ . وسنعود الى بحث هذه المشكلة في الفصل
الذي نقرده للتجارة الخارجية .

« وفعلًا فما دام الطلب على المواد الأولية لا يزداد الا ببطء ، فان البلاد المتخلفة لا تستطيع ان تخصص لانتاج هذه السلع سوى نسبة متناقصة على الدوام من الزيادة الطارئة في سكانها العاملين ، وهذه النسبة تتضاءل بنسبة تزايد الانتاجية نتيجة تطبيق مكتسبات التقدم التقني . ويترتب على السكان العاملين اذن ان يتوجهوا نحو الصناعة او نحو وجوه نشاط اخرى .

« وهذا التحول (في اليد العاملة) بطيء ، حتى في البلاد المصنعة حيث نسبة السكان العاملين المستخدمين في الانتاج الاولي (الزراعة) ضعيفة نسبياً... ولو ان التحول كان يتم بسرعة ، ولو ان الانتاج الاولي تكيف بسرعة للزيادة البطيئة في الطلب ، لأمكن الوصول الى احـد الشروط الأساسية لتجنب تدهور حدود التبادل .

وليتوفر هذا الشرط ، ينبغي ان تنمو الصناعة ووجوه النشاط الأخرى بسرعة كبيرة في بلاد الاطراف وان تبلغ معدل نمو أعلى بكثير مما حققته حتى الآن ، وبخاصة اذا أدخل التقدم التقني الى الانتاج الاولي ووجوه النشاط الأخرى ذات الانتاجية الضعيفة ^(١) .

فكرة ومحتوى الاصلاح الزراعي الجذري

ان تحليل الزراعة في بلد متخلف من زاوية معيار واحد ، هو مستوى الانتاج او المردود في الهكتار، هو تحليل ناقص . ولكي نصل الى تقييم ملائم للحالة الواقعية لا غنى عن دراسة العلاقات الاجتماعية الموجودة ، وبالتالي دراسة النظام الزراعي . وهذه الطائفة من المعايير تعتبر مكملاً طبيعياً لمؤشر حجم المحصول او التجهيز برؤوس الأموال . ودرجة تحرر العلاقات الاجتماعية تبين على نحو ما الوجه الآخر للعمليات التقنية والانتاجية . « فكما كانت

(١) « نحو سياسة تجارية جديدة بهدف التنمية الاقتصادية » : تقرير الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة عن التجارة والتنمية ، باريس ، ١٩٦٤ ، ص ٢٥ - ٢٦ .

المشروعات أكثر اندماجاً في نظام العلاقات الرأسمالية ، التجارية والنقدية ، وتخرج بذلك من إطار الاقتصاد الطبيعي متحولة من وحدات اقتصادية تقوم على العائلة الى مشروعات عائلية ، كلما ازدادت مهارتها ، وبذلك تنتقل الزراعة الى مرحلة نمو أعلى . والزراعة على هذا النحو تجمع في ذاتها أكثر من ابي قطاع اقتصادي آخر المشكلة التقنية والمسائل التأسيسية (التنظيمية) . ومن وجهة النظر هذه فان برنامج الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية كأداة لتغيير الزراعة في البلاد المتخلفة ينطوي على أهمية خاصة .

ان معظم المؤلفين الاشتراكيين يعلقون أهمية خاصة على الاصلاح الزراعي وعلى جميع التدابير التي ترتبط به .

ومن وجهة النظر الاقتصادية يستهدف تحويل بنية الزراعة القائمة هدفين : تحسين وضع الفلاحين من جهة او فسخ المجال لنمو القوى الانتاجية في الزراعة من جهة اخرى . وتكمن أهمية التحول في انه يؤدي الى تحولات في ملكية الارض ، وبالتالي تحقيق تغييرات بنوية .

ويشمل الاصلاح الزراعي مبدئياً تصفية الملكية العقارية الكبيرة او تحديدها ، ويلغي طائفة من الأعباء عن عاتق الفلاحين ، ويلغي الديون ، وينظم شروط ايجاد الارض وزراعتها ، وتجميعها وتحسينها ، ويسلم الفلاحين صغاراً ومتوسطين سندات الملكية ، وسوى ذلك . انها ، باختصار ، وسائل لتغيير العلاقات الاجتماعية القائمة التي كانت تشل نمو القوى الانتاجية في الريف . فهذه الوسائل التي استخدمت قديماً في البلاد الرأسمالية للقضاء على الرواسب الاقطاعية أصبحت اليوم من جملة الوسائل التي تستخدمها البلاد المتخلفة ، وغالباً ما تكون في طليعة الأعمال بعد الحصول على الاستقلال . هذه التغييرات في الملكية الزراعية تقيم اقتصاديات جديدة ، ويصبح الفلاح الصغير او المتوسط ، بعد ان حرر من ديونه وأصبح يستفيد من معونة الدولة بالاشغال المختلفة التي تقيمها (ضبط المياه والري وسوى ذلك) وبالمكننة ، شخصية مرموقة في الريف . ومن الواضح ان نجاح الاصلاح رهن بحزم السلطات في القيام بهذه التغييرات .

ان اصلاحاً زراعياً ينفذ بحزم مفروض فيه ان يكون حافزاً لتنمية الصناعة . ويتم ذلك عن طريقين : زيادة القوة الشرائية في الريف ، مما يعني طلباً أكبر على السلع الصناعية ، وتوريد المواد الأولية والسلع الاستهلاكية الى العمال المستخدمين في الصناعة .

ان تحسن القوة الشرائية يتحقق بفضل اعادة توزيع الدخول الناجمة عن الزراعة ، التي اصبحت الآن أكثر ملاءمة للفلاحين ، وأيضاً - وهذا أكثر أهمية - بفضل تزايد الانتاج ونتاجية العمل . والحقيقة ان هذين التغيرين غالباً ما يتجلبان معاً . وتزايد القوة الشرائية ، ما ان يشبع حاجات الاستهلاك الأكثر إلحاحاً ، كالغذاء ، حتى يتجه بدوره نحو المنتجات الصناعية ، وبخاصة نحو الصناعات الخفيفة ونحو الخدمات الصناعية . وفي بعض الأحوال يمكن تخصيص الدخول المتزايدة لشراء الآلات والأدوات الزراعية الأخرى . وكون الأمر يتعلق في كثير من الأحيان بمالك صغير او متوسط يعني - في المرحلة الأولى على الأقل - ادوات زراعية وآلات زراعية تجرّها الحيوانات وأبسط أشكال التجهيز .

ومما له أهمية خاصة في هذه المرحلة التي تلي الاصلاح الزراعي مباشرة ان تحمي القوانين المالية الفلاحين ودخولهم الجديدة . ولا يقتصر الامر على سياسة ضرائبية ملائمة وحسب ، بل مجموع الوسائل السياسية الاقتصادية التي تستخدمها الحكومة كسياسة الائتمان والقروض ، ومبلغ الاقساط السنوية عن الارض ، وتحسين الاراضي وتسميدها ومبادرات اخرى ضرورية .

إن تجربة الاصلاحات الزراعية في البلاد الاشتراكية تدل على ان العامل الأهم في زيادة الانتاج الزراعي هو الفلاح ذاته . ونجاح الاصلاح الزراعي رهن في النتيجة بعمله وجهوده . ولهذا فمن الاهمية بمكان ، من وجهة النظر هذه ، ان ينفذ الاصلاح الزراعي بسرعة ، وأن تكون لدى الفلاح منذ البداية شعور باستقرار وضعه الاقتصادي . وكل شعور بعدم الاطمئنان هو عدو للتقدم .

ينبغي ان ينال الفلاح لقاء عمله ريعاً ملائماً . وإذا لم يجد انتاجه تصريفاً

بأسعار مجزية فإنه لن يقوم باستثمارات . ولهذا يترتب على الحكومة التي تنفذ الإصلاح الزراعي ان تؤمن للفلاح حداً أدنى من الاسعار، وأن توجد المقدمات اللازمة لتثبيت الأسعار وتطلع الى تنظيم ملائم لسوق المنتجات الزراعية . وتكون هذه الاجراءات في الوقت ذاته وسيلة لكبح خطر التضخم الذي يمكن ان يقوض القوة الشرائية للفلاح .

وفي جملة المبادرات الضرورية تقديم الارشاد في تقنيات الزراعة (انتقاء البذار ، التسميد الكيماوي ، تعميم الطرق الاكثر انتاجية وسواها) ، تحسين النقل عن طريق تحسين ربط الطرق التي تربط الريف بأسواق التصريف ، مما يتيح بيع الفوائض دون المرور بالوسطاء الزراعيين . وينبغي على الحكومة أيضاً ان تولى عنايتها لحالة المزارع الصحية . فعمل الفلاح الشاق في الشروط الاستوائية يتطلب حالة صحية ممتازة ، بينما هو ضحية أفات هذا المناخ ، كالملايا وذبابة تسي - تسي وطفيليات الجهاز الهضمي . كل هذا يتطلب من جانب الدولة وسائل ونفقات مالية لكي يبلغ الجهد المبذول الأهداف المرجوة . ويخشى ، اذا لم يقترن الإصلاح الزراعي بالمبادرات الضرورية المنوه عنها آنفاً ، ان يخطئ هدفه الرئيسي ، بل وأن يؤدي الى تخفيض القوة الشرائية للفلاحين .

وتتخذ مشكلة تحديد مساحة المشروعات أهمية خاصة أثناء تنفيذ الإصلاح الزراعي . وتحدد المساحات القصوى والدنيا تبعاً للموارد الاجمالية من الاراضي ، وعدد الفلاحين الذين لا يملكون ارضاً وصغار المزارعين، وإمكانات الاستخدام خارج الزراعة . وحين تكون المساحة القصوى للملكيات الزراعية غير محددة ، وحين يفتقر قانون الإصلاح الزراعي الى الدقة الكافية ويتيح تفسيرات مختلفة ، لا يمكن ضمان حقوق الفلاح والمستأجر . فثمة اساليب معروفة (سندات ملكية صورية باسم افراد الاسرة ، إقامة مزارع «جماعية» و « تعاونية » تضم « اقطاعي الارض » وعماله) تبدأ بالظهور . وتظهر انواع

التبعية السابقة تحت أسماء جديدة ^(١) . ويعود الوسطاء الذين يفترض انهم قد صفوا رسمياً الى المسرح من الباب الخلفي ، بشكل مالكيين عقارين جدد . وهذه المرة تحت حماية القانون . وبذلك يمكن للإصلاح الزراعي ، بدلاً من ان يضيق عملية استبعاد الفلاحين من تملك الارض ، ان يعمل فيها .

وينبغي ان يحدد بدقة مفهوم « من يزرع الارض » ، اذا كان هدف الإصلاح الزراعي منح الحق في الارض لمن يزرعها . ويتوجب تقييد حق تملك الارض لمنع المالكين العقاريين الذين لا يقيمون في اراضيهم من تملك مساحات غير محدودة من جديد ، وتعرض المستأجرين للخراب . ان المبدأ الذي ينبغي ان يحكم الإصلاح الزراعي هو ان الارض لمن يزرعها . ومن الواضح انه لا يمكن إشباع « الجوع الى الارض » دون تقويض الملكية الكبيرة .

ولكن الحد الأعلى لمساحة المشروعات ليس هو الأمر الوحيد الهام . ولكي ينجح الإصلاح الزراعي فإن من المهم أيضاً ألا تكون الاراضي الموزعة مشتتة والاستثمارات بالغة التفتت . إذ ان الإفراط في التجزئة يضر بنهضة الريف الاقتصادية ، كما هو ضار بشكل خاص فيما يتعلق بزيادة مردود العمل ، مما يحد نمو الإنتاج المعد للتسويق . ولهذا يعتمد المشرع غالباً الى فرض قيود على بيع الارض او تقسيمها بالتتابع . خلال مدة معينة او أقل من مساحات معينة .

والتعويض مشكلة اخرى هامة . ويحذر تبيخث من إلزام الفلاحين بدفع قيمة الارض على اساس اسعار السوق ^(٢) . ويقترح ان يدفع الفلاحون قيمة ضئيلة تقسط على مدة زمنية كافية . وقد حدد المرسوم البولوني الصادر في ٢٦ / ٩ / ١٩٤٤ مقدارها بقيمة محصول الحبوب لسنة واحدة في الأراضي المكتسبة الموزعة ضمن أحكام الإصلاح الزراعي ، على ان يتم تسديدها في فترة تتراوح بين ١٠ و ٢٠ سنة .

(١) تبيخث ، المرجع سالف الذكر ، ص ٦٤ .

(٢) المرجع سالف الذكر ، ص ٦٥ .

كما ان من الأمور الهامة مشكلة تصفية استدانة الفلاحين ، والغاء الديون المترتبة عليهم للمالكين العقاريين والمرابين إلغاء كلياً أو جزئياً . كما ينبغي اتخاذ التدابير ضد الأشكال الجديدة للتبعية المادية. إذ يمكن فعلاً ، في المرحلة الأولى التي تلي الإصلاح الزراعي ، ان يقع المستثمرون الزراعيون الجدد تحت تبعية الوسطاء والتجار او المرابين ، وينهار بذلك كل الجهد الذي بذلته الدولة .

ويتعلق الأمر هنا بضرورة إعادة تنظيم كاملة لنظام الائتمان في الريف . إذ ان الإقراض بفوائد مرتفعة ليس مصدر دخول طفيلية للمرابين وسبب خراب الفلاح مالياً وحسب ، بل ان الأمر الهام من الناحية الاقتصادية هو ان جزءاً هاماً من المبالغ المقرضة لا يخصصها الفلاح لغايات انتاجية ، إذ انه ما دام لا يشعر بالطمأنينة فانه لا يكون مستعداً لاستثمارها ، كما انه غالباً ما ينفقها كلياً لأغراض استهلاكية في حالة آفات طبيعية أو مواسم رديئة . ان نظاماً للائتمان أعيد تنظيمه ، لم يعد في أيدي الوسطاء من الأفراد بل في أيدي مؤسسات الدولة أو التعاونيات ، يمكن ان يغير هذا التنظيم المتأخر ويشجع الفلاح على استخدام القروض لغايات انتاجية . وفي هذه الحالة يصبح لحجم الوسائل المتاحة وحجم الفوائد أهمية حاسمة . فضلاً عن ذلك فان تضائل الديون سيعمل ضد عملية تركيز الأرض ، اي ضد انتقال الارض الى أيدي المالكين العقاريين والفلاحين الأغنياء .

ورغم ضرورة التغيرات البنوية في الريف لحاجات التنمية الاقتصادية العامة للبلاد ، ورغم الفوائد التي تنطوي عليها بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الأخرى ، فانه يبدو ان فكرة الإصلاح الزراعي لها خصومها . ومن قبيل تبسيط الأمور ان نقول ان ممثلي مصالح المالكين العقاريين والملكية الكبيرة هم الذين يناهضون الإصلاح الزراعي . ومع ان العامل السياسي يلعب دوراً كبيراً فاننا نريد ان نلح على الحجاج الاقتصادية التي يدلي بها الاقتصاديون ضد فكرة الإصلاح بالذات ، والنزعة الى المبالغة في الصعوبات التي يثيرها تطبيق

الاصلاح تعرقل بصورة جدية تنفيذ المشروعات التي مُشرع بها (١) .

من هذه الحجج ضد الاصلاح ، ان الملكية الزراعية الصغيرة والمتوسطة تقلص انتاجية العمل بالنسبة لما هي عليه في الملكية الكبيرة . وتجزئة الملكيات الكبيرة يصبح بالتالي لا عقلانياً من وجهة النظر الاقتصادية . مع ان انتاجية الملكية الصغيرة والمتوسطة ليست في الواقع أقل من انتاجية الكبيرة ، وتبقى فترة طويلة بعد الاصلاح كبيرة الجدوى اقتصادياً . وهذا بسبب السمات الخاصة للاقتصاد المتخلف .

ان الملكية الصغيرة والمتوسطة تستخدم اليد العاملة العائلية ، ولا تلجأ بصورة عامة الى اليد العاملة المأجورة ولا تحتاج الى الادارة المكلفة التي تتميز بها الملكية الكبيرة . وهي تستفيد ، بالمقابل ، من خدمات التعاونيات ومعونة الدولة (٢) .

(١) بدأ ظهور هذه الصعوبات في بعض الديتوقراطيات الشعبية مع المرحلة الاولى من مراحل الاصلاح الزراعي - مرحلة توزيع الاراضي - وذلك خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية . وقد لجأ كبار المالكين العقاريين الى القوة ذاتها لمنع اجراء اي توزيع . وطوال تنفيذ الاصلاح كان يدور نقاش يشكك في الحاجة الى هذا الاصلاح وفي سلامته من الناحية الاقتصادية .

(٢) على سبيل المثال وزع الاصلاح الزراعي في بولونيا ، الذي نفذ بمقتضى المرسوم المؤرخ في ٦ / ٨ / ١٩٤٤ ، على الفلاحين (بما فيهم المعمرين في الاقاليم الغربية) ٦٠٧٠ الف هكتار . فأقيمت ٨١٤ الف ملكية جديدة و ٢٥٤,٤ الف ملكية زيدت مساحتها . وبلغ متوسط مساحة الملكيات الجديدة في الاقاليم القديمة ٥,٤ هكتار ، وفي الاقاليم الجديدة ٧,٩ هكتار . وكان اكثر من ٩٥ ٪ من مجموع الاراضي الموزعة من نصيب العمال الزراعيين الذين لا يملكون ارضاً ، والفلاحين الذين لا يملكون ارضاً ، وصغار المالكين ، وه ٪ الباقية من نصيب المالكين المتوسطين . وحددت قيمة الارض اقل بما يتراوح ٥ - ١٢ مرة مما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية . وفي عام ١٩٥٠ كانت الملكيات الجديدة تكون ٢٥,٧ ٪ من مجموع الملكيات ، بينما تكون الملكيات التي وسعت ٨ ٪ منها . (الموسوعة الاقتصادية الصغيرة) . فرصوفيا ، ١٩٦١ ، ص ٥٦٤ .

وتشير التقديرات البولونية ، فيما يتعلق بانتاجية العمل في الزراعة البولونية ، الى ان قيمة منتجات الاساس للفرد الواحد ارتفعت من ٤٠ دولاراً عام ١٩٣٧ الى ٧٩ دولار عام ١٩٥٧ =

ان العامل المعنوي يلعب دوراً هاماً ، وأقصد به إشباع جوع الفلاح الى الارض ، هذا الفلاح الذي كان يحلم منذ اجيال بأن تكون له ارضه الخاصة . وتحقيق هذا الحلم يحفزّه على بذل المزيد من الجهد .

ويبدو ان انصار الملكية الكبيرة غير الجزأة يتجاهلون واقعة الالفقار المستمر الذي تسببه هذه الملكية لطبقة الفلاحين . ان ٢٠ - ٤٠ ٪ من سكان الريف في « العالم الثالث » كما يقول كوتوفسكي Kotovski هم من العمال الزراعيين الذين لا يملكون ارضاً . ويتزايد عددهم ، ويستتبع اكتظاظ السكان في الأرياف بطالة حادة . ويترتب على ذلك ، بالنسبة لظروف الملكية الكبيرة ، ان العرض الكبير في اليد العاملة يبقى مستوى الأجور في الريف منخفضاً . وفضلاً عن ذلك فإن البنية العضوية لرأس المال تظل متبسة في مستوى منخفض ، ويتجلى ذلك في النفور من تطبيق اساليب العمل الحديثة . فاليد العاملة الوفيرة والرخيصة اكثر فائدة في الاستغلال من الانتاج الممكن كثيراً . ولهذا السبب بالذات فإن الحجاج التي يُدلي بها حول افضلية الملكية الكبيرة من الناحية الاقتصادية مشكوك فيها كثيراً في وضع البلاد المتخلفة ، وليس ذلك لأنها تلغم تنفيذ الاصلاح الزراعي وحسب ، بل لأنها تستخدم حجة مزيفة عن سراب التقنية الحديثة ووفرة المنتجات الزراعية . انها والحق يقال نوع من المضاربة لا أساس لها من الواقع . وقد سبق ان بينا ان واقع الملكيات الزراعية الكبيرة في البلاد المتخلفة لا يؤكد وجهة النظر المتفائلة

= (راجع كاربنسكي A. Karpinski و راكوسكي M. Rakowski مكانة الاقتصاد البولوني في الاقتصاد العالمي) . وازدادت غلة القمح من ١١٠٤ كنتال في الهكتار عام ١٩٣٨ الى ١٨٠١ كنتال عام ١٩٦١ (تبعاً للحولية الاحصائية البولونية الصغيرة ، ١٩٦٢ ، ص ٩٠) .

وفي الهند مثلاً ، تشير مديرية الزراعة الى ان الغلة بالهكتار كانت في المزارع الصغيرة والمتوسطة اكبر منها في الملكيات الكبيرة ، وهذا رغم تعثر تنفيذ الاصلاح الزراعي (نقلاً عن خسرُو A. M. Khusro ، الاصلاحات الزراعية - تقييم مشور في « مشكلات الهند الاقتصادية والاجتماعية » ، نصوص مختارة) ، فرصوفيا ، ١٩٦٠ ، ص ٢٧٨ .

التي تقول بإمكان تحقيق زيادة سريعة نسبياً في الانتاج على أساس التحديث والمكننة . ينبغي ، على العكس ، ان نطرح السؤال التالي : هل ثمة ضرورة لفرض التقنية الحديثة على زراعة هذه البلاد ؟ ويبدو ان الاقتصاديين الذين لا يؤمنون ايماناً مطلقاً بمسألة نمو التقنية هم المصيبون . ففي وضع لا يستطيع نمو الصناعة وخدماتها ان يمتص فوائض اليد العاملة في الريف ، فان التعجيل في مكننة الزراعة لا مبرر اقتصادي له . ويبدو لنا صحة الرأي القائل ان المشروع الزراعي الصغير والمتوسط الذي يحظى بدعم الاصلاح الزراعي سيعمل على إظهار الاحتياطي وسيسهل الانتقال من زراعة المحصول الواحد الى تنويع الانتاج وانه سيعمل ، مع الانتاج النباتي ، على التوسع في الانتاج الحيواني ويسهم بذلك في رفع مستوى الاستهلاك في الريف .

غير انه ثمة استثناءات ممكنة . ولا يجوز فعلاً ان نحول الاطروحات، التي تتبنى مساهمة ضرورة الاصلاح الزراعي وتوزيع الأراضي على الفلاحين والدعم الاقتصادي للمشروعات الجديدة ، الى مطلق .

ففي بعض الأحوال ، عندما يقوم مشروع زراعي كبير بالزراعة المكثفة مستعيناً بانفاق رؤوس أموال ضخمة ، عندما يقدم انتاجاً هاماً على مقياس البلاد ، قد يتبين من الناحية الاقتصادية أنه من الأصح الحفاظ على الملكية الكبيرة الموجودة . بيد ان هذه ستكون حالات استثنائية لأن معظم المشروعات الزراعية الكبيرة تمارس الزراعة الواسعة ، ويتطلب الابقاء عليها استثمارات ضخمة في رؤوس الأموال وإدارة مُكثِّفة تتجاوز امكانيات البلاد المتخلفة .

كذلك الأمر فيما يخص المسائل المتعلقة بالتقنية ، إذ لا يمكن النظر إليها من زاوية سكونية . فما هو صحيح في الاجل القصير قد يقتضي المراجعة في الاجل الطويل . ومن الواضح ان البلاد التي تملك احتياطياً من اليد العاملة لا ينبغي ، في فترة الانطلاق ومحاولات التغلب على الركود ، ان تلجأ الى المكننة . غير ان الأمر يختلف مع تقدم التصنيع ونمو المدن ونمو فروع

جديدة في الانتاج والتجارة والخدمات، حين تتحقق ظاهرة تحول اليد العاملة من الريف الى المدن . وتدل التجربة على انه يحدث بموازاة النمو وبنسبته ، هجرة الفلاحين الى المدن ، وبخاصة الشبيبة الفلاحية . فجاذبية حياة المدنية، والاجور الاعلى مبدئياً في المدن منها في الزراعة، وامكانية اكتساب المهارات، والحصول على التعليم — كل هذا من شأنه ان يوسع الهجرة باتجاه التجمعات السكانية في المدن . وهذه الظاهرة تقيم ، اذا لم تخضع للمراقبة ، عقبات اضافية في وجه التصنيع . وينبغي في الأجل الطويل ، لمواجهة النقص غير المتوقع في اليد العاملة ، اللجوء الى المكننة في الزراعة .

وترتبط بهذه المشكلة مشكلة اخرى ، كثيراً ما نجدها في الكتب ، وهي الثنائية التالية : ما الذي ينبغي ترجيحه في السياسة الزراعية ؟ زيادة انتاجية العمل أم زيادة مردود الأرض ؟ ويلاحظ باسنسكي بحق ان هذه الثنائية غير ذات موضوع في حالة بلد متخلف . فزيادة الانتاج ينبغي بلوغها عن طريق زيادة مردود وحدة الارض المزروعة ، وعن طريق توسيع مساحة الأراضي الجديدة التي يصار الى زراعتها . وتطبيق هاتين الصورتين أرخص نسبياً . ويتطلب رؤوس اموال أقل ، الخ . ومشكلة الاستخدام هامة هي ايضاً . وليس من النادر في وضع معين ان يكون من الأفضل رفع نسبة الاستخدام ، ولو على حساب انخفاض موقت في انتاجية العمل .

كما تستخدم ضد فكرة اصلاح حجة أخرى ، مفادها ان الأراضي موضوع التوزيع لا تشبع جميع حاجات الفلاحين ^(١) . غير ان هذه الحجة لا تقوم على أساس . وإضافة جزئية الى الاقتصاديات الصغيرة تبرر بذاتها تنفيذ الإصلاح ، دونما حاجة الى الإشارة للوسائل الأخرى التي تستخدمها السياسة الزراعية الجديدة لدعم الملكية الصغيرة .

(١) استخدمت هذه الحجة عام ١٩٥٠ في الهند—اذ تذرعت بها اللجان التي عهد لها بتصفية الزامندار Zamindare في اوتار براديش ، مما ادى الى التخلي مؤقتاً عن فكرة تحديد الملكية .

وتقترح حجة أخرى ان يخضع توزيع الأرض لمبدأ التقييد الذي يشمل في آن واحد قطاعات اقتصادية أخرى ، أي في الصناعة او التجارة . وهذه الحجة هي الأخرى لا يمكن الدفاع عنها . فمن الواضح ان سياسة اقتصادية جديدة يمكن ان تحقق تغييرات كبيرة في الملكية الصناعية . ويكون الهدف المراد بلوغه اقامة قطاع للدولة لأسباب تتعلق بالتراكم والاستثمار . ولكن عمق هذه التغييرات رهن بالظروف المشخصة للبلاد ، وبقدرة المنظمين الافراد ورغبتهم في التثمين ، وحجم رؤوس الأموال المتوفرة الموجهة نحو الجهد الانتاجي . فخلافاً للاوضاع السائدة في الصناعة حيث تهدف الدولة بشكل رئيسي الى حفز رؤوس الاموال كلها للاسهام في النشاط الاقتصادي ، فان العامل الاهم في الزراعة — اي الأرض — محدود ، وليس ثمة سبيل آخر سوى التوزيع الأقرب الى العدالة من وجهة النظر الاجتماعية والاقتصادية . وبدون تغييرات عميقة في الملكية الزراعية ، بدون تصفية رواسب الاقتصاد الطبيعي والاقطاعي والتبعية الاجتماعية والاقتصادية ، لا يمكن دفع عجلة النمو في مجالات أخرى من الحياة الاقتصادية .

كل هذا يحيز لنا ان نخلص الى ان الاصلاح الزراعي هو الحلقة الرئيسية في استراتيجية تنمية الزراعة . فتنفيذه يخلق حوافز تعمل في صالح زيادة انتاجية العمل والانتاج ذاته ، كما يقيم الاطار التأسيسي اللازم للتغييرات الاجتماعية التي تغير البنية الراهنة للملكية ، باعتبارها عقبة في وجه النمو .

ويبدو ان الحل الرئيسي في البلاد المتخلفة ينبغي البحث عنه في الحفاظ على الملكية الفردية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تنشأ عن الاصلاح الزراعي ، وفي دعمها . اما مشروعات الدولة الكبيرة ، والتعاونية او الخاصة ، فينبغي ، بالمقابل ، ان تكون الاستثناء اصلاً . كما يبدو انه ينبغي على الدولة التي تقوم بالاصلاح الزراعي ، ان تحزم أمرها على القيام بتغييرات اجتماعية عميقة ، لتؤمن استقرار الاصلاح ، وأن تدعم بشكل مُجدٍ مصالح المزارعين الصغار والمتوسطين عن طريق طائفة متنوعة من الحوافز الاقتصادية . وفي

هذا المجال يمكن ان تحظى بأهمية خاصة اشكال مختلفة من التعاون ، بخاصة التعاونيات الائتلافية ، وتعاونيات الخدمات ، إذ تقدم امكانية لاستخدام تجهيز بالادوات محسن ، وكذلك الامر فيما يتعلق بتعاونيات التسويق التي تحمي الفلاح من استغلال الوسطاء . وحين تصبح اشكال التعاون هذه مبررة اقتصادياً ، وحين تزيد دخول أعضائها بصورة محسوسة ، وتسهم في الجهد الانتاجي للفلاحين ، عند ذاك تحتل مركزاً هاماً في البنية الاقتصادية الجديدة للزراعة . ويلاحظ ان النمو الكمي لأشكال التعاون هذه يؤكد هذه الاطروحة .

معايير تقييم جدوى الاصلاح الزراعي

ان مسألة معايير جدوى الاصلاح الزراعي مشكلة طريفة ، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بإنجاز الاصلاح الزراعي . وتكون الاصلاحات التي تمّ القيام بها في عدة بلاد متخلفة قاعدة ، على نحو ما ، لتعميمات اولية ، تكشف عن الاتجاهات الرئيسية واتجاه التغيرات الجارية . ولا يتعلق الامر أصلاً بمشكلة نظرية صرفة ، لأن الواقع يثبت ان الانتاج الزراعي غير كافٍ ، وانه لا يستجيب لحاجات سكان البلاد المتخلفة .

ويرى الاقتصادي السوفييتي كوتوفسكي^(١) Kotovski ان جدوى الاصلاحات الزراعية تقاس بمدى تحقيقها الأهداف المرسومة لها . وهذه الأهداف يمكن ان تكون مباشرة او غير مباشرة . فالأهداف المباشرة يتم بلوغها بإصدار تشريع وتطبيقه فوراً ، وهي تتعلق بالدرجة الاولى بالجانب الاجتماعي والسياسي في التغيرات . انها تمهد لبلوغ الأهداف في الأجل الطويل - التي يطلق عليها أهداف غير مباشرة - وهي تستهدف انجازات اقتصادية مستمرة كزيادة مطلقة في الانتاج الزراعي والانتاجية ، وسوى ذلك .

(١) غ.غ. كوتوفسكي ، حول معايير جدوى الإصلاحات الزراعية في البلاد المتخلفة ، محاضرة في Unscat ، ١٩٦٣ .

ان مجموعة المعايير التي يقترحها علينا تعانق جانبي الاصلاحات الجارية ، علاقات الانتاج ، اي الجانب الاجتماعي ، وتقدم الانتاج ذاته ، اي الجانب الاقتصادي .

ويتناول المعيار الاول مدى إلغاء اشكال الايجار ، وبصورة أعم العلاقات القطاعية ، في الاصلاح الجاري . ويلاحظ كوتوفسكي ان تشريعات معظم البلاد المتخلفة تكتفي بتدابير وسطية . ففي معظم الاحوال لا تهدف التشريعات الى تصفية علاقات الايجار ، بل الى تنظيم العلاقات الموجودة وتخفيف الأعباء الثقيلة . ويرى كوتوفسكي ان هذا الحل غير كافٍ ويحول في الأجل الطويل دون بلوغ الأهداف الأساسية للإصلاح . وكوتوفسكي ليس الوحيد الذي يعارض التدابير الوسطية ، التي غالباً ما تكون غير منفذة في الواقع . ويصرح الاقتصادي البولوني بوهوريل M. Pohorille بصدد مسألة الضريبة التصاعدية : « يبدو ان برنامجاً متوازماً يفرض الضريبة التصاعدية على الملكية العقارية الكبيرة هو أقل واقعية من برنامج جريء » ، اي اصلاح زراعي جذري ^(١) . إذ ان إدخال اصلاح مركب وجذري ، بصرف النظر عن العلاقات الاقتصادية الراهنة ، يوقظ النشاط الاجتماعي ، مما يلعب دوراً هاماً في سياسة البلاد الاقتصادية بمجموعها .

أما اذا نفذ الاصلاح على مراحل ، مع المحافظة على هدف تنظيم شروط الايجار لصالح صغار الفلاحين ، فان معايير جدوى الاصلاح تقوم على التثبيت باستمرار من التقدم المكتسب اثناء تنفيذ القوانين الصادرة . ويمكن تأمين هذه المتابعة على افضل وجه تحت اشراف السلطة العامة وبمعونة الهيئات التي يقيمها الفلاحون انفسهم .

ان تخفيض الريع القطاعي الذي يدفعه الفلاحون هام ولو كان التخفيض جزئياً . على انه لكي يكون الاصلاح الزراعي مجدياً ينبغي ، في نظر

(١) م. بوهوريل : « الزراعة وتنمية البلاد الضعيفة النمو » ، مجلة الاقتصاد ، العدد ٢ لعام ١٩٦٣ .

كوتوفسكي ، ان ينتهي في النتيجة الى اعطاء الارض للفلاحين . وكلما أمكن
للإصلاح الزراعي ان يتابع هذا الهدف بسرعة وحزم ، أمكن بلوغ هذه
الاهداف بصورة أفضل ، وتكون القاعدة التي تقيم عليها السلطات العامة
مشروعات المستقبل اكثر متانة .

وثمة معيار آخر لجدوى الإصلاح الزراعي يقوم على فحص المسألة التالية :
لمصلحة أية طبقة او فئة اجتماعية نفذ الإصلاح الزراعي ، وما هي الطرق التي
نفذ فيها؟ ان التجربة تشير بصورة عامة الى احد حلين: اما توزيع الملكيات
الكبيرة وإقامة مشروعات متوسطة وصغيرة ، او الحفاظ الجزئي او الكلي
على الملكية الكبيرة مع ادخال تغير على نظام الإيجار بحيث يتطور باتجاه
علاقات ايجار العمل .

ان الطريقة الاولى تغير بصورة جذرية بنية الريف الاجتماعية والسياسية
اما الثانية فلا تعدو ان تكون إضعافاً لموقع الاقطاعيين ، إلا انها لا تؤدي
الى ولادة بنية جديدة، وتحفظ على نحو ما بعلاقات الإيجار. ومعيار جدوى
الإصلاح الزراعي، في الطريقة الاولى -من وجهة نظر مصالح جمهور الفلاحين-
يمكن في المساحة المطلقة والنسبية (بالنسبة للملكية الكبيرة) للأرض الموزعة
والمسماة الى الفلاحين، وبصورة خاصة من الأراضي التي كانت تخضع حتى ذاك
الحين لنظام الإيجار^(١) . ويكون المعيار فيما يتعلق بالإصلاح الجزئي نسبة

(١) يشيد الاقتصادي الهندي باتل J. S. Patel بأهمية نقل الأراضي الى الفلاحين ويحدد
اهداف الإصلاح الزراعي على النحو التالي ، ان الهدف المراد بلوغه مزدوج : أ - القضاء على
العقبات التي تقف في وجه انطلاق الانتاج الزراعي والتي يمكن ان تعزى الى البنى الريفية
الموروثة من الماضي ، ... ب - تأمين المساواة في الأراض وتكافؤ الفرص لجميع فئات السكان .
وقد اصدرت بعض الدويلات قوانين تحدد بحد أقصى معين مساحة الملكيات العقارية الموجودة ،
وأعدت دويلات اخرى مشروعات قوانين في حدود البرامج المدة لتخفيف التفاوتات الراهنة
في مساحة الأراضي المملوكة . وحين يتم تنفيذ برامج الإصلاح الزراعي فان الغالبية العظمى من
المزارعين ستتألف من فلاحين مالكيين . (فقرة مقتبسة عن محاضرته المقدمة الى مؤتمر التنمية
والتجارة للأمم المتحدة : « الزراعة في الهند - حاجاتها ومستقبلها ») .

الفلاحين الذين تحولوا الى كادحين (بروليتاريا) ، اي المزارعين بالإيجار الذين تحولوا الى عمال .

ان معايير جدوى الاصلاح الزراعي لا تقتصر على المجال الاجتماعي وحسب ، بل تشمل مجال التجارة . ويتعلق الأمر بالتدابير التي بإلغائها البنية الاجتماعية والاقتصادية البالية ، تصفي في الوقت ذاته ، رأس المال الربوي الشديد البأس . ويستخدم الاصلاح الزراعي أداة هامة ، هي اشكال الائتمان الجديدة ، التي تقام عن طريق التعاوانيات . ويشهد الواقع الاقتصادي في البلاد المتخلفة بالصعوبات التي تكتنف هذه المشكلة ، إذ ان رأس المال الربوي ، ما يزال ، رغم التوسع الهام في الحركة التعاونية ، يسم باستمرار الحياة الاقتصادية .

وفي مجال التداول يقوم معيار جدوى الاصلاح الزراعي على دراسة الفئات والمجاعات الاجتماعية التي تفيد من اشكال الائتمان الجديدة : هل تقتصر على كبار المالكين الاقوياء اقتصادياً ام يفيد منها ايضاً صغار الفلاحين ومتوسطيهم . فإذا تبين ان التحولات الجارية ليست كافية العمق وما تزال تبقي على البنى السابقة التي تجاوزها الزمن ، كالريع العقاري والفوائد الربوية او الربح التجاري المفرط ، فإن التقدم الاقتصادي ، وبخاصة زيادة الانتاجية ، سيكبح بل انه يمكن للتحولات التي تمت ان تنقلب الى سلاح جديد في خدمة الطبقات ذوات الامتيازات . ذلك لأن السياسة الاقتصادية ليست — في نظر كوتوفسكي — إلا قطاعاً في صراع الطبقات ، التي تبلغ احياناً ذروة هذا الصراع الذي يستهدف الارض ، وبالتالي علاقات الملكية ، ويتجلى الصراع في الانتاج مثلما يتجلى في مجال المبادلات ^(١) .

ويرى الاقتصاديون الاشتراكيون في نشاط الجماهير الفلاحية خلال تنفيذ الاصلاح الزراعي معياراً آخر هاماً . وتبرهن الممارسة ان مشاركة الفلاحين المباشرة ، عن طريق لجان او هيئات اخرى تنفيذية يقيمونها بأنفسهم ، تؤمن

(١) غ. غ. كوتوفسكي ، المرجع سالف الذكر ، ص ٥ .

للإصلاح الزراعي تنفيذاً حازماً . وبالمقابل اذا كانت الإدارة تأخذ على مسؤوليتها وحدها تنفيذ الإصلاح ، فإنه سيحقق في الغالب بوتيرة بطيئة وبصورة متعثرة .

وينبغي ان يستتبع الإصلاح الزراعي تغيرات هامة في المركز القانوني والاقتصادي للفلاحين . وما دام الإصلاح يقرر ويؤيد بأعمال تشريعية فإن التغير في المركز القانوني هو - نظرياً على الأقل - او ميسور ، إلا ان الأمر يختلف في المجال الاقتصادي . إذ لا يكفي تشريع سياسة ملائمة ، وتبني سياسة تقوم على مبادئ عقلانية لا يضمن بلوغ مكتسبات فورية . فعملية النمو ونتيجتها ، أي الآثار المستمرة للرفاه ، لا تتحقق إلا في الأجل الطويل وفي صراع مستمر ضد المعوقات ، التي يقيمها جود مجتمع متأخر اجتماعياً واقتصادياً . ان علامات التقدم ستجلى ، في المجال الزراعي ، في الأجل القصير بانخفاض الاعباء والالتزامات المختلفة التي كان ينوء بها الفلاح حتى ذاك الحين ، وبزيادة الانتاج في الأجل الطويل (ونلح على هذه الواقعة) .

ان النظرية تبرهن والممارسة تثبت انه ما من خطة عامة لإعادة بناء الزراعة . فوتيرة واتجاهات التغيرات في العلاقات الزراعية في بلد ما رهن بدرجة نمو القوى الانتاجية وبعوض العوامل ، كالبنية الزراعية والظروف السكانية والظروف الجغرافية والاجتماعية والسياسية ، بل والنفسية - اذا شئنا الاقتصاد على بعضها . وثمة امران يبدوان لنا مؤكدين : فتفاوت النمو بين البلاد المختلفة وتباين سماتها المميزة يفضيان الى تعدد اشكال وتباين وسائل إعادة بناء الزراعة . وأهم من ذلك ان إعادة بناء الزراعة إنما تعني عملية تغيرات متلازمة في مجال العلاقات الاجتماعية وفي التقنيات . ويبدو ان الجمع الواعي بين العاملين الاجتماعي والتقني هو الشرط الذي لا غنى عنه لنجاح أي مشروع . فوحدة هذين العاملين وحدها يمكن ان تؤمن النمو المطلوب ، وفي الوقت ذاته تحسّن مستوى معيشة جمهور الفلاحين .

الفصل الرابع :

أُتْصِنِعُ أَمْ لَا ؟

مفهوم التصنيع

الواقع ان هذه المشكلة رئيسية: أي طريق تسلكها بلاد « العالم الثالث » لتنمو ؟ وهل تظل بلاداً زراعية عن طريق ممارسة « فن الممكن » أو بالاحرى « فن المستحيل » ، في الظروف القائلة ، أم تحاول البحث عن اشكال لتعجيل نموها بسياسة تصنيع مكثف ، بوصفها قوة رئيسية للخروج من التخلف ؟ ان العديد من اقتصاديي الغرب كانوا ، حتى عهد قريب ، يرون ان الشروط الاقتصادية والبيئة الجغرافية والمناخية والثروات الطبيعية ، كلها اعتبارات في صالح الطابع الزراعي لنمو هذه البلاد ، بخاصة بلاد افريقيا وآسيا .

ويلاحظ اليوم تغير كبير في الموقف ، إذ ان عدداً متزايداً من الاقتصاديين الغربيين اصبحوا يسلمون بالتصنيع .

بيد ان الاعتراف بالتصنيع وسيلة للنمو الاقتصادي لا يعني وحدة الرأي حول مفهوم التصنيع ذاته ، ولا حول اشكاله واتجاهاته ، بل ولا حول وتيرته . وما يزال الجدل يدور لا بين الاقتصاديين الغربيين والاقتصاديين

الاشتراكيين وحسب ، بل بين علماء الاقتصاد في كل من المعسكرين . وقد أدت نهضة الاقتصاد الماركسي خلال السنوات الاخيرة ، وتجربة الاقتصاديات الاشتراكية الخاصة وواقع البلاد المتخلفة إلى ظهور نظريات في التصنيع أكثر تنوعاً ودقة مما كان عليه الامر في الماضي .

ان التصنيع يعني ، بالمعنى الضيق للكلمة ، عملية تحول منتظمة للبلاد الزراعية الى بلاد صناعية . لان الصناعة تلعب ، في نظر انصار التصنيع ، دوراً أساسياً في النهضة العامة للاقتصاد ، وفي اقامة الشروط الموضوعية لنمو عام في القوى الانتاجية . وينطلق هؤلاء المؤلفون من فرضية مؤداها ان عدم وجود قاعدة صناعية تطابق الشروط الطبيعية الجغرافية والسكانية ... الخ في البلد ، هو السبب الاول في ضعف انتاجية جميع الفروع الاقتصادية وفي انعدام الحوافز لنمو يمكنه وحده ان يؤمن نسقاً سريعاً من الانتاج المتزايد . ومهمة التصنيع إذن ان يكون اداة تؤمن بصورة منتظمة وسائل للتراكم وتوجهها نحو الاستثمارات الانتاجية ، اداة لتأمين انسياب مستمر للوسائل الداخلية والخارجية ، منسقة مع حاجات اقتصاد في سبيل النمو .

ومن اليسير ان ندرك ان التصنيع ، بهذا المفهوم ، يسبغ على التصنيع معنى واسعاً ، والواقع فان التصنيع ، بالمعنى الواسع للكلمة هو على نحو ما مرادف لستراتيجية اقتصادية معينة ، ينسب فيها الى الصناعة او بالأحرى الى الصناعات ، دوراً خاصاً في مجموع عمليات التنمية .

ويعتبر بعض الاقتصاديين ، كموريس دوب^(١) مثلاً ، ان عملية التراكم مرادفة للتصنيع . فاذا كان النمو الاقتصادي يعني تزايد انتاج السلع المادية في الزمن ، فان هذا التزايد ممتنع التحقيق ، في مرحلة معينة من نمو القوى الانتاجية ، بدون صناعة . فالصناعة تؤمن انتاجاً متفوقاً ، وبمجرد اقامتها

(١) Mourice Dobb : «بعض مشكلات التصنيع في البلاد الزراعية، الاقتصاديات الكينزية»، دلهي ، ١٩٥٦ ، الفصل الرابع عشر .

يتميز النمو بتغير في العلاقة بين اليد العاملة المستخدمة في الزراعة واليد العاملة في الصناعة — لصالح هذه الأخيرة. ومرد ذلك الى ان تزايد الانتاجية محدود في الزراعة اكثر بكثير مما هو عليه في الصناعة ، بل ويصبح تزايد الانتاجية ، اعتباراً من لحظة معينة ، مستحيلاً ، دون اللجوء الى المكننة . وإدخال المكننة في الزراعة ذاتها رهن بالصناعة وبدرجة نموها . وحسبنا ان نشير إلى الآلات الزراعية ومنشآت الشحن ، والطاقة الكهربائية والسماد الكيماوي ، فانتاجها مستحيل بلا صناعة . واذا كانت التصنيع حاسماً فيما يتعلق بزيادة الانتاجية للفرد ، وبالتالي في رفع مستوى الحياة الى أعلى من المتوسط الذي يميز البلاد الزراعية ، فيمكن اعتبار هذا حجة كافية لصالح التصنيع .

وكثيراً ما يؤخذ على الماركسيين انهم ينظرون الى التصنيع كغاية بذاتها ، وبأنهم يريدون بالقسر تحقيق نمو الصناعة قبل نمو الزراعة ، نتيجة موقف مذهبي منفصل عن الواقع .

ويرد الاقصاديون الاشتراكيون على ذلك بأن خصوم تنمية الصناعة لا يعنون بحقيقة ان عملية النمو الاقتصادي بالذات تطرح على بساط البحث مشكلة التصنيع . ويفسر كاليكي هذه الحقيقة على النحو التالي (١) .

فأولاً، ان تعجيل وتيرة تزايد الدخل القومي هو الذي يقرر النمو الاسرع في الصناعة . ففي عملية النمو يزداد نصيب الاستثمارات الانتاجية في الدخل القومي، ويزداد بالتالي نصيب الصناعة . وثانياً، خلال عملية النمو الاقتصادي تظهر صعوبات تنجم عن التجارة الخارجية . وتكون مشكلة استيراد المنتجات المصنوعة حاجزاً رئيسياً يعرقل النمو الاقتصادي بالأعباء التي يفرضها على ميزان المبادلات الخارجية للبلد المتخلف . في هذه الحالة تبذل الجهود لاستبدال الانتاج الوطني باستيراد السلع الصناعية ، وتوجيه هذا الانتاج نحو

(١) M. Kalecki ، مسائل اقتصادية واجتماعية في بولونيا الشعبية ، فرصوفيا ، ١٩٦٤ ،

التصدير عند توسعه . ثالثاً ، ان عملية النمو الاقتصادي تستهدف رفع مستوى حياة السكان . ونسبة ما تقترب من بلوغ هذا الهدف تتغير بنية الاستهلاك . فيزداد الطلب باطراد على السلع الصناعية ويزداد استهلاكها بسرعة اكبر من تزايد استهلاك المنتجات الغذائية .

هل ثمة ثنائية صناعة ثقيلة ام صناعة خفيفة بالنسبة للبلاد المتخلفة

يحاول بعضهم التشكيك في لزوم التصنيع بحجة ضيق السوق في البلد المتخلف . والواقع ان التصنيع ، في حال سوق ضيقة ، لا يمكن ان يشمل جميع حلقات الاقتصاد . وانطلاقاً من فرضية ضيق السوق الداخلية فإن المسألة الاساسية في التصنيع تصبح مسألة اختيار بنية الانتاج في ضوء الشروط الموضوعية والذاتية للبلد لموضوع البحث . وإذا انصب الاختيار على فروع صناعية معينة . فإن البلد لموضوع البحث سيقم ، انطلاقاً من هذا الاختيار ، نموذجاً معيناً للاستراتيجية الاقتصادية ، يخضع لها التصنيع بدوره . بهذا المعنى ، وبهذا المعنى فقط ، يمكن الحديث عن ضرورة إقامة صناعة « ثقيلة » ، او قاعدة ، يستجيب طابعها ويتكيف لحاجات فروع الصناعة المراد إقامتها . وبذلك يكون للصناعات الاساسية هدف مشخص ، هو تأمين نمو الاقتصاد في الأجل الطويل ، وستكون قاعدة عمليات تجديد الانتاج الاجتماعي .

ان مركز الثقل في نظرية التنمية هذه يقوم إذن على تعجيل القطاع الاول (انتاج الوسائل الانتاجية) في الأجل الطويل ، بقصد الحصول على توسع سريع في القاعدة الانتاجية . ويمكن ان نفترض ان الاقتصاديين الاشتراكيين يريدون ، عن طريق تنمية الصناعات الاساسية ، تفجير تفاعل متسلسل يحفز الاقتصاد بكامله مدة طويلة ويؤثر على الفروع الخاصة ، باعتباره القوة المحركة للآلية الاقتصادية كلها . وبذلك فإن تنمية الصناعة ، ووتيرة التراكم المتنامي

وتعجيل القطاع الاول في الأجل الطويل وتغير البنية العضوية لرأس المال ينبغي ان تكون مقدمات تعجيل كبير في التنمية .

ويبدو ان نظرية التصنيع بهذا المفهوم لا ترتكب خطأ وضع حلول موحدة لجميع البلاد المتخلفة . وهي ، يجمعها بين عناصر التنمية في الأجل الطويل وعناصر التنمية في الأجل القصير ، تتجه الى تشخيص الجواب على اساس العوامل الموضوعية والذاتية في البلد المعني . ويترتب على ذلك عدم وجود حل نموذجي في عملية التصنيع . ففي بعض البلاد يمكن ان يتعلق الأمر ببعض فروع الصناعة الثقيلة ، وفي بعضها الآخر ببعض فروع الصناعة الخفيفة كنقطة انطلاق . والمهم ان يتم في كل حالة تقييم حاجات البلد وإمكانياته تقييماً دقيقاً . بيد اننا سنشاهد خلال عملية التصنيع نمو الحاجة الى إقامة قاعدة ، بقصد تأمين تجديد الانتاج الاجتماعي الموسع ، وتزايد طاقة المشروعات الانتاجية - على اساس الاختيارات التي تحددت في السابق .

ويترتب على ذلك ، من جهة اخرى ، ان التصنيع لا يعني قط ، في نظر أغلبية المؤلفين الاشتراكيين ، تركيزاً في مجال مفضل ، يتقرر بمبادئ معترف بها مسبقاً ، بل انه يطرح في اساس المشكلة ، على العكس ، منذ البداية النمو المتناسق المنسق والمتوازي للفروع الصناعية المختارة . ان الاختيار الدولي في اتجاه النمو ليس إلا خطوة اولى وحسب ، تتبعها مبادرات اخرى ، تجعل التصنيع ذاته أمراً ممكناً ، او تحدد انطلاق الاقتصاد . ولا يمكن اهمال وجوه النشاط الاقتصادي الاخرى ، التي يصبح التصنيع بدونها لغواً ويبقى أمراً عارضاً .

ان التصنيع لا يطرح الحاجة الى نمو مركب وحسب ، اي ضرورة ان يعني بصورة منظمة بالترباط المتبادل في فروع الاقتصاد . فالى مبدأ التركيب يضاف مبدأ آخر هو مبدأ التخصص . هذا التخصص المتدرج في برنامج للتنمية يتحدد اولاً بأول خلال التصنيع وعبر النشاطات المتعددة . وليس ثمة اي تناقض اذن بين المبدئين : التركيب والتخصص ، فهما يكونان كلا واحداً

ويككل احدها الآخر . وفي مجموع هذه المبادرات الاقتصادية يلعب التصنيع دور المقود الرئيسي .

ان الرأي الذي يتقدم به الاقتصادي البولوني ساش I. Sachs مثال لهذا الموقف. فهو يرى أن اقامة صناعة ثقيلة في بلد متخلف لا يعني اقامة صناعة حديد وصلب ، كما لا يعني بالضرورة اقامة انتاج ذي وحدات كاملة ومغلقة . « ان في وسعنا تماماً ان نتخيل وضعاً تبدأ اقامة الصناعة الثقيلة فيه بالصناعة الميكانيكية ، او على سبيل المثال يسبق إنتاج المعادن الثمينة فيه ، او يحل محل ، اقامة صناعة الحديد والصلب . ان بلداً صغيراً يمكن ان يتوجه نحو استيراد الفولاذ مدة طويلة من الزمن ويتجه الى اقامة صناعة خفيفة محلية ... إن ثمة فروعاً عديدة لصناعة وسائل الانتاج ... لا يتطلب الاستثمار فيها رؤوس اموال كبيرة ، وتكون فترة استردادها قصيرة . ان اقامة صناعة وسائل الانتاج يمكن ان تبدأ ، بمعونة اجنبية ، بمشروعات تجميع تتطور تدريجياً الى وحدات انتاجية كبيرة متكاملة ^(١) .

ذلك هو بالذات الموقف الذي لا يعالج التصنيع بطريقة مطلقة . فما يهم الاقتصاد هو استغلال ، من بين العوامل الانتاجية ، تلك التي تؤثر في الاجل الطويل على اتجاه النمو . وبعض البلاد المتخلفة فقط ، هي تلك التي تملك ثروات طبيعية وأطر... الخ ستبعب تنفيذ سياسة تصنيع كاملة . ويعتبر ساش ان من بين تلك البلاد الهند والبرازيل والمكسيك والارجنتين والى حد ما مصر . اما البلاد الاخرى فلا تملك الوسائل الضرورية ولا حاجة بها لسلوك الطريق التقليدية في التصنيع .

وينبغي ان نشير الى ان الاقتصاديين الاشتراكيين يستندون الى ظاهرة الترابط بين الصناعات المختلفة ليقدموا حججاً لإقامة اقتصاد مخطط يملك

(١) I. Sachs ، التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي ، فرسوفيا ، ١٩٦٣ ، ص ١٣٢ - ١٣٣ .

قطاعاً عاماً قوياً. وهم يؤكدون ان انعدام القرارات المخططة يمكن ان يعرقل الآثار المترتبة على أسلم قرارات الاستثمار ، إن لم تدعم بقرارات أخرى تكميلية . وهنا بالذات يتجلى تفوق التخطيط ، حيث امكانات التنسيق في المكان والزمان هي اكبر مما هو الامر في المشروعات الفردية التي تخضع لفكرة الربح . فحساب الربح في إطار مشروع واحد يهمل الآثار الاجتماعية على الاقتصاد بجموعه ، ويظل غالباً متناقضاً معها . والتخطيط الاقتصادي وحده ينقل قرار استثمارات المشروع المنعزل الى صعيد الاقتصاد بجموعه . فالتخطيط يجعل ممكناً التنسيق المسبق بين قرارات الاستثمار ، وليس التنسيق اللاحق ، كما هي الحال في اقتصاد السوق ^(١) .

وكما هو معروف فان معظم المؤلفين الغربيين ينطلقون من مبدأ تصنيع يقوم حصراً على الصناعة الخفيفة . والحجة التي يستند اليها عادة هي ان هذا التصنيع يستجيب بصورة افضل لبنية العوامل الانتاجية ، ويؤمن تكاملاً أفضل بين الزراعة والصناعة بالنسبة للبلاد المتخلفة . وهم يشيرون الى ان التصنيع بهذا المفهوم يقوم على تجهيز تقني رخيص ، وعلى بنية عضوية متدنية لرأس المال وعلى استخدام اليد العاملة بصورة مكثفة . ويوحى هؤلاء المؤلفون ، فيما يتعلق بسياسة الاستثمارات ، بالأخذ بالاستثمارات ذات الاجل القصير لتفادي تهادي الوسائل وركودها ، وهم يعطون موقفاً دوراً هاماً للدولة بقصد تأمين جدوى كاملة لهذا التصنيع ، ما دام النمو لم ينطلق بعد ولم تأخذ الآلية الاقتصادية سيرها الطبيعي ^(٢) .

(١) K . Laski : شروط التوازن العام بين الانتاج والاستهلاك في الاقتصاد الاشتراكي ، في مجموعة «مشكلات الاقتصاد السياسي في الاشتراكية» ، فرسوفيا ، ١٩٥٩ ، ص ٢٢٥-٢٢٦ .

(٢) من بين المؤلفين الذين يتبنون هذا الرأي : نورسكه R. Nurske : «مشكلات تكون رأس المال في البلاد المتخلفة» ، نيويورك ، ١٩٥٧ ، وليويس A . Lewis ، نظرية النمو الاقتصادي ، لندن ، ١٩٥٦ (مترجم الى الفرنسية ، بايو ، باريس ١٩٦٧) . وفرانكل S. H. Frankel التأثير الاقتصادي في المجتمعات المتخلفة - وابحاث في الاستثمار الدولي والتغير الاجتماعي ، اكسفورد ، ١٩٥٣ ، وسوام .

في الادب الاشتراكي، يؤخذ على هذه النظرية انها توحى بطريق جد دائري للنمو . فرغم ان هذا التصنيع يحقق في مرحلته الاولى بعض التعجيل في عملية الاقتصاد ، فان الوتيرة ستتباطأ في المراحل اللاحقة نتيجة عدم تأمين عملية تجديد الانتاج الاجتماعي ، كما ان نظرية اولوية الصناعة الخفيفة تعتبر حلاً يخلد انتاجية اجتماعية ضعيفة بالنسبة للبلاد المتقدمة . ففي هذه الحالة يضطر البلد الى مبادلة منتجات القطاع الثاني (انتاج وسائل الاستهلاك) مقابل وسائل الانتاج ، وهو امر في غير مصلحة البلاد المتخلفة في الوضع الراهن للتجارة الدولية . وفعلاً سينشأ وضع ينطوي على مفارقة : إذ تتجلى من جهة حاجة ماسة الى استيراد الآلات والتجهيزات ، ومن جهة أخرى ، لانتاج انتاج لا أمل كبير له ، في الوضع الراهن للامور ، في أسواق التصدير . صحيح ان هذا الانتاج سيشبع حاجات السوق الداخلية ، ولكن ينبغي ألا ننسى ان هذا الاقتصاد سيجد نفسه عاجلاً أم آجلاً أمام مشكلة دفع قيمة مستورداته عن طريق التصدير . واذا شجع بلد متخلف الصناعة الخفيفة وحدها فانه سيجد نفسه مضطراً للشراء من السوق العالمية ومحكوماً عليه بأن يكون ميزان مدفوعاته سلبياً .

التصنيع ينبغي ان يكون واقعياً

ينبغي ان تكون خطة التصنيع واقعية ، وتحتاج إذن الى أبحاث مفصلة دائمة تقابل بين المهام والوسائل المتاحة ، وتجب على سؤال ما اذا كانت الخطة في الظروف المعطاة قابلة للتنفيذ .

ويقدم الاقتصاديون الاشتراكيون ^(١) بهذا الصدد الاقتراحات التالية :
إن وتيرة التصنيع لا يمكن ان تحدد بحرية . فعرض المواد الغذائية والنقد الاجنبي المتوفر والاطر الماهرة ومستوى المعرفة التقنية المكتسبة تقيد هذه الوتيرة وتقررهما .

(١) راجع على سبيل المثال ساش Sachs : مشكلات تنفيذ خطط التصنيع ، ١٩٦٧ .

كذلك الأمر فيما يتعلق ببنية التصنيع . وبشرط ان تساعد عملية نمو الفروع الاقتصادية الخاصة على رفع مستوى معيشة السكان، فانه ينبغي التطلع الى تحقيق التوازن بين عرض السلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية . ويجب تفادي ما يسمى النمو « الماكر » الذي يتجلى في اتجاه الاختيار ، بفضل آلية السوق ، الى انتاج سلع ترفية لا الى انتاج السلع الذائبة الاستعمال . صحيح ان النمو « الماكر » يؤدي في البداية الى تزايد سريع في الدخل القومي ، ولكنه تزايد وهمي سرعان ما يزول .

ولا يمكن اقامة التصنيع على اختيار موقت لاهداف ينبغي تشييدها . فلا غنى عن القيام بتحليل مفصل للمشروعات الاستثمارية، الكبيرة على الاقل، لكي يتحدد معدل معامل رأس المال والحاجات من الاستيراد ، والطلب من الطاقة والمواد الاولية والمياه واليد العاملة الماهرة وغير الماهرة ، ومن النقل وسوى ذلك . وتجارب البلاد الاخرى يمكن ان تفيد كقدوة الى حد ما وحسب ، نظراً للشروط الخاصة من طبيعية واقتصادية في البلاد المتخلفة . ويقترح ساش بهذا الصدد وضع جدول تضمن أهم المؤشرات التقنية ، الاقتصادية لأهداف مختلفة ، كنقطة انطلاق للتحليل التفصيلي لقرارات الاستثمار . ومن ثم يقترح ساش إقامة مكاتب للمشروعات التي تقترحها المنشآت الاجنبية . كما ينبغي على جهاز التخطيط ان يملك مكتباً لتقييم المشروعات بقصد إعداد حلول بديلة ^(١) .

وثمة مشكلة اخرى هي حساب فعالية الاستثمارات . ودونما حاجة الى سرد صيغ تقنية ورياضية معقدة أعدها الاقتصاديون الاشتراكيون ، فإننا نلاحظ ان سياسة الاستثمار في البلاد الاشتراكية تبين انه من الأفضل التخلي عن الاستثمارات الجديدة حيثما أمكن زيادة مردود الاستثمارات القائمة فعلاً . ومن الأمور الهامة في حال البلاد المتخلفة الامتناع عن تشييد مبان

(١) المرجع السابق .

صناعية مرتفعة التكاليف والاكتفاء ببناء خفيف متكيف مع الظروف المناخية في البلد . ومن الأمور الهامة على الدوام تفادي ذوبان الوسائل المستثمرة مدة طويلة من الزمن ، وكذلك تقليص الاستيراد .

وتظهر خلال عملية التصنيع عقبات تعرقل تنفيذ الخطط . وفي هذا المجال يمكننا اللجوء الى خبرة البلاد الاشتراكية التي تلاقي الصعوبات ذاتها . والتي يصعب التغلب عليها .

وفي طليعة هذه الصعوبات الزيادة في كلفة المشروعات الجاري تنفيذها بالنسبة للتقديرات الاصلية ، زيادة تنشأ عن خطأ في الحساب او عن ارتفاع غير متوقع في الأسعار .

وثانياً التأخر في تنفيذ الاستثمارات يستتبع انفاق رؤوس اموال لا مقابل لها في الانتاج الجاري ، وهو ينجم غالباً عن ضعف التنظيم او ضعف في التمون بالمواد الاولية . ويواجه المسؤولون هذا الضعف بتحقيق تراكم في الاحتياطي . إلا ان هذا العلاج لا يبدو مجدياً إلا الى الحد الذي لا يتجاوز فيه معامل رأس المال المتزايد الحد الذي يزيد في كلفة الاستثمارات

وأخيراً النقص في النقد الاجنبي لتمويل الاستيراد الذي ينشأ عن تدهور ميزان المدفوعات . ويوحى ساش في هذه الحالة بالتخلي عن الاستثمارات بدلاً من التخلي عن استيراد المواد الغذائية مثلاً او استخدام تقنيات انتاجية ذات امتصاص ضئيل للاستيراد .

وللسياسة المالية دور هام في تمويل التصنيع . وسياسة ملائمة ينبغي ان تقيد استهلاك سلع الترفية وتشجع بالمقابل الاستثمارات التي يفيد منها الاقتصاد في مجمله . إلا ان الوسائل المالية ، كما يلاحظ ساش ، لا تكفي ، فيوضي باللجوء في خط مواز الى الرقابة المباشرة على الاجازات الممنوحة وعلى نشاطات رأس المال الاجنبي .

التصنيع والتوازن الاقتصادي

ان عملية التصنيع اذ تهدم التوازنات القائمة ، تطرح مشكلة التوازن الاقتصادي العام . ومن الطريف ان نحلل الموقف الذي يتبناه الاقتصاديون الاشتراكيون ازاء المشكلة المعروفة في الادب الغربي تحت اسم النمو المتوازن . ان نظرية النمو المتوازن نظرية تستهدف توسيع السوق الاقتصادية الداخلية . ويوصي أنصار هذه النظرية ^(١) باقامة جبهة عريضة من الاستثمارات وفي الوقت ذاته تنمية فروع صناعية عديدة . والمفروض ان يؤمن ذلك سوقاً لتصريف الانتاج وبذلك يتيسر نمو مجالات انتاجية متخصصة . ويقول نورسكه : « ان المشكلة الأساسية هي في دراسة كيف يمكن لهجوم جبهوي - في فروع اقتصادية متباينة - ان يكون مجدياً من الناحية الاقتصادية في حين يمكن للقيود التي يفرضها السوق في صورته القديمة ان تكبح المنظم الفردي او تثنيه عن القيام باستثمارات هامة في بعض الفروع . وإذ ذاك حيث يمكن للمبادرة المعزولة ان تفشل فانه يمكن لجبهة واسعة من الاستثمارات في فروع الاقتصاد المختلفة ان تبلغ النجاح ، لأن الاستثمارات يساند بعضها بعضاً ^(٢) » .

ويؤكد هؤلاء المؤلفون ان الصعوبات في جانب الطلب ، تنشأ في البلاد المتخلفة ، عن كون المستهلكين أفقر من ان يؤمنوا ريعاً للاستثمارات . وعبارة نورسكه الموجزة « ان البلد فقير لأنه فقير » تقدم تفهماً صحيحاً لوضع الركود الدائم هذا . ومثل هذا البلد لا يمكن ان يكسر حلقة البؤس المفرغة . اذ يقيم لنفسه نظاماً دائرياً من القوى يتأثر بعضها ببعض ، وتبقي البلد في الشروط الساكنة لوضع « توازن التخلف » . فعرض رأس المال رهن بامكانات الادخار وبالرغبة فيه . وفي بلد متخلف اقتصادياً تكون طاقة الادخار ضئيلة

(١) من بينهم نورسكه : « تكون رأس المال » ، المرجع سالف الذكر .

(٢) نورسكه ، المرجع السابق ، الفصل الاول .

لأنخفاض مستوى الدخل الحقيقي . وانخفاض مستوى الدخل الحقيقي هو بدوره نتيجة لضعف انتاجية العمل، وهو ضعف ناجم عن القصور في توظيف رؤوس الاموال . وانعدام رأس المال ينجم عن ضعف القدرة على الادخار . وبذلك تغلق الدائرة .

ولا يختلف الامر في مجال الطلب . فضعف حوافز التثمين ينجم عن ضعف القوة الشرائية للسكان . وضعف الانتاجية هو نتيجة لقلة رأس المال المثمر في الانتاج ، مما ينجم الى حد ما من ضعف حوافز التثمين .

ويؤكد نورسكه ان هذه الحلقة المفرغة في النظام الساكن يمكن كسرها ، وإذ ذاك يعمل هذا الطابع الدائري باتجاه تقدم تراكمي . والجواب عن مسألة معرفة كيف نكسر الحلقة المفرغة للبؤس ينبغي البحث عنه ، في رأي نورسكه ، في مسألة تكون رأس المال او بالاحرى في تراكم رأس المال .

ان نظرية توسيع السوق الداخلية عن طريق التثمين في الفروع المختلفة تتمشى مع مبدأ التكامل . فمعظم الصناعات تخلق لبعضها اسواقاً بالتبادل . فمستخدمو فرع صناعة ما يصبحون مستهلكين لمنتجات صناعات اخرى ، والعكس بالعكس ، فكل فرع يسهل اذن نمو الفرع الآخر ، ويكون سوقاً لتصريف منتجاتها . فتتسع السوق ، وتصبح الاستثمارات التي كانت غير رابحة بسبب ضيق السوق وضعف القوة الشرائية للسكان، رابحة في الظروف الجديدة . وبذلك فان النمو الديناميكي (الحركي) للسوق يلغي ، او يخفف على الاقل ، الصعوبات الناجمة عن الحوافز الفردية للتثمين ^(١) .

في نظرية النمو المتوازن هذه يتجلى عدم الايمان بجدوى آلية السوق ، اذ نجد فيها بذور فكرة النمو المنظم ، بل والتخطيط ، وهي تفرض مبدأ التكامل الذي يقوم على أسس سليمة . فهذه النظرية ، اذ توحي بفكرة النمو المركب، وتسلم بدور الدولة الايجابي في عملية التراكم، تشابه في بعض جوانبها

(١) روستو : «الانطلاق الى النمو الذاتي» ، المجلة الاقتصادية ، ١٩٥٦ ، العدد رقم ٢٦١ .

مبادئ الطريقة الماركسية في التصنيع . فكلتاها تشنان الهجوم الاقتصادي للقضاء على الصعوبات الناجمة عن السوق وعن المبادرات التقليدية للمنظمين الأفراد ، غير المجدية في وضع البلاد المتخلفة . وكلتاها تدرسان عقبات النمو وتبحثان عن الحلول باقامة تقسيم جديد للعمل في السوق العالمية عن طريق إقامة تخصص جديد في السوق الداخلية .

وهنا تتوقف وجوه التشابه . فالاقتصاديون الاشتراكيون يعارضون نظرية النمو المتوازن بفكرة الاولوية في النمو ^(١) . ففي هذه النظرية ليس المهم القيام بهجوم شامل ، بل باختيار يجري على اساس مختلف عوامل الانتاج ، وبخاصة عرض رأس المال . وفكرة اختيار يقوم على التسلسل والاولوية تتيح تركيز الاستثمارات في فروع معينة تختار عن وعي ، واختصار دورة التصنيع ، مما يعجل في وتيرة النمو . فحيث تتجلى ضالة مصادر رؤوس الأموال يكون تفتيت الاستثمارات لا عقلانياً وضاراً .

ويرى الاقتصاديون الاشتراكيون ان مبدأ الاختيار القائم على الاولويات لا يتعارض مع فكرة التركيب . فالاقتصاد الاشتراكي يربط بين المبدئين وبين فكرة التخطيط ، وبالتالي بلزوم احترام توازنات اجتماعية - اقتصادية وتقنية - اقتصادية خلال عملية النمو . ومبدأ الاختيار القائم على الاولويات لا يعني سوى رفض تفتيت النشاط الاقتصادي أي تفتيت الاستثمار على جهة اوسع مما يجب .

وفما يتعلق بمبدأ التوازن فانه يظل هو ايضاً في الاقتصاد الماركسي ، تابعاً للتخطيط . فهو لا يعالج كهدف بذاته ، بل يكون عاملاً هاماً في

(١) ن. كوبلجيك N. Cobeljic : « ثلاث مشكلات أساسية في نظرية نمو البلاد الضعيفة النمو » ، في مجموعة (أبحاث الاقتصاديين اليوغوسلاف) ، فرصوفيا ، ١٩٦٣ ، ص ٢٢ وما بعدها . وراجع ايضاً كليز J. Kleer : « حول نظرية النمو الاقتصادي للبلاد الضعيفة النمو » ، ١٩٦٣ .

الاستراتيجية الاقتصادية يتيح بلوغ الهدف المرسوم للاقتصاد عن طريق تأمين حد أعلى من النمو .

ان القطاع الأول (انتاج وسائل الانتاج) هو الذي يحدد ، في النظرية الاشتراكية ، الحد الأعلى من النمو . ومع ان كل جهد استراتيجي انما يستهدف ايجاد حلول تتيح للاقتصاد الاشتراكي تحقيق قفزات الى الأمام وتغيرات سريعة في البنية الاقتصادية ، فانه يعتبر ان ابتعاد القطاع المنوه عنه ابتعاداً مفرطاً عن القطاع الثاني (انتاج وسائل الاستهلاك) يؤدي الى تخفيض معدل النمو والى اختلالات غير مرغوب فيها بين مختلف قطاعات وفروع الانتاج .

والقول ان القطاع الأول ، الذي يؤمن تجديد الانتاج الاجتماعي الموسع ، ينمو في الزمن الطويل بسرعة اكبر من سواء ، يحدد لا بنية الاستثمارات ونسقتها وحسب ، بل يحدد كذلك شروط حالات التوازن . وحين يحدد المخطط وتيرة النمو والنسب بين مختلف القطاعات فانه يخمن « ... متى يجب ان يبلغ الاقتصاد حالة التوازن ، وعند تجاوزها الى أية درجة يمكن البعد عنها . والفترات الزمنية التي ينبغي ان تتعاقب فيها حالات التوازن » (١) .

فحالة التوازن إذن ليست ، في هذا المفهوم ، هدفاً اساسياً للاستراتيجية الاقتصادية ، بل احد العناصر التي يجب العناية بها لنوفر على المجتمع خسائر وتضحيات لا فائدة منها . ينبغي ان يعني بالتوازن لكي لا يؤدي انعدامه الى تعذر تنفيذ المهمة الرئيسية ، وهي الوصول بوتيرة النمو الى حدها الأعلى . وما دام نمو القطاع الاول لا يبتعد بشكل مفرط عن القطاع الثاني ، ولا تتناقص بالتالي وتيرة النمو ، فإن المخطط لا يحاول تحقيق حالة التوازن . وما دامت حدود نمو القطاع الاول واسعة والاستثمارات التي تجري فيه ذات اجل طويل ، فإن الرجوع الى حالات التوازن يتم في فترات زمنية متباعدة . وهذا الرجوع

(١) كوبلجيك ، المرجع سالف الذكر ، ص ٢٥ .

تقرره اطوار ومراحل الاستثمارات . ولنستشهد مرة أخرى بالاقتصادي اليوغوسلافي كوبلجيك :

« في مرحلة معينة من مراحل النمو يظهر اختلال التوازن القائم، وتتجلى اختلالات اقتصادية جديدة ، بقصد بلوغ التغيرات المطلوبة وتعجيل النمو الاقتصادي. إلا انه ينبغي ، في المرحلة التالية ، إعادة التوازن مجدداً . وهذا يعني ، بعبارة أدق ، ان دورة الاستثمارات تبدأ عادة بموجة من الاستثمارات تشمل المجالات الأساسية في وقت معين من نمو الاقتصاد موضوع البحث . وتعقب الموجة الاولى من الاستثمارات ، في مرحلة ثانية من الدورة ، استثمارات في فروع أخرى، لولاها لما أمكن للنفقات المصروفة سابقاً دخول دورة تجديد الانتاج الاجتماعي . وهكذا فان التوازن الاقتصادي العام يقام مجدداً في نهاية كل دورة استثمارات ، كما ان كل دورة جديدة من الاستثمارات تبدأ باختلال هذا التوازن. وعودة الاقتصاد الى حالة التوازن، اي الى حالة نسب جديدة، هي واحدة فقط من مراحل النمو ، نهاية فترة تشييد ، مرحلة تتيح انسياب النشاط في كل ما استثمر او بُني في المرحلة السابقة » (١) .

بذلك يخضع المفهوم الاشتراكي النمو لمبدأ النمو النسبي ، الذي يختلف عن مبدأ النمو المتوازن . فهو ليس حالة التوازن المثالية المنشودة ، بل حالة نمو اقتصادي متناسق، تتحدد فيها النسب القائمة مؤقتاً وتغير فيما بعد ، وتقوم مجدداً فيما بعد في مستوى أعلى . والمدة التي يستغرقها اختلال التوازن رهن بعوامل مختلفة تتعلق بالاقتصاد ، بخاصة درجة نموه ، وقدرته على مقاومة الاختلالات دون آثار ضارة كبيرة . وعادة تبدو الحاجة الى إعادة التوازن في الفترات الحرجة عندما تؤدي العوامل المقيدة — كنفاد الوسائل ، وتلاشي حوافز انتاجية العمل ، وديناميكية الاستهلاك ، وعدم الإفادة من الطاقات الانتاجية ، وسواها — الى تخفيض معدل النمو . عند ذلك ينبغي الشروع

(١) المرجع سالف الذكر ، ص ٢٦ .

في إعادة التوازن . ويمكن كبح الاختلالات العنيفة بثبوت السوق عن طريق مقاومة الاتجاهات التضخمية ... الخ . ويعلق الاقتصاديون أهمية خاصة على التخطيط الدقيق لدورة الاستثمار والفترات التي تفصل بين كل حالة خاصة من حالات التوازن . بيد ان إعادة التوازن هذا في الوقت المرغوب فيه ، كما هو معلوم ، مهمة شاقة بالنسبة للمخطط . ففي الاقتصاد المتخلف ، لا سيما في المراحل الاولى من التصنيع ، لا يكون ثمة مخزون (احتياطي) ، وتم عملية التراكم احياناً على حساب الاستهلاك . وحين يتركز الجهد على صناعات أساسية ويتخذ النمو طابعاً وحيد الطرف (غير متوازن) ، يتجلى اتجاه الى اختلالات تعرقل التصنيع . وهذا يطرح مشكلة جديدة هي مشكلة المخزون ودوره خلال النمو المعجل .

ان مشكلة التوازن الحركي (الديناميكي) في المفهوم الاشتراكي ترتبط ارتباطاً وثيقاً ببنية التراكم ، او بالأحرى ببنية المادية . فالفائض الاقتصادي المخصص للتراكم ينبغي ان يتألف لا من الوسائل الانتاجية وحسب ، بل ومن الوسائل الاستهلاكية المخصصة لعمال القطاع الاول ، ويجب بالتالي تحديد النسب اللازمة بين فوائض القطاعين . ولكن هذه النسبة بالذات تنطوي على تناقض يعتبر من خصائص الاقتصاد المتخلف .

« ففي بلد متخلف معين تمس الحاجة الى معدل استثمار مرتفع ، بينما انتاجية العمل في انتاج الوسائل الانتاجية ضعيفة ، شأنها شأن النتاج الاضافي الذي يكون المصدر الأساسي لتمويل الاستثمارات . والموارد الداخلية المتواضعة ينبغي ، في معظم الاحوال ، ان تتركز على القطاعات الأساسية ، مما يجعل مستحيلاً تحقيق نمو متناسق في فترات قصيرة من الزمن ، في جميع فروع الانتاج ^(١) .

ان مشكلة بنية الفوائض الاقتصادية هي موضوع خلاف في الأدب

(١) كوبلجيك ، المرجع سالف الذكر ، ص ٢٨ .

الماركسي . فبعض ^(١) الاقتصاديين الاشتراكيين يؤيد الرأي القائل انه ينبغي من اجل تحقيق تعجيل في تجديد الانتاج الاجتماعي الموسع ، ان ينمو فائض القطاع الاول على الدوام بسرعة أكبر من نمو فائض القطاع الثاني . ويرى كوبلجيك ان هذا الموقف يتجاهل كون فائض الوسائل الاستهلاكية يمكن تحويله عن طريق التجارة الخارجية الى وسائل انتاجية ، دون الوقوع في اختلالات ^(٢) .

ويرى مؤلفون آخرون ^(٣) ان بنية الفائض ينبغي ان تستند في الفترة الاولى من النمو الى فوائض سلع القطاع الثاني . هذه الفرضية تنطبق ايضاً على نموذج كاليبسكي حيث يكون فائض السلع الاستهلاكية عاملاً مقيداً لاستخدام اليد العاملة الاضافية في القطاع ١ ، وبالتالي للحد الأعلى من النمو في هذا القطاع ، وبصورة أعم لوتيرة نمو الاقتصاد . وهذه الفرضية النظرية يؤكدتها العمل على الدوام ، وغالباً ما يصطدم الاقتصاديون الاشتراكيون بمشكلات فوائض السلع الاستهلاكية . فعندما تتجلى ندرة في هذه السلع او يحدث اختلال متزايد ، فان تنفيذ الخطط يلاقي صعوبات . وليس من قبيل الصدفة

(١) نذكر على سبيل المثال نوتكين A. I. Notkine ، « مدخل الى تاريخ تكرار الانتاج الاشتراكي » (باللغة الروسية) موسكو ، ١٩٤٨ ، وكرونرود J. I. Kronrod ، « تكرار الانتاج الاشتراكي » (باللغة الروسية) موسكو ، ١٩٥٥ .

(٢) كوبلجيك ، المرجع سالف الذكر ، ص ٢٩ .

(٣) كاليبسكي وراكوسكي M. Kalecki , M. Rakowski : « تعميم نموذج فعالية الاستثمارات » ، ١٩٥٩ ، « الجدوى الاقتصادية للاستثمارات والتقنية الحديثة » (باللغة الروسية) موسكو ، ١٩٥٩ ، و فيسزل H. Fiszel : « جدوى الاستثمارات والحد الاعلى من الانتاج في الاقتصاد الاشتراكي » ، فرسوفيا ، ١٩٦٣ ، و خروموف P. Khromov : « التطور التقني في صناعة الاتحاد السوفياتي » ، ١٩٦٠ ، و دوب N. Dobb : « بعض مظاهر النمو الاقتصادي » ، رقم ٣ ، دلمبي ، ١٩٥١ ، وكذلك دوب : « ملاحظات حول قدرة رأس المال في البلاد المتخلفة على الاستيعاب » (الامتصاص) ، مجلة الاقتصاد التطبيقي ، العدد الثالث ، ١٩٥٤ ، وشارل بتلهام : « مشكلات بلوغ الحد الاعلى من النمو الاقتصادي » ، المجلة الاقتصادية ، العدد ١ ، ١٩٥٧ .

ان تصبح المشكلات الزراعية ، بالنسبة للبلاد الاشتراكية ، عوامل حاسمة خلال عملية التصنيع .

التصنيع والتقسيم الدولي للعمل

يمكن تحقيق التصنيع إما بالوسائل الداخلية لاقتصاد ما، او بمعونة رؤوس الاموال المستوردة ، مع مساهمة دنيا من الوسائل الداخلية ، او ، اخيراً ، بالاستفادة بصورة مشتركة من الوسائل الداخلية والخارجية . وينطوي الاسلوبان الاولان، اللذان سأطلق عليهما اسم الأساليب المتطرفة، على محاذير بالنسبة للاقتصاد المتخلف . فالاسلوب الاول يمكن فقط في بلد غني ، يملك موارد طبيعية وعوامل الانتاج الاخرى . هذا الموقف الذي يستغني عن الوسائل الخارجية يمكن تبريره في ظروف استثنائية. ونموذج هذا الاسلوب هو الاتحاد السوفياتي ، الذي اختاره في ظروف عزلة سياسية (الحصار الاقتصادي والحرب الأهلية) . وقد اقتضى هذا الاسلوب من السكان تضحيات كبيرة ، وطبع بانخفاض الاستهلاك .

أما الطريق المتطرف الآخر فينطوي هو ايضاً على محاذير حين تقوم رؤوس الأموال الأجنبية باستثمارات مباشرة دون ان تخضع لرقابة سلطات البلد موضوع البحث . ان تسليم المراكز الأساسية لرؤوس الأموال الأجنبية يؤدي الى ان يصبح الاقتصاد ألعبوة في يد الاحتكارات الأجنبية الشديدة البأس . والبلاد الجديدة ، التي تشعر بحساسية كبيرة فيما يخص استقلالها السياسي والاقتصادي ، لا تنظر بعين الارتياح الى نشاط رؤوس الأموال الأجنبية غير المقيد . فما يزال ينطبع في ذاكرة البلاد المتخلفة ماضيها الاستعماري او شبه الاستعماري ، الذي لم ينقض عليه كبير وقت ، بحيث لا يمكنها من سلوك هذا الطريق ، وهي تحاول بالتالي إخضاع هذا النشاط للرقابة ، الذي ينفر بدوره رؤوس الأموال الأجنبية ، وبخاصة رأس المال الأجنبي الخاص ، وبذلك تبدو هذه الطريق هزيلة لا رجاء فيها .

- ويبدو اذن ان الطريق الثالث ، اي الافادة بأعلى قدر ممكن من الوسائل الداخلية ، ومن القروض التي تعقدها الحكومة بحرية ، هي الطريق الأنجح . وبدهي ان هذا الطريق لا يحل بصورة آلية الصعوبات، وهو يطرح مشكلات على جانب كبير من الدقة ، في مجال الميزان التجاري وميزان المدفوعات . ان تصنيع البلاد المتخلفة الذي يتم وفق الاسلوب الثالث يتجه الى تحسين وضع هذه البلاد في السوق العالمية . ولا يتعلق الأمر بطبيعة الحال بهدف رئيسي مباشر ترسمه هذه البلاد لنفسها . فالجهد الاقتصادي انما يهدف قبل كل شيء الى تحقيق النمو الداخلي . ولكن النمو الاقتصادي الداخلي ، وهذا امر يجب ان نبرزه ، رهن كلياً بمركزه في التقسيم الدولي للعمل^(١) . ولهذا فان عملية تصنيع « العالم الثالث » بجموعه ينبغي ان تؤدي في النهاية الى تغيرات في بنية الاقتصاد العالمي . بل يمكننا التأكيد ان هذا التصنيع ، ان لم تحدث تغيرات كبيرة في التقسيم الدولي للعمل ، يمكن ان يكون متعذر التحقيق . وهذا يدل ، في الوقت ذاته ، على ان الظروف التي تحيط بالجهد الراهن للبلاد المتخلفة هي ظروف خاصة ، تختلف كثيراً عن ظروف الماضي .

ان تصنيع « العالم الثالث » يتصف حالياً بأبعاد لم تكن معروفة من قبل وبوتيرة أسرع مما كان في الماضي . وهذا التصنيع اذ يتم تحت اشراف الدولة، يعيى جميع الوسائل الداخلية، وتجارته الخارجية، من اجل التقدم الاقتصادي . وبذلك تصبح التجارة الخارجية عنصراً هاماً من عناصر الاستراتيجية الاقتصادية . ومهما كان البلد المتخلف موضوع البحث حريصاً على اكبر نصيب من الاستقلال الاقتصادي وأقل ما يمكن من التبعية لتقلبات الأسعار في السوق العالمية ، فإنه لا يستطيع التملص من ضرورة استيراد ، وبكميات هامة ، سلع التجهيز والمواد الاولية ، وسواها . وهو لا يملك ، من اجل تسديد قيمة هذا الاستيراد المتزايد ، وسيلة اخرى غير التصدير . فيسمى إذن الى زيادة

(١) ستانوفنيك J. Stanovnik : « وحدة الاقتصاد العالمي » ، مجلة المشكلات الراهنة للاشتركية ، العدد ٣٩ ، ١٩٥٦ ، ص ١٤٧ .

حجم المنتجات المصدرة ، مما يؤثر بدوره في الاقتصاد ، وفي اتجاهات نموه ، إذ تهدف السياسة المالية والضريبية الى تشجيع التصدير . كما يتجه هذا البلد ، من جهة اخرى ، كلما تقدم نموه الاقتصادي ، الى خفض حجم مستورداته ، واستبداله ببعض السلع التي كانت تستورد في الماضي سلعا وطنية ، حتى وان بدا ان كلفة هذه السلع اكبر .

ومن الواضح ان وضع التجارة الخارجية في خدمة عملية النمو الاقتصادي المعمل قد يكون من اصعب المهام التي تواجهها البلاد المتخلفة . ولهذا فإنه يمكن تصنيف التجارة الخارجية عامة ومشكلة الميزان التجاري خاصة بين الأدوات الاساسية للاستراتيجية الاقتصادية . غير اننا نريد ان نلح هنا على ان عملية التصنيع تؤثر بالضرورة على الطلب في السوق العالمية وانها سبب التغيرات في التقسيم الدولي للعمل .

وثمة ظاهرة اخرى تبين بوضوح العلاقة المباشرة بين عملية النمو الاقتصادي في « العالم الثالث » وظهور التقسيم الدولي الجديد للعمل ، هي تنوع اقتصاديات هذه البلاد . فعملية التصنيع ، بطبيعتها ، تعمل على تنويع الاقتصاد ، وتوسع السوق الداخلية في البلد ، وتغير في النهاية خصائص هذه البلاد الموردة للمواد الاولى ، التي كانت تحتل ، حتى ذاك الحين ، بسبب تخصصها في محصول واحد ، متروبوياً غير ملائم في الاقتصاد العالمي . ولا يقبل التصنيع التخصص اللاعقلاني ، البالغ حدود التطرف ، الذي يشوه الاقتصاد . وعلى الصعيد الداخلي ينمي التصنيع القوى الانتاجية الى ان يكتسب الاقتصاد المرونة اللازمة ، على اساس الظروف الخاصة ، حول صناعات يحددها مجموع العوامل في بلد معين . أما على الصعيد الخارجي فإن التصنيع يعني تكيفاً أفضل لحاجات هذا البلد الداخلية مع الاقتصاد العالمي والآثار المترتبة عليه ، أي مركزاً جديداً في الانتاج وفي التجارة الدولية . ان العلاقات التجارية الدولية ستقيم في المستقبل جغرافية تجارية جديدة على المقياس العالمي . وستتحول تغيرات كمية في البدء الى تغيرات نوعية ، أي تغيرات في البنية .

رأس المال الخاص ام العام في عون التصنيع

وثمة موضوع آخر هو حركة رؤوس الاموال — العامة والخاصة — أو بالاحرى التغيرات التي ظهرت في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية . وينبغي ان نشير الى الواقعة التي تميز العهد الراهن وهي ان رؤوس الأموال الخاصة لم تعد المصدر الوحيد للتمويل ، وحلت محلها رؤوس الاموال العامة من البلاد الرأسمالية ، ومن مصادر دولية متعددة ، وحديثاً من البلاد الاشتراكية .

ان ثمة اشارات واضحة الى ان الاستيراد من البلاد المتخلفة الى البلاد المتقدمة يظهر اتجاهاً الى الانخفاض ^(١) . وبالمقابل فان البلاد المتقدمة كثيراً وسعت في الوقت ذاته حجم المبادلات فيما بينها ، مما يحدد الاتجاهات الجديدة لرؤوس الاموال الخاصة ^(٢) . وثمة أسباب مختلفة لهذه الظاهرة ، وسنكتفي بالاشارة مجدداً الى واحد من الأسباب العامة ، وهي الصعوبات التي تلاقىها رؤوس الاموال الخاصة في التكيف مع الوضع الدولي الجديد ومع متطلبات البلاد غير المصنعة . ويتبادل الطرفان الاتهامات .

ان موردي رؤوس الأموال الخاصة لا يرتضون غالباً بأسلوب استخدام الدول الجديدة لرؤوس الأموال. وفضلاً عن ذلك فان مصالح الرأسماليين الأفراد مهددة في كثير من الاحيان بتأميم الصناعات أو بعض المشروعات التي أقامتها رؤوس

(١) التجارة الدولية، ١٩٥٩، منظمة الاتفاق العام للتعريفات والتجارة GATT، جنيف ١٩٦٠، ملحق رقم ١ بعد الصفحة ١٨٩ ، على اساس حساب ريمالوف وتياغونينكو - Rimalov et Tiagounienki « البلاد الضعيفة النمو في الاقتصاد الرأسمالي العالمي (باللغة الروسية) ، موسكو ١٩٦١ ص ٥٧٠ ، وراجع ايضاً « اتجاه التجارة الدولية في السنوات ١٩٣٨-١٩٥٩ » ، كما حسبه ريمالوف وتياغونينكو ، المرجع السابق ، ص ٢٨٩ .

(٢) المرجع السابق .

الأموال الخاصة في الماضي . وحتى لو لم يلجأ الى التأميم فان الارباح تخضع لرقابة أشد ، بل وتقيد ^(١) .

وبالمقابل فان البلاد المتخلفة تكمل القائمة بالانتهامات التي توجهها الى البلاد المصنعة . وسنكتفي بذكر بعضها ، ذي الطابع الاقتصادي .

١ - ان البلاد المصنعة تصنعاً عالياً ترفض في الغالب تصدير آلات حديثة الاختراع .

٢ - ان اسعار سلع التجهيز أعلى نسبياً بالمقارنة مع اسعار المواد الأولية التي تصدرها البلاد غير المصنعة ، مما يعرقل عملية النمو .

٣ - ان تكاليف الانتاج تزايد بسبب جهل السوق وصعوبات الشحن .

٤ - ان السلع المستوردة لا تطابق في الغالب الظروف الخاصة بالبلاد المتأخرة .

٥ - ان التجديدات التقنية لا تدخل إلا بتأخر كبير .

٦ - ان الاحتكارات الأجنبية الكبرى تعارض نمو الصناعات المحلية حيثما كانت الروابط وثيقة بين الدولة المستعمرة سابقاً والاقاليم التي كانت تابعة .

٧ - ان الاحتكارات تراقب شروط الانتاج ، وتنافس المشروعات ذات الكلفة المرتفعة ، لا سيما في المرحلة الاولى ^(٢) .

ولا نقصد سرد قائمة الانتهامات بكاملها . وحسبنا ان نبرهن عن التغيرات الجارية في الاقتصاد العالمي ، التي تتجلى ايضاً في صعوبات التعاون ، الذي كان تقليدياً في الماضي ، بين الكتلتين من البلدان .

(١) نذكر بهذا الصدد على سبيل المثال : بنهام F. Benham المعونة الاقتصادية للبلاد المتخلفة، مطبعة جامعة اكسفورد ، ١٩٦١ ، ٦٩ و ٧٩ وسواها . باور ويامي Bauer and yamey : « اقتصاديات البلاد المتخلفة » ، لندن ، ١٩٥٧ .

(٢) راجع عمليات التصنيع ومشكلاته في البلاد المتخلفة ، هيئة الامم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٥٥ .

ان لوحة التغيرات الجارية لا تكتمل بدون الاشارة الى ظهور البلاد الاشتراكية كعنصر جديد في العلاقات مع البلاد المتخلفة ، فمن الناحية الاقتصادية تمثل الكتلة الاشتراكية ، بالنسبة للعالم الثالث ، مثال جهد ناجح في مجال التصنيع ، وعلى نحو أعم ، في التغلب على التخلف ، وفي أعمال عوامل في اقتصادياتها كانت مشلولة حتى الآن . وتلقى الافكار والنظريات الاقتصادية للبلاد الاشتراكية صدى قوياً في البلاد المتخلفة .

ومن الواضح ان معظم بلاد « العالم الثالث » يبحث عن طريق يختلف عن الطريق الرأسمالي التقليدي . ومن الواضح ايضاً ان البحث عن هذا الطريق غدا أيسر بحكم وجود البلاد الاشتراكية . فهذه البلاد ، مع بقائها في إطار النظام الرأسمالي ، توجه انظارها نحو تجربة البلاد الاشتراكية وتستخدم مختلف وسائلها وأدواتها الاقتصادية ، كالصنيع وتدخل الدولة والتخطيط .

وفي مواجهة الاشتراكية ، ونظامها الاقتصادي والسياسي ، تبدي البلاد المستعمرة السابقة استعداداً افضل لمنح تنازلات سياسية واقتصادية في صالح البلاد المتأخرة . وبذلك فان وجود البلاد الاشتراكية وعلاقاتها مع البلاد المتخلفة ، يؤثر ايضاً في التغيرات الجارية في التقسيم الدولي للعمل .

غير ان ما يهنا ليس هذا المظهر وحسب ، إذ ينبغي ان نشير الى واقعة توسع العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلاد الاشتراكية وبلاد «العالم الثالث» . ان الاقتصاديين الاشتراكيين يشددون على التقاء الاهداف الاقتصادية التي تستهدفها مجموعتا هذه البلدان ، وبصورة خاصة الاتجاه الى تعجيل النمو بقصد الخروج من وضع التخلف او بلوغ مستوى أعلى من النمو الاقتصادي . كما ان عمليات التصنيع الجارية في هذه البلاد متشابهة .

تعنى البلاد المتخلفة باستيراد السلع الاستثمارية من البلاد الاشتراكية . ويلاحظ المؤلفون الغربيون أنفسهم ان شروط استيراد هذه السلع هي افضل من تلك التي تضعها البلاد الرأسمالية المتقدمة كثيراً ، وبينما كان أغلب القروض

التي تمنحها البلاد الرأسمالية ، حتى عهد قريب ، قروضاً قصيرة الأجل وبمعدل فائدة يتراوح بين ٥ - ٦ ٪ ، فان معدل فائدة القروض التي تقدمها البلاد الاشتراكية لأجل طويل يتراوح بين ٢ - ٢,٥ ٪ سنوياً ، ومما له دلالة في السنوات الأخيرة ان بعض البلدان الرأسمالية ، وكذلك المصرف الدولي ، شرعت في تعديل موقفها بتخفيض معدل الفائدة .

ومن جهة اخرى فان البلاد الاشتراكية التي سلكت طريق التصنيع المعجل يتزايد اهتمامها باستيراد المواد الأولية من « العالم الثالث » ، كما تكون هذه البلاد سوقاً للتصريف أسهل تناولاً من سوق البلاد الرأسمالية أمام الانتاج الوليد (الجديد) للبلاد المتخلفة .

ان التغيرات الجارية في الاقتصاد العالمي ينبغي ان تؤدي الى تنظيم افضل للعلاقات بين البلاد التي تخضع لأنظمة مختلفة ، كما ينبغي ان تكون نقيماً للسيطرة أياً كان مصدرها وتقضي بالنتيجة الى تكامل جديد للاقتصاد العالمي يحترم مصالح المجموعات الموجودة ، وبخاصة البلاد المتخلفة .

الفصل الخامس :

دور التجارة الخارجية في استراتيجية التنمية

ان المصادر التي تقول بإعادة بناء «تقسيم العمل» رائجة في الوقت الراهن. وبلاد «العالم الثالث» هي التي تعارض مهزلة التخصص الحالي، الذي يتسبب في تأخرها وبقائها في حالة ركود وتبعية إزاء البلاد المتقدمة كثيراً . فلننظر إذن بمفهوم تقسيم العمل ذاته ، بآلية نشوئه والتغيرات التي طرأت عليه .

ولا نستهدف القيام بتحليل مفصل لآلية استقطاب العالم الرأسمالي بتحليل تجريبي وإحصائي للمركز الذي تحتله بلاد «العالم الثالث» في التجارة الدولية . ان ما يعنيننا هو مسألة معرفة العوامل الواقعية التي تحدد — في نظر الاقتصاديين الاشتراكيين — مركز بلد معين او مجموعة من البلدان في مجموع العلاقات الاقتصادية الدولية . ان تفسير هذه المشكلات — وهو تفسير يختلف اختلافاً نهائياً عن تفسير المذهب الغربي — سيسهل فهم المقترحات الماركسية المتعلقة بالتغيرات التي ينبغي اجراءها في الاقتصاد العالمي ، وهي تغيرات تتيح للبلاد المتخلفة إشغال مركز افضل في التقسيم الدولي للعمل .

كيف نغير التقسيم الدولي للعمل ؟

ان عملية تشكّل التقسيم الراهن للعمل ، على المقياس العالمي ، اي تخصص البلاد المختلفة في انتاج السلع المختلفة ، ترتبط بنمو الانتاج الآلي .

فانتقال بلدان اوربا الغربية الأكثر تقدماً (في نهاية القرن الثامن عشر) الى الانتاج الآلي ، انكلترا ، ثم تلتها فرنسا وبلجيكا وألمانيا ... الخ ، كان يعني ثورة في طرق انتاج السلع الصناعية . وحسبنا ان نشير الى ان الانتاج الصناعي ازداد خلال ٨٠ عاماً ، بين ١٨٢٠ و ١٩٠٠ ، بحوالي ثلاثين ضعفاً . هذا التوسع في الصناعة الذي لم يسبق من قبل أثار مشكلتين هامتين : ١ - تصريف السلع المنتجة على نطاق واسع ، وهو ما لم يمكن ان يتم في اطار سوق واحد او عدة أسواق وطنية . ٢ - مشكلة تموّن الصناعة بكميات كبيرة من المواد الأولية غير المتوفرة في السوق الوطنية ، والتي كان ينبغي استيرادها من الخارج .

والصناعة المتنامية هي ، في الوقت ذاته ، وراء هجرة السكان الجماعية من الريف الى المراكز الصناعية . هذه الظاهرة ، وكذلك ظاهرة التزايد الطبيعي السريع في سكان اوربا الغربية ، تتطلب بدورها استيراد وسائل الاستهلاك .

فالثورة الصناعية استتبعث ثورة في التجارة العالمية . وفعلاً فان التجارة الدولية توسعت في الفترة ذاتها (١٨٢٠ - ١٩٠٠) بوتيرة أسرع من الانتاج الصناعي ، اذ تضاعفت ٣١ مرة .

وقد أصبحت المبادلات على نطاق واسع على الصعيد العالمي ممكنة بفضل ثورة حقيقية جرت في المواصلات ، بالتلازم مع نمو الانتاج الآلي ، وهي ثورة أتاحت النفاذ الى أبعد نقاط العالم (المواصلات البحرية) ، وبلوغ مصادر المواد الأولية والمنتجات الزراعية الواقعة في صميم القارات (نمو السكك الحديدية) . واصبح النقل على نطاق واسع وبأسعار رخيصة واقعاً فعلياً .

ورافق هذا النمو السريع في الانتاج وفي التجارة الدولية ظهور التخصص الدولي الجديد ، أعني التقسيم الدولي الجديد للعمل في العالم الرأسمالي . وأخذ الانتاج الصناعي ، المتنامي بقفزات والباحث عن الأسواق الأكثر ملاءمة للتصريف ، يتجاوز حدود الأسواق الوطنية ويمد سيطرته على البلاد البعيدة . وفي عملية الجري وراء اسواق التصريف ومصادر المواد الاولية والحد الأعلى من الأرباح اخذت تتجلى غلبة هذه البلاد التي كانت الأولى في الاخذ بالمكننة وزيادة الانتاجية وتخفيض تكاليف الانتاج . هذه الغلبة اصبحت ساحقة ، فحل انتاجها الآلي محل الانتاج اليدوي ، واتسع سوق تصريف منتجاتها بسرعة ، بعد ان اصبحت السلع المنتجة في متناول طبقات وفئات كانت حتى ذاك الحين مستبعدة من الاستهلاك . في هذا الصراع القائم على التنافس اكرهت البلاد الأقل نمواً على الاقتصار على انتاج المواد الأولية والمواد الغذائية ، لأن هذا الانتاج لا يظهر فيه فارق كبير بين انتاجية العمل في اوروبا وفي القارات الأخرى ، إذ ان هذه البلاد تستطيع ان تحافظ على مواقعها في هذه المجالات بما تملكه من يد عاملة رخيصة وشروط طبيعية ملائمة . وعلى هذا النحو تبلورت اتجاهات التخصص الدولي . يقول ماركس في هذا الصدد :

«فما دام الاستغلال الآلي يتسع في فرع من فروع الصناعة على حساب المهن السابقة او المصانع اليدوية ، فإن نجاحه مؤكد مثل نجاح جيش مجهز ببنادق ذات الأبر ضد جيش من حملة السهام . ان هذه المرحلة الأولى ، التي تبدأ الآلة فيها بكسب مجال عملها ، ذات أهمية حاسمة ، بسبب الأرباح الاستثنائية التي تساعد على انتاجها . وهذه الأرباح لا تكون في حد ذاتها مصدراً للتراكم المعجل وحسب ، بل انها تجذب الى مجال الانتاج الممتاز جزءاً كبيراً من رأس المال الاجتماعي الإضافي الذي هو قيد التشكل على الدوام وتدعو الى توظيفه . والمزايا الخاصة بالفترة الأولى ، المتميزة بالنشاط والاندفاع الشديدين ، تتجدد باستمرار في فروع الصناعة

التي تدخلها الآلة . ولكن ما ان يكتسب نظام المعامل قاعدة واسعة الى حد ما ، ودرجة ما من النضج ، وما ان تنتج القاعدة التقنية لهذا النظام ، أي الآلة ، بدورها عن طريق الآلات ، وما ان ينقلب اسلوب استخراج الفحم والحديد ، وكذلك شغل المعادن وتنظيم النقل ، وبكلمة واحدة ما ان تتحقق الشروط العامة للانتاج المقابلة للصناعة الكبيرة ، حتى يكتسب هذا النمط من الاستغلال مرونة وقدرة على الامتداد فجأة وبقفزات لا حدود لها غير حدود المواد الأولية والتصريف (المنافذ) . ان نظام الآلة يستتبع من جهة زيادة مباشرة في المواد الأولية ، مثلما زادت آلة حلج القطن في انتاج القطن ، ومن جهة اخرى رخص النتاج الآلي والتغيير العميق في وسائل النقل والمواصلات الذي يتيح فتح الأسواق الأجنبية . ان الاستغلال الآلي ، إذ يهدم انتاج هذه البلاد ، القائم على المهن ، يحولها بالضرورة الى حقول لإنتاج المواد الأولية . وعلى هذا النحو كان على جزر الهند الشرقية ان تقنع مكهرمة بإنتاج القطن والصوف والكتان والقنب والنيلة لبريطانيا العظمى . وإذ وجد العمال أنفسهم باستمرار بعدد اكثر من اللازم في بلاد الصناعة الكبيرة ، فقد اكرهوا على الهجرة جملة ، واستعمار بلاد اجنبية تصبح إذ ذاك منتجة للمواد الأولية للوطن — الأم . على هذا النحو تورد اوستراليا الصوف الى إنجلترا . بذلك يقوم تقسيم دولي جديد للعمل يقابل ويناسب مراكز الاستغلال الآلي الكبرى : ان جزءاً من الكرة الارضية يتحول بالدرجة الاولى الى حقول انتاج زراعي ، من اجل الجزء الآخر الذي اصبح حقول انتاج صناعي » ^(١) .

(١) كاول ماركس ، رأس المال ، المرجع سالف الذكر ، المجلد الثالث ، ص ١٢١ - ١٢٣ (التشديد من قبل المؤلف) .

ويترتب على ذلك نتيجتان : أولاً ان نهضة الرأسمالية تميزت منذ البدء بالتفاوت وبنمو تمّ في قفزات . وينطبق هذا على الفروع والأسواق الوطنية بأسرها ، كما ينطبق على النظام الرأسمالي على المقياس الدولي . وهذا الميل الى التفاوت هو منشأ التقسيم الراهن ، وكان له مظهران في إقامة التقسيم الدولي للعمل . تجلّى المظهر الأول في تجاوز البلاد بعضها بعضاً باستمرار ، والمظهر الثاني في استبعاد جزء من العالم من هذا السباق . وينطبق هذا بالدرجة الأولى على البلاد المتخلفة التي تضم حوالي ثلثي العالم . ويمكن إذن القول ان نهضة بعض البلاد ، لا سيما الأوروبية ، نهضة سريعة وديناميكية قابلها تباطؤ وتأخر اقتصادي في جهات أخرى من العالم الرأسمالي . وفضلاً عن ذلك ، فإن تقدم بعض البلاد — كما يؤكد كليز^(١) — كان ممكناً لأن الآخرين كانوا يراوحون مكانهم أو يتأخرون نسبياً .

ان الرأسمالية لم تقمّ إذن التوازن الدولي المزعوم ، بل استقطبت ، بالعكس ، العالم الى بلاد منتجة للمواد الأولية والمواد الغذائية وبلاد مصنعة تصنعاً كبيراً . إن الرأسمالية التي بشرت بنمو لا سابق له للقوى الانتاجية ، لا يمكن مقارنته من حيث قوة اندفاعته بأي شكل من اشكال التشكلات السابقة ، لم تنهض برسالتها فيما يتعلق بالبلاد التي ظلت متأخرة .

ثانياً ، ونريد ان نشدد على هذه النتيجة ، ان مركز كل بلد في التقسيم الدولي للعمل يتحدد بدرجة نموه ، وقواه الانتاجية وعلاقاته الاجتماعية . والتشديد على أهمية درجة النمو كعامل حاسم في تحديد مركز بلد ما في التقسيم الدولي للعمل هو الأساس الذي تقوم عليه النظرة الديناميكية للاقتصاد الماركسي .

وهذه الملاحظة تقرر اتجاه جميع المحاولات للبحث عن حل . انها تعني فعلاً ان الخروج من حلقة التخلف المفرغة لا يمكن ان يبحث عنه في غير تحول البنى الموجودة ، أي في نمو القوى الانتاجية . ويؤكد ذلك تحليلنا الذي

(١) J. Kleer ، المرجع سالف الذكر ، ص ١٣ .

يستقصي أسباب التخلف في قصور نمو القوى الانتاجية وفي تشوهها . وعلى هذا فان تغير علاقات الانتاج في البلاد المتخلفة هو وحده الذي يتيح تقسيماً دولياً جديداً للعمل على مقياس الاقتصاد العالمي .

ان ما نقوله لا يعني أبداً ان النمو الاقتصادي يؤمن على نحو ما بصورة آلية — بحد ذاته — التغيير المطلوب في مركز البلد في التقسيم الدولي للعمل . وليس ثمة من يؤكد ذلك أصلاً .

ان عملية نمو القوى الانتاجية عملية معقدة لا يمكن ردها الى تغيرات كمية في تقنية الانتاج وحسب ، او الى زيادة في معدل التراكم أو مؤشرات الانتاج والاستهلاك وحسب ، ان القضية هي ان ازدهار القوى الانتاجية يرافقه اكتساب الاقتصاد مرونة ، بحيث يصبح قادراً على استغلال ثرواته الطبيعية واحتياطياته الاقتصادية ، وكذلك احتياطي اليد العاملة . ان نهوض هذه القوى الانتاجية يسبب في الوقت ذاته تغيرات في البنى الاجتماعية ويفكك روابط التبعية السابقة وينشيء علاقات جديدة تعزز التقدم العام للمجتمع .

ان اهمية عملية نمو القوى الانتاجية تقوم على كونها تنشيء قاعدة تتيح اندماج الاقتصاد في النظام الاقتصادي العالمي بأفضل الشروط . وبدون هذا الازدهار يصبح أي جهد لتحسين مركز البلد على المسرح الدولي وهماً غير قابل للتحقيق . فعلاً فان البلد يصبح ، بنسبة التقدم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي يحققه ، شريكاً له وزنه في التعاون الاقتصادي الدولي ، يستطيع ان يكون له خيار في التخصص الدولي ، أكثر انطباقاً على امكانياته ومطامحه . فلا يظل مسمرأ في مكانه حيث دفع به الشركاء الاقوى .

هذا التفسير لمنشأ التقسيم الدولي للعمل الراهن ، وكذلك تفسير طريق التغلب عليه ، يختلفان عن وجهة نظر الاقتصاديين الغربيين . ويتبنى بعضهم فكرة التقسيم « الطبيعي » للعمل ، وهي فكرة صاغها في صورتها المتطرفة الاقتصادي السويدي المعروف جيداً برتي اوهلن Bertil Ohlin . ولنستشهد بكلامه :

« ونخلص إذن الى نتيجة ان التوزيع الجغرافي لعوامل الانتاج هو الذي يقرر نوع الانتاج الذي يملك كل بلد أكبر قابلية لانتاجه . ويمكن بصورة عامة القول ان كل بلد مؤهل بشكل أفضل لأنواع الانتاج التي تستخدم بكيات كبيرة عوامل الانتاج التي يملكها هو نفسه بوفرة ... وفي الواقع ان الثروات الطبيعية هي التي تتوزع بصورة متفاوتة بشكل خاص ، وهي التي تقيم التباين الكبير ، بين بلد وآخر ، في تجهيزه بعوامل الانتاج . ومن الطبيعي أن يُعزى هذا التفاوت بين البلدان في التجهيز ، الى تقسيم العمل ^(١) » .

ذلكم هو تفسير برتي اوهلن . بيد انه يتعذر علينا تأييد هذا الموقف الذي يرفع وضعاً ، هو نفسه حصيلة شروط تاريخية محددة ، الى مرتبة قانون طبيعي لا يقتضي اي تدخل او تغييرات . ان التجربة والممارسة التاريخيتين تنفيان حجج الحتمية الجغرافية التي تغفل المظهر الآخر للظاهرة ، اي النشاط الاقتصادي للمجتمع . وحسبنا ان نشير الى مثال بعض البلاد (سويسرة او اليابان) ، التي لم تحبها الطبيعة بسخاء ، واستطاعت مع ذلك ان تتغلب على قصور «العامل الجغرافي» عن طريق العمل الاقتصادي الواعي بالذات وبتنمية القوى الانتاجية .

ان الاقتصاديين الاشتراكيين يرون ان البيئة الجغرافية تكون أساساً ، يحدد بهذه الصفة ، الشروط العامة التي تجعل نمو الاقتصادي بكامله أمراً سهلاً أو صعباً . إلا انه لا يصح ان ينسب اليها صفة حاسمة في تحديد تخصص بلد ما ومركزه في التقسيم الدولي للعمل .

ويمكن اذن ان نخلص الى ان تقسيم العمل (سواء أكان وطنياً أم دولياً) يتشكل بعوامل مختلفة ذات أهمية متباينة ، بعضها ثابت كالبيئة الجغرافية ، بينما العوامل الاخرى متغيرة وتخضع لتغيرات مستمرة ، تبعاً لدرجة تدخل الانسان ونشاطه الاجتماعي والانتاجي . وهذه العوامل الاخيرة بالذات هي

(١) « نقلاً عن سياسة التجارة الخارجية » ، باريس ، ١٩٥٥ ، ص ٩ .

التي تحدد درجة نمو القوى الانتاجية في بلد معين، وتلعب بالتالي دوراً حاسماً في تحديد مركزه في العالم. وبذلك لا يكون مركز بلد ما في «تقسيم العمل» ظاهرة ساكنة (ستاتيكية) تتحدد مرة واحدة وبصورة نهائية بطبيعة البلد، بل ظاهرة متغيرة تبعاً لمركز البلد الاقتصادي الراهن بالنسبة للبلاد الاخرى.

التجارة الخارجية - « حد » للنمو الاقتصادي

لقد تحدثنا بصورة عرضية عن دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي « للعالم الثالث »، خلال تحليل عملية التصنيع والقطاع العام وخلال التأمّلات النهائية. بيد ان هذه المشكلة جديرة بمزيد من التعميق، بخاصة في مظهرها كعامل كبح او تعجيل لستراتيجية التنمية. وينبغي الاهتمام بشكل خاص بمشكلة المعونة الخارجية، ومن جهة اخرى قدرة الاقتصاد المتخلف على استيعاب هذه المعونة. ان عرض وجهة النظر الماركسية حول هذه المشكلة الخلافية يتيح تفهم الشروط التي يضعها الاقتصاديون الاشتراكيون لتكون المعونة المقدمة عوناً فعلياً، والظروف التي يمكن معها ان تصبح عامل تقدم فعلي لبلد يسير في طريق النمو.

لقد أشرنا خلال تأملاتنا السابقة ان التجارة الخارجية يمكن ان تكون « عنق زجاجة » في عملية النمو. ونجد في الادب الاقتصادي محاولات لوضع نماذج نمو تستهدف هدم هذا «الحاجز» الذي يحول دون النمو، الذي هو التجارة الخارجية. وقد شرع بهذه المحاولة الاقتصادي البولوني ساش^(١). وينطلق بوغنار Bogнар^(٢)، الاقتصادي الهنغاري، من مقدمات مماثلة فيعد

(١) ساش: « التخطيط في اقتصاد حساس للاستيراد »، محاضرة أقيمت في Unscat.

(٢) بوغنار: « مشكلات تخطيط النمو الاقتصادي في البلاد المتخلفة »، محاضرة أقيمت في فبراير ١٩٦٣.

« استراتيحية » مفروض فيها ان تتيح حل مشكلة نقص النقد الأجنبي ، او بصورة أعم ، الاختلال الناشئ عن التقسيم الدولي للعمل ، نتيجة التخصص الوحيد الطرف للبلاد المتخلفة..

ان محاولة بناء نموذج اقتصادي «حساس فيما يتعلق بالاستيراد» ، التي شرع بها ساش هي ، في رأينا ، خطوة هامة في الأبحاث المتعلقة بالنظرية العامة لتنمية البلاد المتخلفة . ولا تمس الملاحظات النقدية التي سنبديها فيما يلي تقييم هذا النموذج .

لا يجد ساش امكانية فورية لزيادة صادرات البلاد المتخلفة ، فيفحص مختلف التدابير التي يمكن ان تؤدي الى تخفيض معامل الاستيراد . ويدعو الى سياسة تقشف فيما يخص السلع المستوردة ، وأولوية الاستثمارات التي تحتاج الى أقل ما يمكن من الاستيراد ، وتصنيع يهدف الى استبدال بعض المستوردات التقليدية . فما من حل في الاجل الطويل بالنسبة لاقتصاد حساس للاستيراد ، سوى في الشروع بانتاج سلع التجهيز ، ولو بكلفة مرتفعة ، او بانقاص معدل الاستثمار الى ما يقل عن معدل الادخار بسبب ندرة السلع الانتاجية في السوق المحلية . وبعبارة اخرى فان جميع عناصر الخطة ينبغي ، في رأي ساش ، تكيفها مع مبدأ تحقيق أكبر تخفيض ممكن في معامل الاستيراد .

وتنتهي مقترحات بوغنار الى النتيجة ذاتها . فهذا المؤلف يقترح طريقاً غير مباشرة للتصنيع ، مما يعني انه ينبغي بالدرجة الاولى تنمية القطاعات التي تهدف الى تحقيق توازن التجارة الخارجية . وبذلك تصبح التجارة الخارجية ، من جديد ، المفتاح الاساسي في البحث عن التوازن الحركي (الديناميكي) للاقتصاد المتخلف .

ويشرح ساش تفاصيل نمودجه عن النمو الاقتصادي في كتابه المعنون « التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي »^(١) . وهو يميز بين « الاقتصاد القائم

(١) فرصيا ، ١٩٦٣ .

على التصدير » ، و « الاقتصاد الحساس للاستيراد » ، وينطلق من السمات المميزة لكل من هذين المفهومين ليفحص دور التجارة الخارجية في الحالين . وسنورد فيما يلي نظرياته الرئيسية :

ان البلاد المتخصصة في تصدير سلعة واحدة (لعل المؤلف يقصد البلاد المنتجة للنفط) تتمتع من الناحية النظرية بمزايا كبيرة فيما يتعلق باختيار طرق التصنيع . فهي تملك اموالاً لاستيراد وسائل الاستثمار اللازمة . غير ان هذه المزايا يمكن ان تُحْدَ بفعول العامل المؤسسي (التنظيمي) - السياسي والاجتماعي - نظراً للبنية الاجتماعية البالية والصفة غير المحددة للسلطة السياسية اللذين يحددان ظاهرات سلبية : تمويل رؤوس الاموال او توظيفها بشكل عقيم في الخارج واستيراد المنتجات الترفية . وثمة خطر آخر يتمثل في نزعة كثير من البلاد المتخلفة الى إقامة استثمارات لا تقوم على اساس سليم من الناحية الاقتصادية ، استثمارات تتصف « بالضخامة » ، تحدوها الى ذلك رغبة في عرض الثروات عن طريق اعمال ضخمة . فتتصرف هذه البلاد الى اقامة استثمارات تقدم ظاهر الحداثة ، ولكنها تتجاوز طاقة الاقتصاد الاستيعابية . ويوصي ساش من اجل مقاومة الصعوبات الناجمة عن العامل المؤسسي والتنظيمي بتضييق الثغرة القائمة بين قطاع التصدير والقطاعات الاخرى ، ورفع انتاجية الزراعة ، لا سيما عن طريق اصلاح الزراعي . فالتصنيع ينبغي - كما ذكرنا قبل قليل - ان يفضي في الأجل الطويل الى الاستغناء عن استيراد وسائل الانتاج التي يمكن انتاجها محلياً . فهو ينصح اذن بتغيير في بنية الاستيراد الى جانب بنية تصدير غير متغيرة .

وفي حالة « اقتصاد حساس للاستيراد » فان المشكلة الاساسية تكن في القضاء على عجز ميزان المدفوعات ، الذي يكبح تقدم النمو .

وما دام الاستيراد هو العامل الذي يقيد النمو ، فان الاستراتيجية ستتجه الى الوصول بمعدل النمو الى حده الأقصى دون مساس بمستوى الاستيراد . « انها استراتيجية تؤدي الى تخفيض نصيب التجارة الخارجية في الاقتصاد

القومي » كما يصرح ساش . هذا من جهة ، ومن جهة اخرى يستهدف الجهد الاقتصادي زيادة التصدير . ويؤكد المؤلف ان هذه الاستراتيجية التي يوصي بها ليست نظرية في الاكتفاء الذاتي ولا التنكر للتخصص الاقليمي او العالمي . انها تقليص ، مؤقت ولكنه ضروري ، لدور العوامل الخارجية في الدخل القومي .

وينبغي التسليم ان معالجة ساش النهائية العامة للموضوع صحيحة ، وكذلك تحليله لكوابح النمو ، كما يبدو لنا ان فكرة لزوم تشجيع الانتاج الذي يحل محل التصدير صحيحة هي الاخرى . ورغم ان فكرة تخفيض معامل الاستيراد تبدو صحيحة بشكل عام ، فانه يبدو ان تحقيقها متعذر . وتحليل وضع بلاد « العالم الثالث » والتدهور المنتظم في مركزها في التجارة الدولية يبرران رأينا ، وقد يوحيان بالحاجة الى حلول جذرية . غير ان الصعوبة تكمن في انه بقدر ما تكون خطط التنمية التي تضعها البلاد المتأخرة طموحة ، يتسع برنامج التصنيع ويكون برنامج الاستيراد بالضرورة أوسع . ويتعذر التسليم اذن بأن إعادة بناء الاقتصاد بقصد تخفيض معامل الاستيراد يمكن ان تتم في الأجل القصير . ويبدو انه ينبغي ، في حالة البلد « الحساس للاستيراد » الاكتفاء فترة طويلة من الزمن بحلول مؤقتة والاقتراب تدريجياً من الحل المطلوب . وليس ما يثبت ان العالم يملك في الوقت الراهن حلولاً يمكن ان تحل بصورة كاملة محل العوامل الخارجية خلال عملية التنمية .

وفي اطروحة اخرى تتعلق بمستقبل التقسيم الدولي للعمل ، يفترض ساش بحق تغييراً في هذا التقسيم لصالح البلاد المتأخرة . وينطلق ساش من فرضية ان أسواق البلاد المتقدمة حالياً ، ستسد تدريجياً حتى تغلق عملياً في وجه « العالم الثالث » . وستدهور شروط البيع بالنسبة لهذه البلاد فيما يتعلق بالمواد الاولية والمنتجات نصف المصنوعة او المصنوعة على حد سواء . ويبحث ساش عن حل لهذه المشكلة في توسيع العلاقات التجارية والانتاجية بين البلاد المتخلفة فيما بينها وبينها وبين البلاد الاشتراكية . ومع تأييدنا لهذا الاقتراح

الذي يمكن ان يؤدي وحده في الأجل الطويل الى تغييرات دائمة في التقسيم الدولي للعمل الذي ترتسم ملامحه الجديدة ، فاننا نريد ان نلج على واقعة اخرى . ان البلاد المتخلفة ترتبط في الوقت الراهن ارتباطاً وثيقاً بأسواق البلاد الرأسمالية المصنعة ، وهذه العلاقات لا يمكن التخلي عنها بسهولة . والنتائج التي ينتهي اليها ساش فيما يخص امكانية التأثير على اسواق البلاد المتقدمة هي ، في نظرنا ، جد متشائمة . اذ لا يمكن تجاهل جهد المنظمات الدولية ، وضغط بلاد « العالم الثالث » والبلاد الاشتراكية والرأي العام في البلاد الرأسمالية المصنعة كثيراً . فهذا التقسيم الدولي الجديد للعمل لن يقوم إلا عبر تناقضات وتنازلات متبادلة . ومن الخطأ التخلي بسهولة عن سلاح القيود هذا ، الذي ينزع الى تشجيع صادرات البلاد المتخلفة في السوق العالمية . ونظراً لأن الحل لا يمكن ان يكون فورياً ، بل ينبغي تحقيقه عن طريق تنازلات يقدمها الشركاء الاقوى مركزاً فانه لا يحوز التقليل من قيمة دور الحلول المؤقتة . والنضال على صعيد منظمة الاتفاق العام للتعريفات والتجارة GATT وعلى صعيد الامم المتحدة واليادين الدولية الاخرى ذو أهمية عظيمة . ويبدو من الملائم بذل مزيد من الجهود من اجل قبول انتاج البلاد المتخلفة المصنوع ونصف المصنوع في السوق الرأسمالية للبلاد المتطورة . كما انه يترتب على البلاد الاشتراكية ، التي تتبع سياسة عادلة في قروض الاستثمار الممنوحة للبلاد المتخلفة ، ان تقبل في اسواقها بصورة متزايدة الانتاج الجاري المستورد من البلاد المتأخرة ، طبقاً لمبدأ ربط التصدير بالاستيراد في العلاقات التجارية المتبادلة . والقضية تتعلق اذن بتنظيم بعض أشكال الرقابة على العلاقات التجارية في السوق الدولية ، وما من شك في ان هذا الامر جزء من مجموعة الوسائل التي تستهدف تغيير التقسيم الدولي للعمل .

ويرى ساش ، فيما يتعلق بمستقبل العلاقات مع البلاد الاشتراكية ، ان الفريقين سيتجهان الى عقد اتفاقات طويلة الامد تقوم على خططهم للتنمية ، بما فيها التجارة الخارجية . وسيؤمن ذلك للفريقين الاستقرار الضروري .

وهذا المبدأ يطبق بصورة متزايدة في العلاقات التجارية بين بلاد
الفرقيين^(١).

ولنستشهد في صدد هذه المشكلة بكاليكي: « لقد استهدفت سياسة التصدير
التي اتبعت حتى الآن إزاء البلاد المتخلفة تصدير مجموعات صناعية ضخمة ،
ولكنها تهمل من جهة أخرى عقود المبادلات الطويلة الأمد ... وقد يكون
أقرب الى العدالة - فيما يبدو - ان يجري التركيز على عقود التصدير
والاستيراد الطويلة الأمد ، التي تعتمد على قروض قصيرة الأجل وطويلة
الأجل . وينبغي في الوقت ذاته ، قبول استيراد لا المواد الأولية وحسب ،
بل المنتجات المصنوعة ونصف المصنوعة ، من البلاد المتخلفة . وقد يكون
مفيداً ان يثبت في العقود المعروضة على البلاد المتخلفة لا كميات السلع
وحسب ، بل والأسعار أيضاً . إذ ان تصريف موادها الأولية بأسعار ثابتة

(١) يقدم ساش بعض الجداول لشبكة التجارة الدولية ، قام بإعدادها على اساس احصاءات
التجارة الدولية لعام ١٩٦٠ الصادرة عن منظمة الاتفاق العام للتعريفات والتجارة ، وهي تبين
« اتجاهات » النمو في العلاقات بين بلاد المجموعتين . ويتبين من هذه الجداول ان تصدير البلاد
المتخلفة باتجاه البلاد المتقدمة بلغ عام ١٩٦٠ ١٧٠٤ ٪ من مجموع التصدير العالمي ،
و ١٩٠١ ٪ بالاتجاه المعاكس . و ٧٠ ٪ من مجموع تصدير البلاد المتخلفة يتجه الى اسواق البلاد
المتقدمة وحوالي ٥ ٪ الى البلاد الاشتراكية . ومع ان أرقام التصدير في الاتجاهين بين البلاد
المتخلفة والبلاد الاشتراكية لا تتجاوز ١ ٪ من مجموع التصدير العالمي ، فان التصدير الى
البلاد الاشتراكية ارتفع من ٠٠٤ مليار دولار عام ١٩٥٣ الى ١٠٣٣ مليار دولار عام ١٩٦٠ ،
اي انه تزايد بنسبة ٢٣٢٠٥ ٪ ، بينما لم يتزايد مجموع تصدير البلاد المتخلفة في الفترة ذاتها
سوى ٢٧ ٪ . وفي الوقت ذاته ارتفع الاستيراد من البلاد الاشتراكية من ٠٠٤ مليار دولار ،
الى ١٠٢٤ مليار دولار ، اي ازداد بنسبة ١٨٢ ٪ ، بينما تزايد مجموع الاستيراد في البلاد المتخلفة
بنسبة ٤٥ ٪ واستيراد البلاد الاشتراكية بنسبة ٩١ ٪ . هذا النمو في العلاقات التجارية بين مجموعتي
البلاد لا يمكن تفسيره الا جزئياً بانخفاض مستوى نقطة الانطلاق . ومن الواضح انه يمثل اتجاهاً
طويل الاجل . (ساش ، المرجع السابق ، ص ٥٤ - ٥٥) . وبهنا ان نشير في الوقت ذاته
الى ان الأرقام المذكورة تؤكد ملاحظتنا فيما يخص صعوبات التغيير في التقسيم الدولي الراهن للعمل .

يكون بالنسبة للبلاد المتخلفة شرطاً أساسياً لتخطيط النمو في الأجل الطويل « (١) » .

وفما يخص نمو العلاقات التجارية داخل « العالم الثالث » تنجم الصعوبات عن تشابه بنية انتاجها . ويرى ساش ان التقارب ينبغي البحث عنه في جهودها المشتركة لاستبعاد وساطة البلاد المتقدمة في العلاقات الخاصة ببعض البلاد . ومع نمو التصنيع في بلاد العالم الثالث فإن طلبها على المواد الأولية سيزداد مما يفضي الى توسع الصفقات المتبادلة . ومن هنا نظرية تغيير جغرافية التصدير لستراتيجية في الأجل القصير وتنويع بنية الانتاج التجاري (المعد للتسويق) في الأجل الطويل .

المعونة الخارجية

إن مشكلات المعونة الخارجية معروفة جيداً في الغرب . ومع ذلك فإن وجهات نظر المؤلفين الاشتراكيين جديدة بالاهتمام بسبب اختلاف طريقتهم في دراستها . إن المعونة الفنية تدرس في الاطار الأوسع للمصادر الخارجية للتمويل ، كجزء من استراتيجية النمو في البلاد المتخلفة .

ان الدراسة الديناميكية لمشكلة المعونة الخارجية — في مسائل التعريف والتصنيف كما في مسائل الأدوار التي تنهض بها — تجري انطلاقاً من فرضيتين مسبقتين (المقابلة بين الاعتبارات النظرية والممارسة الاقتصادية) والبحث عن أشكال وأنماط للنمو غير تضخمية .

إن الاقتصاديين الاشتراكيين لا يرون ان المعونة الخارجية وتدفق رأس مال ما هما امر واحد . ولتقييم طبيعة المعونة ينبغي اولاً معرفة ما اذا كان البلد مانح المعونة يملك طاقات انتاجية فائضة . وتبعاً لهذا الجواب نجد انفسنا امام حالتين متباينتين :

(١) كاليكي : « ملاحظات حول الخطة الاقتصادية ١٩٦٩ - ١٩٧٠ » ، ١٩٦٤ .

فحين يملك بلد ما طاقات انتاجية حرة (غير مستخدمة) ، وهذا هو حال البلاد الرأسمالية عالية التقدم ، فان هذا البلد انما يساعد اقتصاده الخاص على بلوغ مستوى أعلى من النشاط الاقتصادي . والمعونة التي توضع تحت تصرف بلد آخر بشكل فائض تصدير ، انما تحدث آثار المضاعف في البلد مانح المعونة ، اي ان الدخل القومي الموزع ، هو ، بعد طرح حجم فائض التصدير ، اكبر من الدخل القومي المنتج . ومرد ذلك الى ان فائض التصدير يشغل طاقات انتاجية لم تكن مستخدمة ، فيزيد في وتيرة النمو ويرفع مستوى الاستخدام في ذاك البلد . مثل هذه المعونة لا تلقي اذن اي عبء على اقتصاد البلد مانح المعونة ، بل انها ، بالعكس ، تفيد كأداة مجدية في تحقيق درجة اعلى من الانتعاش . كما ان هذه المعونة لا تؤدي الى تضيق الفجوة بين نمو البلد الذي يمنح المعونة ونمو البلد الذي يتلقاها .

إلا ان الامر يختلف حين لا يملك البلد مانح المعونة طاقات انتاجية حرة (غير مستخدمة) ، وهو في معظم الاحوال وضع البلاد الاشتراكية . في هذه الحالة تؤدي المعونة الى إنقاص الدخل الاجالي المعد للتوزيع (الدخل القومي - التصدير + الاستيراد) بمقدار فائض التصدير .

ولكي يمكن اعتبار الوسائل التي توضع تحت تصرف بلد ما معونة حقيقية ينبغي ان تتوفر فيها الشروط التالية : اولاً - ان تساعد الموارد النقدية او السلع المقدمة على زيادة طاقة البلد المستفيد من المعونة على الاستيراد - بحيث تصبح أعلى من الطاقة التي كان يملكها مقابل تصديره الخاص . وثانياً - ينبغي ان تستخدم المعونة المقدمة لأغراض تحريك النشاط الاقتصادي وتسهم في زيادة الانتاج وزيادة استهلاك العمال . وأخيراً ينبغي ان يكون اسلوب سداد المعونة مفيداً اكثر من اسلوب تسديد القروض التجارية العادية .

. ويتعذر اعتبار وضع مقدار من المال متراكماً بالنقد المحلي وغير قابل للتحويل تحت تصرف بلد متخلف نوعاً من المعونة . وفي حال كون البلد المستفيد لا يملك طاقات انتاجية حرة (غير مستخدمة) فإن الموارد التي

تنفق تخلق طلباً إضافياً على وسائل الاستهلاك مما يحرك آلية التضخم . أما اذا وجدت - بالعكس - طاقات حرة فإننا نجد انفسنا امام تمويل بالعجز نموذجي ، ويؤدي بدوره الى خطر التضخم كما هو شأن الافراج عن موارد بالنقد المحلي .

تقييم المعونة الخارجية

يرى كاليفي ان تقييماً صحيحاً للمعونة الخارجية لا يمكن ان يتجاوز المسألتين التاليتين : ١ - هل تساعد المعونة على تحسين الوضع الاقتصادي للبلد وميزان مدفوعاته بشكل خاص . ٢ - ما هي وجهات استخدام المعونة المقدمة ، الاستهلاك ام الخدمات ام الاستثمارات ام للاستهلاك الترفي ؟ ويجب المؤلف بشكل لا يترك مجالاً للالتباس : ان الإفادة من المعونة تبلغ غايتها اذا زادت المعونة استهلاك السلع الدائنة الاستعمال . وهي ، بالعكس ، لا تحقق غايتها اذا شجعت استهلاك السلع الترفية . وبذلك فإن المعونة لا يمكن تقييماً إلا من خلال الدور الذي تقوم به في مجموع خطط تنمية البلد . ويترتب على ذلك ان المعونة يمكن ان تسهم في تقدم اقتصاد البلد المستفيد ، إلا انها يمكن ، في بعض الظروف ، ان تكبح النمو ، او تسبب ظاهرات نمو مآكر ، أي تعجيل تزايد الدخل القومي في الاجل القصير وتخفيض هذا الدخل في الاجل الطويل .

ويستكمل كاليفي ملاحظاته بصدد المعونة بملاحظة لها دلالتها . فبينوظيفتين اللتين تنهض بهما المعونة - داخلية واداة تراكم من جهة ، وخارجية في التجارة الخارجية من جهة اخرى - فان الوظيفة الثانية هي الاهم ، كما انها الاصعب تحقيقاً . وبينما يمكن تحقيق زيادة وتيرة نمو الاستثمارات بالطريق الداخلي والتراكم ، عن طريق سياسة ضريبة ملائمة وإصلاحات اجتماعية دون مساس بالاستهلاك ، فانه اصعب بكثير مقاومة الآثار السلبية في التجارة الدولية ، غير الملائمة لبلاد « العالم الثالث » .

القدرة على استيعاب المعونة

ما هو حجم المعونة الخارجية الذي يمكن لاقتصاد البلد المتخلف ان يستوعبه ويضعه في خدمة نموه ؟

ان العامل المقيد الأول هو قدرة البلد على تسديد ديونه . ومن الأمور الهامة إذن ان تكون شروط القرض ملائمة . وفي الحالة العكسية ، حين تتزايد القروض المعقودة سنة بعد أخرى ، وتصبح شروط التسديد أصعب فأصعب ، يضطر البلد المستفيد من المعونة الى تخصيص جزء متزايد باطراد من نقده الاجنبي الناجم عن تصديره للسداد . وهذا يؤدي بدوره الى تقليص قدرته على الاستيراد مما يفضي الى مأزق في تجارته الخارجية . وينتج عن ذلك ان المعونة المقدمة اذا لم تتوفر فيها الشروط المرغوبة فان تياراً مستمراً من القروض لا يمكنه ان يحل المشكلات الاقتصادية الحادة . ويؤكد كاليفي بحق ان القرض ليس إلا تسديد ، عن طريق التصدير ، مؤجل في الزمن^(١) . لقد أتيح لنا من قبل ان ندرس عقبات أخرى تصطدم بها التجارة الخارجية . وحسبنا ان نشير هنا الى واحدة منها ، تتجلى كعامل يحد هو الآخر امتصاص المعونة الخارجية : عدد الاطر الماهرة التي يملكها الاقتصاد . وينبغي إذن على البلد المستفيد من المعونة ان يشرع منذ البداية بتحديد حاجاته من الاطر الماهرة وتنسيق استثماراته الانتاجية مع الاستثمارات « البشرية » ، باعتبارها مكملاً للمعونة لا يستغنى عنه .

اشكال المعونة

يرى الاقتصاديون الاشتراكيون ان المعونة التي تقدم من الأموال العامة هي الافضل بالنسبة لبلاد « العالم الثالث » . فهي تجنبنا المظاهر السلبية التي ترتب على معونة المشروعات الخاصة ، ويمكن تركيزها على تنفيذ برامج

(١) كاليفي ، ساش ، المرجع سالف الذكر ، ص ٤٩ .

التنمية ، فضلاً عن ان المعونة الصادرة عن مؤسسات عامة لا تمنع البلد المستفيد من تشجيع القطاع الخاص في بلاده .

غير ان الامر يختلف بالنسبة للمعونة التي تقدمها رؤوس الأموال الخاصة الاجنبية . فكثيراً ما يتبين انها تتجافى مع الاهداف الرئيسية لاقتصاد البلد المستفيد ، المرسومة في برامج التنمية الموضوعة . ورغم تأكيدات الكثيرين من اقتصاديي الغرب على الإثر المفيد الذي يقوم به رأس المال الخاص للمشروعات المحلية ، فان الواقع يؤكد ان رأس المال هذا يتوجه باستمرار تبعاً لصالحه الاقتصادي الخاص .

وينظر عدد من الاقتصاديين الى الشكل المتعدد الاطراف للمعونة (من خلال المنظمات الدولية) على انه أفضل من الشكل الثنائي . ويتمسكون في هذا الصدد بحجة ان المعونة المتعددة الاطراف تخلو من الشروط السياسية ، التي تنفر منها البلاد المتخلفة . ولا ينكر الاقتصاديون الاشتراكيون المظاهر الإيجابية لجهد المنظمات الدولية ، إلا انهم لا يغفلون مزايا العلاقات الثنائية التي ستلعب لمستقبل مديد دوراً هاماً في العلاقات التجارية الدولية . وحسبنا ان نشير الى ان النظام الثنائي لا يقتضي وجود جهاز اداري مكلف ومعقد ، وانه ييسر تنسيق المهام الانتاجية بين الاطراف المتعاقدة ، في ضوء التخطيط الطويل الأمد ، وسوى ذلك .

غير ان أساس المشكلة لا ينحصر في الثنائية : معونة متعددة الاطراف أم ثنائية الطرف . ويبدي الاقتصاديون الاشتراكيون تحيزهم لشكل آخر من المعونة ، باعتباره اكثر فائدة للبلاد المتخلفة ، هو المعونة عن طريق التجارة ، ويقصدون بهذا التعبير مجموعة الوسائل التي تهدف الى تحسين شروط التجارة (حدود التبادل) ، وفتح أسواق اضافية للتصدير .

ان المعونة عن طريق التجارة يمكن ان تتم في نظام ثنائي او متعدد الاطراف . وفيما يخص الحلول على المقياس الدولي فمعروفة جهود الأمم المتحدة والهيئات المتخصصة بتثبيت اسعار المواد الاولية وتغيير جغرافية التجارة

الخارجية لمصلحة « العالم الثالث » . وهذه الجهود ، على تواضعها ، تشير الى سلامة الاتجاه الذي يبذل فيه الجهد ، الذي سجل بعض النجاحات .

وفما يتعلق بالعلاقات التجارية الثنائية ، فان الاقتصاديين الاشتراكيين يقترحون شكلين للعقود ، بقصد جعل التخطيط للأجل الطويل أمراً ممكناً وتسهيل عمليات التكامل بين البلاد المتخلفة : أ - عقود تصدير لعدة سنوات بأسعار ثابتة . ب - اتفاقات تخصص ، يطلق عليها مجازاً « تقسيم العمل حسب القطاعات » .

وتشمل العقود لعدة سنوات مبدئياً المنتجات التي تصدرها بصورة تقليدية البلاد المتخلفة ، وتحدد كميات السلع المصدرة لقاء أسعار ثابتة او مثبتة جزئياً ، وفقاً لسم تقلب الأسعار يوضع مقدماً . مثل هذه العقود تتيح للمخطط ان يتخذ قرارات الاستثمار المناسبة لأجل قصير او طويل ، انطلاقاً من حجم وقيمة الانتاج ، وكذلك من التصدير المقبل المعروفة بصورة دقيقة نسبياً . وتنطوي معرفة الاتجاهات المتوقعة في التجارة الخارجية على أهمية ذات شأن لتحديد حجم وبنية الانتاج والتصدير .

ويذهب كاليكي الى ان تقلبات الاسعار تضعف اقتصاد بلاد «العالم الثالث» ، بحيث انه من الأفضل لها ان تتنازل عن الأرباح التي تنجم من ارتفاع محتمل في الاسعار (تغيرات ملائمة في شروط التبادل) ، غير مؤكد أصلاً ، مقابل المزايا الفعلية التي ينطوي عليها تثبيت الأسعار الذي يتيح إقامة السياسة الاقتصادية في الأجل الطويل على أرض صلبة . ان سلامة هذه الاطروحة الجريئة وُبعد نظرها يصبحان واضحين اذا حللنا تقلبات « شروط التبادل » في فترة طويلة ، والتي تكشف حتى الآن الحسائر الجدية التي تحملها « العالم الثالث » .

ان خطر المقترحات المتعلقة بتثبيت الاسعار في ان تصبح امراً واقعاً هو أكبر في اطار الاتفاقات الثنائية منه في اطار المحاولات التي تجري على المقياس العالمي . كما ان هذه الاتفاقات الثنائية ستترتب عليها آثار مخففة بالنسبة

لتقلبات اسعار بعض السلع في الاسواق العالمية ، وتخلق بذلك مقدمات لحلول أعم وأشمل .

لقد أثار الاقتصاديون البولونيون مشكلة الاتفاقات الخاصة بتقسيم العمل حسب القطاعات في مؤتمر التنمية والتجارة للأمم المتحدة عام ١٩٦٤ . ويتعلق الأمر بمشاورات ثنائية بين ممثلي فروع صناعية معينة ، يمكن على اساسها إعداد اتفاقات طويلة الاجل ، تحدد التوريد المتبادل للمواد الاولية ، والمنتجات نصف المصنوعة والمصنوعة وتجهيز التثمين ، وهذه التوريدات لا يشترط فيها بالضرورة ان تكون متوازنة . ويفترض ان تلعب هذه الاتفاقات دوراً في إقامة صناعات جديدة لخلق تخصص عقلائي بين بعض البلاد على اساس الموارد المتاحة . وما هو أهم من ذلك ان الاتفاقات موضوع البحث اذ تقدم حلاً مرضياً لمشكلة الاسواق (المنافذ) الحادة ، تشجع عملية التكامل الاقتصادي بين بلاد كانت حتى الآن غير متكاملة بشكل مصطنع . وعلى هذا الاساس يمكن وضع خطط تنبؤية للتنمية لبلاد ومناطق بأسرها . ولا حاجة بنا لأن نضيف الى ان تقسيم العمل حسب القطاعات ينطوي على أهمية خاصة حيثما يصطدم سير الانتاج في بلاد «العالم الثالث» ، بعقبة منتشرة على نطاق واسع ، هي التي تطرحها مشكلة حجم الانتاج .

الفصل السادس :

نشاط الدولة والقطاع العام

إن عمليات تشكُّل تنظيم الدولة في البلاد المتخلفة لم تتم بعد . وتحت انظارنا تظهر بنى اجتماعية وبنى للدولة جديدة ، تختلف عن بنى البلاد الرأسمالية السابقة وعن بنى البلاد الاشتراكية ، والتي تقدم في ذاتها ، وفي الوقت ذاته ، مجموعة واسعة من الحلول المتنوعة . والتغيرات المستمرة والتطورات العنيفة في هذه البنى تؤكد لنا صحة الزعم بأن عملية تشكُّل معظم هذه الدول لم تتم .

إلا ان جهاز الدولة ، رغم كل هذه الصعوبات ، له دور هام ينبغي ان ينهض به للتغلب على الركود الاقتصادي وتحريك النمو الاقتصادي . ويرسم الاقتصاديون الاشتراكيون هذه المهمة للدولة بالذات ، سواء في المجال الاقتصادي كنظم لعمليات الانتاج والتخطيط ، او في مجال الاصلاحات الاجتماعية التي توفر الشروط (التنظيمية) المؤسسية للتنمية .

وإسناد الاقتصاديين الاشتراكيين هذه المهمة الخاصة الى الدولة يصدر عن اقتناع بأن النمو المعجل لا يمكن تحقيقه في بلد متأخر عن طريق آلية التراكم الخاص والسوق . وهذا ما يبرهن على صحته ماضي هذه البلاد ، إذ كان رأس المال الخاص يكبح عملية النمو ويشوهها .

ان عدم جدوى التراكم الخاص في حال البلدان المتخلفة لا يفسر بالسعي وراء الربح وحسب . فأهم من ذلك في مثل هذه البلاد هو عدم وجود قوى اخرى غير الدولة قادرة على تشجيع النمو . وفعلًا فإن تغييراً في الشروط العامة للنمو قد حدث في الوقت الراهن ، بالنسبة لما كانت عليه في الماضي . وهذه الشروط بالذات هي التي تجعل من المتعذر حل مشكلات نمو « العالم الثالث » في الأجل الطويل بصورة عفوية وسريعة . وإذا أردنا ان يكون التقدم سريعاً ومجدياً فلا غنى عن تبني استراتيجية جديدة .

خصائص التنظيم الجديد للدولة

جرت في السنوات الاخيرة محاولات في ادب البلاد الاشتراكية لتحليل طبيعة البنى الجديدة للدولة في بلاد « العالم الثالث » وسماتها المميزة . وهم يستخدمون على سبيل المقدمة النهائية للانطلاق ، كما اشرنا من قبل ، فرضية الطابع الخاص لهذه البنى الجديدة ، التي تختلف عن البنى التقليدية الرأسمالية والبنى الاشتراكية على حد سواء . ويترتب على هذه الفرضية النتائج التالية : ان الاقتصاديين الاشتراكيين لا ينظرون الى النظام الراهن في معظم البلاد المتخلفة على انه نظام اشتراكي ، ولو اعتبرت هذه البلاد نفسها اشتراكية ، باستثناء تلك البلاد التي سلكت حقاً طريق الثورة الاشتراكية . ففي بعض الحالات يتعلق الأمر ببلاد سلكت طريق التحولات والاصلاحات الاجتماعية ، وتنزع الى ان تبرز على هذا النحو موقفها الجذري ، وكذلك اتجاهها نحو طريق للنمو غير رأسمالية . ويلاحظ المؤلفون الاشتراكيون عدم بلوغ الشروط الموضوعية والذاتية النضوج اللازم لتحقيق الاشتراكية في هذه البلاد من « العالم الثالث » . ان التحولات الاشتراكية رهن بمجموع الظروف الداخلية والخارجية ، وبميزان القوى الاجتماعية ، وهذه البلاد المتخلفة تجد نفسها على عتبة اتخاذ القرارات السياسية ، بل وفي منتصف الطريق ، وهذه الحيرة السياسية تفاقم الطابع غير المحدد للعامل التنظيمي . ولن يتضح الشكل النهائي لنظمها السياسية والاجتماعية إلا مع نموها المقبل .

وفي احوال اخرى يستخدم تعبير « الاشتراكية » في وصف النظام تجاوزاً - وقد يكون ذلك بسبب تأثير جاذبيتها على الجماهير - ، وهذا التعبير يخفي محتوى مختلفاً كلياً . ويرى المؤلفون الاشتراكيون ان هذه المذاهب تستمد نشوءها من اصول تتعلق بالاشتراكية الطوباوية او المذاهب الاشتراكية - الديموقراطية او ألوان مختلفة من التكافل الاجتماعي .

كما ان الاقتصاديين الاشتراكيين لا يرون تماثلاً بين نظام الدولة في بلد متخلف وبين رأسمالية الدولة كما توجد في البلاد المتقدمة كثيراً . وبين التحليل العميق في هذه الحالة ايضاً خطأ اية محاولة لوضع بين مجموعتي البلاد هذه على صعيد واحد . ان الطابع الخاص لرأسمالية الدولة في بلد متخلف (ونحن نستخدم هذا التعبير لإبراز أهمية دور الدولة) ينجم قبل كل شيء عن الشروط التاريخية التي تحيط ببداية الوجود السياسي لبلاد « العالم الثالث » وانطلاقها في طريق التنمية .

ويلاحظ المؤلفون الماركسيون كون هذه البلاد محرومة من طبقة رأسمالية كبيرة العدد وقوية اقتصادياً . والرأسماليون في البلاد المتأخرة ، خلافاً لما عليه الحال في البلاد المتقدمة حالياً ، ليسوا حريصين على تحقيق التنمية الاقتصادية لبلدهم ولا يميلون الى الادخار بل يبدون ميلاً متطرفاً الى الاستهلاك ويظلون مرتبطين بالمالكين العقاريين ويقلدونهم في طراز حياتهم .

ان الدور الذي ينبغي على الدولة ان تقوم به يختلف عن دور الدولة في بلد متقدم كثيراً . وخلافاً لما حدث في الماضي في البلاد المتقدمة ، فان الدولة لا يمكن ان تكتفي باقامة الشروط الملائمة للنمو ، بل ينبغي عليها ان تأخذ على عاتقها مهمة تنظيم عملية النمو بكاملها ، وتشكيل النموذج الاقتصادي الملائم للبلد ، وتوجيه الاستثمارات ووضع سلم الاولويات وان تصبح المنظم الاقتصادي الاكبر في البلد . فالقضية اذن ان يكون نشاط الدولة قادراً على ان يمتلىء بمحتوى اقتصادي واجتماعي جديد .

ان الآراء المبنية آنفاً ذات طابع مبدئي ، فهي ليست سوى خطوط

لنموذج ينبغي تحقيقه . والواقع اننا نجد في « العالم الثالث » أوضاعاً غير متجانسة ويصطدم تطبيق النموذج بعقبات عديدة . ومع ذلك فان الاتجاه الى اقامة الاستراتيجية الاقتصادية على نشاط الدولة المتزايد في بلد متخلف هو واقع ثابت . وفي كثير من بلاد « العالم الثالث » ، كبر دور الدولة الى حد بعيد ، فأصبحت الدولة هي المحرك لاعمال تقدمية عديدة في مجال السياسة الاجتماعية والاقتصادية . ويتجلى ذلك في المنجزات الاقتصادية ، كما يتجلى في المكتسبات في مجال التعليم والعلم والتقدم العام للمجتمع . ولو ان هذا لا يعني أبداً ان الظواهر سلبية لا وجود لها ، وسنعود الى بحثها فيما بعد .

دولة الديمقراطية الوطنية

يطلق بعض الاقتصاديين الاشتراكيين على التنظيم الجديد للدولة في البلاد المتخلفة اسم : نظام الديمقراطية الوطنية . والصيغة الاقتصادية لرأسمالية من نوع خاص للدولة تكمل هنا بصيغة سياسية ، هي الديمقراطية الوطنية . وفي تحليل هؤلاء المؤلفين لطابع الدولة ، يبرزون دور البورجوازية الوطنية التي تمسك بمقاييد السلطة وتنفذ برامجها السياسية الخاصة ، متحالفة في أغلب الاحوال مع طبقات اخرى ، لا سيما الطبقة العاملة والفلاحية . ويدل على ذلك الموقف المتردد والحلول الجزئية للاصلاحات الاقتصادية والسياسية الجارية وعدم استقرار العلاقات السياسية ، وتقلبها باتجاه حلول متباعدة مع تعاضل النمو .

بيد ان تجربة النمو الاقتصادي في هذه الدول الغنية تبين ان البورجوازية الوطنية ، رغم طابعها المتردد ، تقيد بالتدريج رأس المال الاجنبي وحجمه المطلق أو النسبي بحيث يتقلص دوره في الاقتصاد .

ويقدم الاقتصادي السوفييتي ميرسكي بعض المقترحات الى دولة الديمقراطية الوطنية . ويحدد مهامها على النحو التالي ^(١) : أولاً ، ينبغي على الدولة ، مع

(١) G. Mirski : « طرق التنمية امام البلاد المتحررة » ، ١٩٦٣ .

احتفاظها بسلطة مركزية، إقامة المقدمات للإصلاحات الاجتماعية الديمقراطية التي يفترض فيها ان تتيح تعبئة اغلبية السكان . وهذه الدولة ينبغي عليها في الوقت ذاته ان تتخلى عن أساليب الحكم التي اقامتها النظم الاستعمارية السابقة، وان تدافع باصرار في مجال السياسة الخارجية عن استقلالها السياسي والاقتصادي . وبعبارة أخرى فان دور الدولة يقوم على العمل على انتصار الثورة ضد الاقطاع في الداخل وضد الاستعمار في الخارج .

ويذهب ميرسكي الى ان دولة الديمقراطية الوطنية وقوتها الرئيسية ، البورجوازية الوطنية، عاجزان عن تحقيق هذه المهام بصورة حازمة . ويبيدي ميرسكي تشاؤمه فيما يتعلق باستعداد البورجوازية لتقديم تنازلات والتخلي عن مواقعها الاقتصادية، لمصلحة الامة . ان هذه البلاد ، يمكن ان تحقق ، بقيادة البورجوازية ، بعض النجاحات ، « ... ولكنها ستكون عاجزة عن حل المشكلات الجسيمة للقضاء على حالة التخلف » .

ان واقع بلاد «العالم الثالث» يكشف لنا عن تنوع في مواقف البورجوازية الوطنية، بدءاً من اتخاذ موقف جذري وديمقراطي الى موقف محافظ متناقض مع المصالح الوطنية . ويزيد الوضع تفاقماً بسبب الصعوبات الضخمة التي تواجه الحكام حين يريدون تنفيذ برامجهم مكرهين ، تحت ضغط العوامل الداخلية والخارجية .

ان الانقلابات العديدة ذات النموذج العسكري (كما في سنوات ١٩٦٦ - ١٩٦٧ في البلاد الافريقية) ، التي تستمد منشأها من تدخل البلاد المستعمرة السابقة ومن تدمير السكان ، تقضي على أي امل بتحقيق استقرار اقتصادي وتفرق البلاد في لجة التضخم . كما يتولى مقاليد الحكم احياناً أناس تنقصهم الخبرة اللازمة لقيادة سفينة الدولة. وهذا لا يشجع هو ايضاً على تغيير نفسية الجماهير باتجاه التقدم الاجتماعي والاقتصادي .

ومن جملة الظواهر الشديدة السلبية استقطاب طبقي سريع لا يرتكز الى رضى المجتمع في بعض بلاد «العالم الثالث» . اذ نلاحظ فيها نمواً مفرطاً لنخبة

تترجع على رأس السلطة ونخبة من البيروقراطية الادارية على حساب الفلاحين وبروليتاريا المدن. وأكثر ما يلفت النظر في هذه الظاهرة ان الفئات الاجتماعية التي تثرى لا يرجع تقدمها احيانا الى نشاط انتاجي يفيد منه الاقتصاد بكامله، بل الى مجرد انتمائهم للفئة البيروقراطية ، هذا الميل الى استقطاب المجتمع على حساب الطبقات الدنيا يكبح النشاط الاجتماعي والانتاجي للبلد .
وللتنافس بين الكتلتين - الرأسمالية والاشتراكية - حول «العالم الثالث» اهميته .

ويذهب ميرسكي الى ان سياسة البلاد المستعمرة السابقة تنزع الى عزل «العالم الثالث» عن النظم الاشتراكية . ومرد ذلك الى أسباب ذات طابع اقتصادي (التردد في التخلي عن مناطق النفوذ السابقة)، وأسباب ذات طابع سياسي (كالخوف من نفوذ البلاد الاشتراكية) ، خصوصا وان العلاقات بين «العالم الثالث» والعالم الاشتراكي اصبحت نشيطة بصورة متزايدة منذ عشر سنوات .

ان العلاقات مع البلاد الاشتراكية ذات مدلول مزدوج بالنسبة لبلاد «العالم الثالث» . اولاً ان الكتلة الاشتراكية تمثل من الناحية الاقتصادية ، في نظر «العالم الثالث» مثال جهد ناجح في مجال التصنيع ، وبصورة أعم للقضاء على حالة التخلف . ولهذا تلاقي الأفكار والنظريات الاقتصادية صدى قوياً في البلاد المتخلفة . وهذه البلاد ، مع بقاءها في إطار النظام الرأسمالي ، تتطلع نحو تجربة (خبرة) البلاد الاشتراكية وتستخدم اساليبها المختلفة لتحقيق التنمية الاقتصادية ^(١) .

وثانياً ان البلاد الرأسمالية ، ازاء توثق العلاقات بين البلاد الاشتراكية و «العالم الثالث» ، تبدي استعدادها لتقديم تنازلات سياسية واقتصادية في

(١) نجد في الادب الاقتصادي مفهوم الطريق اللارأسمالية او الاقتصاد المختلط الذي يفترض استخدام استراتيجية تقوم على المناهج الاقتصادية الرأسمالية والاشتراكية على حد سواء .

صالح الدول الناشئة . والتجارة مع البلاد الاشتراكية تدعم مركز البلاد المصدرة للمواد الاولية ، وتخفف البلاد الرأسمالية شروط الاقراض وتقدم معونة اقتصادية ، وعلى الصعيد السياسي تغمض عيونها عن حياد هذه البلاد . وهكذا فإن مجرد وجود الكتلة الاشتراكية يكون نوعاً من المعونة غير المباشرة للبلاد المتحررة حديثاً .

السمة التعددية لقطاعات الاقتصاد

سبق لنا ان اشرنا الى ان الاقتصاد المتخلف غير متكامل وغير مندمج، وتوجد فيه بنى اقتصادية مختلفة مترامية العلاقات فيما بينها او غير مترابطة ببعضها . وقبل ان نقوم بتحليل نشاط الدولة يحسن بنا ان نصف القطاعات الرئيسية في هذا الاقتصاد .

يميز كليل ثلاثة قطاعات اجتماعية - انتاجية : القطاع الطبيعي ، او شبه الطبيعي ، وقطاع السوق الداخلية ، وقطاع التصدير ^(١) . ويذهب هذا المؤلف الى ان هذا التقسيم يأخذ في نظر الاعتبار السمات المميزة لكل من هذه القطاعات ، أي مستوى التقنية وأشكالها والقوى الاجتماعية وعلاقاتها الاجتماعية - الانتاجية . إلا انه يلاحظ ان هذه القطاعات لا تتجلى بشكل نقى (خالص) وإن بعض البنى تختلط وتتشابك فيما بينها .

والقطاع الطبيعي ينتج مبدئياً ليشبع حاجاته الخاصة . ويقتصر الجزء المعد للتسويق على نسبة ضئيلة الاهمية . ادوات العمل بدائية ، والتراكم لا يذكر . ونجد في هذا القطاع ظاهرة اكتظاظ السكان ، مما يفسر انخفاض انتاجية العمل ، وقلة مهارة المستخدمين والنفور من وسائل الانتاج الحديثة .

(١) J. Kleer : «بداية النمو الاقتصادي»، فرصيا ، ١٩٦٣ ، وينبغي ان نلاحظ وجود تصنيف آخر للقطاعات في الادب الغربي، كتقسيمها الى قطاع طبيعي وقطاع نقدي (تبعاً لمعيار انتشار الاقتصاد النقدي) . او الى قطاع تجميع وقطاع استهلاك (تبعاً لوجود طبقتين تمثلان بواعث مختلفة لنشاطها) .

ويتميز قطاع السوق الداخلية بتقنية انتاج متميزة . وسمته المميزة هي ضعف الحافز الى الاستثمار ، بسبب ضيق السوق وانعدام الحوافز لتحديث الانتاج . ويرتدي هذا القطاع طابعاً رأسمالياً (بصرف النظر عن الحرفيين الذين هم جزء منه) إلا انها رأسمالية من نوع خاص ، خاصة بالبلاد المتخلفة غير القادرة على التوسع إلا في حدود ضيقة ، وطبقة رأسمالية ضعيفة اقتصادياً .

وقطاع التصدير ، وهو أحدث هذه القطاعات ، ذو طابع رأسمالي ، رغم احتوائه على عناصر من البنى السابقة للرأسمالية . انه يكون نوعاً من « جيب » معزول من الناحية العملية عن القطاعين الآخرين . انه ينتج من اجل التصدير ، فهو اذن اكثر ارتباطاً باقتصاديات وصناعات البلاد التي تستورد انتاجه ، ويكون في حالة تبعية ازاءها . وينجم عن ذلك أثران : اولاً ، الارباح التي تتراكم فيه لا توجه لغايات التثمين في القطاعات الاخرى من الاقتصاد . وثانياً ، انه حساس لتقلبات الدورة الاقتصادية في البلاد المستوردة . وفي قطاع التصدير هذا تتجاوز الاجور متوسط الاجور في القطاعات الاخرى ، وإنتاجية العمل فيه اكبر ، ومعدل الارباح مرتفع بشكل خاص . غير ان الارباح يعاد تصديرها الى الخارج ، وما يبقى منها يستخدم في الاستهلاك الترفي .

ان تحليل القطاعات الثلاثة في هذا الاقتصاد تبرهن انه ما من واحد منها قادر في الواقع على تحريك نمو البلد وتنفيذ استراتيجية للتنمية . في هذا الوضع يترتب على الدولة القيام بدور خاص وان تقيم قطاعاً عاماً بقصد تعجيل نسق النمو .

رأسمالية الدولة

يطلق بعض الاقتصاديين على هذا التنظيم الجديد للدولة : رأسمالية للدولة ، من نوع خاص .

ويقول اوسكار لانج : « يمكن القول ان التثمين العام وإقامة قطاع مؤمم ذي طبيعة رأسمالية للدولة يمثل ، بالنسبة لوضع التأخر الاقتصادي السابق ، خطوة الى الأمام تخطوها البلاد المتخلفة . ان احداث قطاع رأسمالي للدولة ، عن طريق التثمين العام ، يعني نوعاً من التصنيع ونمواً اقتصادياً عاماً ما كان ليحدث بغير هذا الطريق . كما يتضمن احداث هذا القطاع تقليص تبعية الرأسماليين الوطنيين ازاء رأس المال الاحتكاري الاجنبي ، وتحرير البلد الى حد ما من سيطرة الامبريالية . لهذا السبب يعتبر نمو رأسمالية الدولة ، في مجموعه ، ظاهرة تقدمية » (١) .

ففي البلد المتخلف ، حيث نجد انفسنا امام نقص رؤوس الاموال ، وحيث البنية الرأسمالية ضعيفة او لا وجود لها تقريباً ، فان رأس المال لا يلعب دوراً مشابهاً للدور الذي يلعبه في بلد مصنع . ولذلك فان الدولة تستطيع ، بالاستناد الى الثروة القومية واليد العاملة الموجودة ، تعجيل النمو الاقتصادي ، وإقامة قاعدة تقنية — انتاجية تكون اساساً للنمو العام للبلد .

ويرى الاقتصادي البولوني ساش ان رأسمالية الدولة ، كوسيلة لتعجيل النمو ، ينبغي بحشها لا كبديل عن الاشتراكية ، بل كبديل عن طرق أخرى ممكنة للانتقال من النظام القطاعي الى النظام الرأسمالي . ويقول : « وحين لا يكون التمايز الطبقي كبيراً وحيث لا تقوم الدولة بدور اداة سيطرة للبورجوازية أو للقطاعيين بسبب نشوئها نتيجة لنضال تحرير وطني ، يمكن لرأسمالية الدولة ان تعجل بصورة مجدية عملية النمو الاقتصادي » (٢) .

ان دور الدولة كحافز يتجلى في مبادرات عديدة . اولاً عن طريق تعبئة الموارد لغايات استثمارية منتجة . وتأمين رؤوس الاموال الاجنبية واحد من

(١) O. Lange : « بعض مشكلات التخطيط في البلاد المتخلفة » ، المؤلفات الاقتصادية والاجتماعية ١٩٣٠ - ١٩٦٠ ، فرصوفيا ، ١٩٦١ ، ص ٢١٣ .

(٢) ساش ، قطاع الدولة والنمو الاقتصادي ، فرصوفيا ، ١٩٦١ ، ص ٨٦ - ٨٧ .

اشكال هذه التعبئة . ويقوم هذا التأمين على نقل ملكية المصارف الاجنبية الى الدولة واقامة نظام مصرفي وطني^(١) . كما انه يتناول مجال التجارة الخارجية^(٢) ؛ والممتلكات الاجنبية في مجال الخدمات العامة ، ووسائل المواصلات والاتصال^(٣)، وكذلك رؤوس الاموال المثمرة في صناعة استخراج وتحويل الثروات الطبيعية لهذه البلاد^(٤) .

ومن اشكال تعبئة الموارد تحديد مستوى أرباح الشركات الاجنبية وامكانات تحويل رؤوس الاموال الى الخارج عن طريق فرض الرقابة على المبادلات الخارجية^(٥) .

والى جانب التأمين ومكافحة هروب الارباح ، فان السياسة الضريبية تعتبر من جملة الادوات التي يمكن ان تستخدمها الدولة في تعبئة الوسائل لأغراض التراكم .

(١) في الهند جرى تأميم المصرف الاحتياطي في ١٩٤٨/٧/١ ، والمصرف الامبراطوري في ١٩٥٥ . وفي اندونيسيا أمم مصرف جاوا في ١٩٥١ ، وفي مصر شمل التأمين المصارف الانجليزية والفرنسية وشركات التأمين والمؤسسات المالية الاخرى .

(٢) في بورما مثلاً ، حوالي ٧٠ ٪ من التصدير و ٤٠ ٪ من الاستيراد في يد الدولة .

(٣) أمت السكك الحديدية في الأرجنتين وتايلند وسورية والهند واندونيسيا وبورما ولبنان وسيلان . وأعلنت الهند واندونيسيا احتكار الدولة للملاحة البحرية وأمتا شركات النقل الجوي . وفي ١٩٤٨ أمت بورما شركتي ملاحية انجليزيتين كانتا تحتكران كل النقل النهري في البلد . وفي ١٩٥٦ تملك الدولة مرفأ كولومبو .

(٤) لنذكر على سبيل المثال ان الهند أمت منجم الذهب الواقع في مقاطعة منصور ومنجم الماس في بورما . وفي كانون الاول ١٩٥٨ أصدر البرلمان الاندونيسي قانوناً بتأميم جميع الشركات الهولندية . وفي بوليفيا أمت صناعة الرصاص .

(٥) مما له دلالة في هذا الصدد الاتفاقات التي عقدت في سنوات ١٩٥٠ - ١٩٥٣ بين حكومات البلاد المنتجة للنفط وشركات النفط الاميركية والانجليزية الكبرى ، وأخذ فيها مبدأ توزيع الارباح بالتساوي . الا ان الاقتصاديين السوفيات يبرهنون ان شركات النفط لا تدفع في الواقع اكثر من ٢٥ - ٣٠ ٪ من ارباحها .

وثانياً - ان دور قطاع الدولة كحافز يتجلى في توجيه سياسة التثمين توجيهها ملائماً من زاوية حاجات الاقتصاد بمجموعه . ويتعلق الامر بالدرجة الاولى بالاستثمارات في البنية التحتية التي ، وان تكن كثيرة التكاليف ، لا غنى عنها ولا ينهض بها رأس المال الخاص . وهذه الاستثمارات تحدد احياناً استثمارات اخرى في الفروع المختلفة للصناعة . وفي الزراعة يمكن ان يتجلى التوجيه الملائم للاستثمارات في شكل إعداد الاراضي للزراعة وتوريد الاسمدة الكيماوية والتنظيم العقلاني لنظام الري والتحضير العام لشروط الاصلاح الزراعي^(١) . وسنعود الى تحليل تفصيلي اكثر للمبادرات حين نبحث دور القطاع العام ومهامه .

القطاع العام

لم يعد المؤلفون في الادب الاقتصادي الغربي ينفون الحاجة الى قطاع الدولة. إلا ان النقاش يدور حول مشكلة قوته ومداه ، ومسألة الدور الذي ينبغي ان ينهض به ، واتجاهات التنمية التي يسلكها ، وكيف ينبغي ان يعمل . كما يدور الخلاف حول مسألة العلاقات المتبادلة بين القطاع العام والقطاع الخاص. وفي هذا الصدد تفترق الطرق بين الاقتصاد الغربي والاقتصاد الشرقي ، ويقدم كل من المذهبين حلوله الخاصة . ومن الواضح ان كل فريق ، على ما بين مؤلفي كل فريق من تولونات وتباين ، يستند الى تجاربه التاريخية الخاصة ، متخذاً

(١) يذكر ف.ب. سينغ V.B. Singh في مقال : « تحليل الخطة الخمسية الاولى والثانية » في مجموعة (مشكلات الهند الاقتصادية والاجتماعية) ، فرصوفيا ، ١٩٦٠ ، ص ١٥٧ الوقائع التالية : ري حوالي ١٦ مليون فدان من الاراضي ، اعادة بناء ٤٣٠ ميل وبناء ٣٨٠ ميل من السكك الحديدية ، بناء عدد من الطرق وتوسيع مصالح النقل ، واخيراً زيادة طاقة المحطات الكهربائية من ٢٠٣ مليون كيلو واط ساعة الى ٣٠٤ مليون كيلو واط ساعة . وهذه الارقام جميعاً تخص الخطة الخمسية الاولى التي تغطي سنوات ١٩٥٠ / ١٩٥١ - ١٩٥٥ / ١٩٥٦ ، وقام بهذه الاستثمارات القطاع العام. ويبرز المؤلف مشكلة الاولويات في التثمين ودور الحافز الذي يلعبه قطاع الدولة للاقتصاد الهندي بمجموعه .

كنموذج اما اشكال رأسمالية الدولة الاحتكارية او طرق التصنيع الاشتراكي .

ان المذهب الغربي يضع في المقام الاول نمو القطاع الخاص بالنسبة للقطاع العام ، بينما يشدد الاقتصاديون الاشتراكيون على هيمنة القطاع العام ، سواء كان فيما يتعلق بتقدم الانتاج ، وهو ما سبق ان أشرنا اليه ، او من حيث زيادة الاستخدام . ان الدولة متحررة من وجوه الضعف التي تميز رأس المال الخاص في البلاد المتخلفة . فهي لا ينبغي ان تتوجه بباعث المردود ، بل تستطيع ان تتخذ قرارات تتمشي مع مصالح الأمة . وما دامت معظم الاستثمارات الجديدة يجري في القطاع العام فانه يحدث مجالات عمل ودخولاً جديدة . ونشاطها الاقتصادي امر سهل لأنه منتج وفي الوقت ذاته مشتر لإنتاجه الخاص . وهذا يلعب دوراً كبيراً في حال سوق الاستهلاك الضيقة في المرحلة الاولى ، لأن الدولة باعتبارها تنتج سلعاً استثمارية لا تتأثر بهذا السوق (١) .

ويمكن لقطاع الدولة أن يستخدم اشكال التصنيع المعجلة المستخدمة في الاقتصاد الاشتراكي ، وهو ما لا يمكن للقطاع الخاص ان يقوم به . وأخيراً فان قطاع الدولة يستطيع حفز بقية القطاعات ، وأن يخلق بصورة مباشرة عن طريق مشترياته الخاصة ، او بصورة غير مباشرة عن طريق الدخول الشخصية التي يوزعها ، طلباً اضافياً ويوسع بذلك سوق السلع الاستهلاكية التي ينتجها القطاع الخاص .

وبذلك يتيح نشاط القطاع العام الاقتصادي إمكانية وضع كل الوسائل في خدمة برنامج مشترك يقوم على اولويات تبعاً للحاجات المحددة لبلد معين . ويعمل ياسنكي هذه الاطروحة بشكل مقنع . ويسوق الحجج التالية ، في كتابه الذي سبق ان استشهدنا به :

(١) لانج ، المرجع سالف الذكر ، ص ٢١١ .

- ١ - تتمتع مشروعات الدولة بأكبر الإمكانيات لتحقيق تراكم رأس المال، الذي يتيح استخدامه في الانتاج زيادة سريعة في الاستخدام .
 - ٢ - تستطيع الدولة استخدام أداة التخطيط ، مما يتيح تحديد النسب الملائمة من زاوية المصالح الاجتماعية وتوزيع النفقات بين مختلف فروع الصناعة .
 - ٣ - ويمكن للدولة ايضاً ان تقوم باختيار تقنيات الانتاج الملائمة في ضوء الحاجات الاجتماعية .
 - ٤ - يمكن للدولة ان تتحمل وتمول المشروعات الأقل مردوداً ، وكذلك المشروعات التي تعاني خسارة ، حتى يتم تقويتها اقتصادياً . وهذا امر هام فيما يتعلق باستخدام فوائض اليد العاملة .
 - ٥ - يمكن للدولة ان تأخذ بسياسة اسعار ملائمة إزاء منتجات الصناعات الاساسية (الفحم والفولاذ والطاقة الكهربائية والآلات ومواد البناء) ، مما يفسح بدوره المجال للنشاط الاقتصادي في المشروعات الصناعية المتوسطة والصغيرة .
- ان الحجة التي سقناها على سبيل المثال تؤيد قيام الدولة بالمبادرة الاقتصادية وتبرهن عن تفوقها على المبادرة الخاصة - محلية كانت ام اجنبية - في البلاد المتخلفة . والنمو السريع لقطاع الدولة امر هام بشكل خاص في البلاد التي تملك احتياطات ضخمة من اليد العاملة . إذ تصبح زيادة الاستخدام ، في قطاع الدولة وفي القطاع الخاص الذي يعمل تحت حماية الاول على حد سواء (الزراعة ، المهن الحرفية ، والخدمات) مصدراً اضافياً لتراكم الوسائل المعدة لتنمية البلد اقتصادياً .

اشكال نشاط القطاع العام

ان الاعتبارات المنهجية تفرض علينا ان نقصر تحليلنا على حالتين متطرفتين من حالات القطاع العام ، تعرفان في الادب تحت اسم النموذج « الهندي » ،

والنموذج « الياباني »^(١) . ان النموذجين محصلة التجربة الاقتصادية للبلاد المتخلفة ، ولو انها لا يتجليان في الواقع بصورتها الصرفة ، النظرية . وكثيراً ما نجد ، في التطبيق الاقتصادي للدول المتخلفة ، عناصر من كلا النموذجين ، تتكامل وتتناقض ، بل يمكن ملاحظة تغير في النموذج مع تقدم عملية النمو .

ان اهم الفوارق بين النموذجين يكمن في الدور المرسوم للقطاع العام في الاقتصاد القومي بمجموعه . واذا كنا في حالة النموذج « الهندي » نواجه نشاطاً مباشراً وواسعاً للدولة ، التي تنفذ ، عن طريق مشروعات الدولة ، استراتيجية معنية في التنمية تبعث النشاط في الاقتصاد القومي كله ، فان القضية في النموذج « الياباني » تتعلق بالدرجة الأولى بإنعاش الحياة الاقتصادية ، من اجل شق الطريق امام القطاع الخاص .

ففي النموذج « الهندي » ينمو القطاع العام بسرعة اكبر من القطاع الخاص ، ويحتل مركزاً أساسياً في الاقتصاد ، ويختص وحده ببعض الفروع ، وتفيد الدولة وتراقب نشاط الاحتكارات الخاصة اجنبية كانت ام محلية . ويمكن بفضل المركز القوي الذي يحتله القطاع العام ، تحقيق تصنيع البلد ، ضمن البرامج والخطة . ويلعب التخطيط ، في النموذج الهندي ، دوراً كبيراً . وبالمقابل فإن القطاع العام ، في النموذج « الياباني » يقتصر على مجال البنية

(١) ادخل ساش هذه التعابير الى الادب البولوني في : « قطاع الدولة والنمو الاقتصادي » ، فرصوفيا ، ١٩٦١ . واذا نبحث في النموذج « الهندي » فانه يترتب علينا ان نبادر الى القول ان هذا النموذج لا ينطبق على واقع الهند . فهذا المفهوم ذو طابع اصطلاحي ويعني مجموعة من المبادئ الاقتصادية والسياسية استخلصت من اهم الوثائق التي أقرها المؤتمر الهندي في الفترة التي اعقبت الاستقلال . فوصف النموذج « الهندي » سيكون بشكل نظري بحت . وواقع الهند في الوقت الراهن بعيد عن هذا النموذج بحيث يمكن الحديث عن غلبة «الطابع الياباني» على النموذج « الهندي » . وبالمقابل يمكن اعتبار الجمهورية العربية المتحدة والجزائر بين الدول التي تأخذ في سياستها الاقتصادية بمجموعة الوسائل التي تميز النموذج « الهندي » .

التحتية للاقتصاد والمؤسسات المصرفية التي تمول القطاع الخاص . وهو يقيم مشروعات الدولة ويستمر في إدارتها الى ان تصبح مجزية ومن ثم يسلمها الى القطاع الخاص . فالقطاع العام ليس سوى وسيلة ، وتحويل المشروعات باستمرار من القطاع العام الى القطاع الخاص يدعم القطاع الخاص . وظيفة « الموضع » هذه تخدم النشاط المتنامي للاحتكارات الخاصة ، كما تخدم رأس المال الاجنبي ، الذي تتبع الدولة ازاءه سياسة « الباب المفتوح » . ويلعب التخطيط دوراً ضئيلاً في الحياة الاقتصادية ، وهو أقرب في الحقيقة الى البرمجة .

يذهب بعض الاقتصاديين الى ان الاختيار بين النموذجين لا يعدو ان يكون اختياراً سياسياً . غير انه يبدو ان هذا الاختيار رهن لا بميزان القوى السياسية وحسب ، بل بالمستوى الاقتصادي الراهن للبلد موضوع البحث . لأن الأمر لا يتعلق باختيار يتم لمرة الواحدة ، بل بالظروف التي يمكن تطبيق النموذج فيها بنجاح . وإذا صح ذلك فإن جدوى النموذج رهن بدرجة النمو العام .

ويرى كثير من الاقتصاديين ان النموذج « الياباني » ينطوي على محاذير جسيمة . فأولاً ، ان تطبيقه — اذا أهملنا العوامل الأخرى — محصور بالبلاد التي تملك طاقة اقتصادية معينة (اميركا اللاتينية وآسيا الجنوبية) ، والأخذ به اصعب بكثير حيث المستوى الاقتصادي ما يزال شديد الانخفاض (كأفريقيا) .

ان مفهوم هذا النموذج هو مجرد ذاته دليل على عجز آلية السوق عن تحريك عملية النمو بالطريق التقليدي بحيث يشمل النمو جميع مجالات الاقتصاد . لقد كان دور الرأسمالي كرائد ومجدد المبرر الوحيد ، في الماضي ، لنظام السوق . وفي الحل « الياباني » فإن الأدوار موزعة ، إذ يشمل القطاع العام الفروع غير المجزية (البنية التحتية ووسائل الانتاج) ويحفز الرأسماليين الأفراد الذين يسرون ، عن طريق استثماراتهم ، آلية السوق . ان الرأسماليين

الأفراد سيعنون بشكل خاص بإنتاج السلع الاستهلاكية والنشاطات التي تدر الحد الأعلى من الأرباح في أقصر وقت . وسيضم القطاع الخاص مشروعات جديدة وضعت تحت الوصاية وتنازل عنها القطاع العام . ويتحقق هذا «الحقن» بأساليب مختلفة : مؤسسات التنمية وهيئات عامة مالية ، مشروعات مختلطة ، تحويل المشروعات العامة المجزية الى مشروعات خاصة ، اكتتاب القطاع العام في أسهم المشروعات الخاصة ... الخ . ان توسع القطاع الخاص على حساب الملكية الاجتماعية إنما يعني تفاوتاً متزايداً في توزيع الدخل القومي . فالفلاحون والعمال يتحملون أثقل الأعباء ، ويتحقق التصنيع عن طريق فرض الضرائب على الطبقة الفلاحية وإبقاء مستوى الأجور منخفضاً ، وهذا يطابق التجربة التاريخية التي مرت بها اليابان ، ومن هنا يستمد هذا النموذج أصله وإلهامه .

ان التناقضات الاجتماعية والاقتصادية وعدم انتظام النمو في النموذج « الياباني » تتجلى ايضاً على صعيد آخر . فهو من جهة ينشئ طبقة رأسمالية جديدة وقطاع صناعي حديث جداً ، ومن جهة اخرى فان البنية الاجتماعية تظل متيبسة ويبقى الوضع الاقتصادي للطبقة الفلاحية في مستوى منخفض ، مما يكبح النمو العام . ان الانتاج المتزايد للمنتجات الصناعية لا يجد سوقاً لتصريفه في القطاع الزراعي ، وتصبح هذه القدرة القاصرة عن امتصاص الانتاج «عنتى زجاجة» للاقتصاد بجموعه . ويزيد في تفاقم الوضع ان معونات الدولة لا تتوجه نحو الاستثمارات الزراعية بل تخدم بالدرجة الاولى مصالح الرأسماليين الافراد في الصناعة ، بسبب مركزهم الاقتصادي . ولسنا نقصد ان هذا من شأنه ان يثبت ان النمو غير ممكن مع النموذج « الياباني » . انه ممكن ، إلا أنه يرافقه ظاهرات غير مرغوب فيها تشوه سير التنمية . وما يأخذه خصوم النموذج « الياباني » عليه بشكل خاص نشوء الاحتمكارات الخاصة والتفاوت في توزيع الدخل القومي .

يقول الاستاذ البرازيلي هرملز ليا^(١) : « في البلاد المتخلفة، يقع على عاتق الدولة ان تكون المعبر والموجه والشكل المشخص للبناء القومي ، والدولة وحدها يمكن ان تنهض بهذه المهمة . ان القومية ... تسلم بأن الدولة هي التي ينبغي ان تأخذ على عاتقها قيادة وتوجيه سياسة التنمية وأن تتخذ ، بصورة مباشرة ، او غير مباشرة ، التدابير التي تكفل زيادة وتيرة النمو الاقتصادي . ان القومية لا تنتصب اذن ضد المبادرة الفردية . بل ، على العكس ، ان سياستها في التنمية انما تنزع موضوعياً الى توفير الشروط الملائمة لنمو المبادرة الفردية . ومن الواضح انه عندما يتوفر في البلد مزيد من الحديد والفولاذ والنفط والطاقة ووسائل النقل فان السوق الداخلية ستزيد في امكانيات المبادرة الفردية... غير انه لا يمكن ان نتوقع «قيام المبادرة الفردية بتنمية مجموع الصناعات بالوتيرة التي يقتضيها الصالح العام ... لا يمكن ترك مسائل السياسة القومية في ايدي المبادرة الفردية ، بالضبط لأنها مبادرة « خاصة » تسعى وراء الربح ، الذي يحد بالضرورة من مظهره البناء . إنها لا تملك السلطة الكافية ، ولا الامكانيات ، ولا الوسائل » .

ويرى الاقتصاديون الاشتراكيون ان النموذج « الهندي » ينطوي على مزايا عديدة مقارنة بالنموذج « الياباني »^(٢) .

فأولاً لا ينحصر تطبيقه بدرجة نمو البلد . بل على العكس ، كلما كان البلد متأخراً أمكن تطبيق النموذج « الهندي » بسهولة اكبر ، إذ أن القوى الاخرى — غير الدولة — اضعف من ان تستطيع تحريك التوسع الاقتصادي . وفي الواقع يلجأ غالباً الى الحل « الهندي » لتجهيز الدولة بسلطة اقتصادية قوية ، حيث يكون البلد في حالة ركود اقتصادي .

(١) Hermes Lima ، نقلاً عن ساش ، المرجع سالف الذكر ، ص ١٩٢ .

(٢) ذلك هو رأي المؤلفين البولونيين الذين استشهدت بهم — لانج وكاليكي وكليز ونوويكي وساش ، وغيرهم . وقد وجدت موقفاً مماثلاً في الادب السوفياتي ، مثال ذلك : ريمالوف ، وتياغونينيكو ، وبولياك ، وسولودوفنيكوف ، وبراجينا ، وكوندراتييف ... وسوام .

والنموذج « الهندي » يغدو مجدياً من الناحية الاقتصادية ، بالضبط لأنه مجهز بسلطة اقتصادية قوية . فالقطاع العام ، اي طاقات الدولة الاقتصادية الكامنة ، يمكن استثماره باحتجاز بعض الصناعات المحلية ، اذا وجدت ، او بتأميم المشروعات بأشكال مختلفة ، وبالدرجة الاولى باقامة مشروعات جديدة لمعظم الصناعات الاساسية في الاقتصاد القومي . ويرافق هذه المجموعة من المبادرات الاقتصادية التي تنفذ بصورة منفردة او مشتركة ، اصلاحات اجتماعية هامة ، لا سيما الاصلاح الزراعي . ومن شأن هذا كله ان يؤمن الجدوى الاقتصادية وقيم لفترة طويلة من الزمن الشروط الملائمة للنمو الاقتصادي .

ان النموذج الذي نسميه « الهندي » يستخدم التخطيط أداة للاستراتيجية الاقتصادية . ومع التحفظ فيما يخص صعوبات المرحلة الاولى والاطمئنان التي تنجم عن فقدان كثير من عوامل التخطيط والاطر المتخصصة ، فان النموذج يستطيع بفضل التخطيط ان يتيح توزيع الوسائل تبعاً للحاجات والاولويات المقررة مسبقاً والمنسقة فيما بعد أثناء تنفيذ الخطة الموضوعية . ولانه لا يتوجه بدافع الربح فانه يقيم بعض الصناعات الهامة ، التي ما كانت لتقوم في ظروف اخرى إلا بعد فترة طويلة . ويحتل تحويل الزراعة مركزاً هاماً في تصور هذا النموذج . فتشجع الاستثمارات في الزراعة ، اي في مجال الاستصلاح والري والقروض ومختلف اشكال التعاونيات . وما هو نقطة ضعف في النموذج « الياباني » يمكن ان يصبح في النموذج « الهندي » وسيلة لتيسير عملية التصنيع . وبهذا المعنى فان النموذج « الهندي » تقدمي ، لأنه يخفف من اعباء الطبقة الفلاحية ، ويحدد الملكية العقارية والربا ، كما انه يتيح زيادة الانتاجية في الريف ويزيد في فعاليته الاقتصادية . وكلما تقدمت الزراعة أفادت من النمو الاقتصادي العام وتصبح هي المستهلك للانتاج الصناعي .

وفي عملية التثمين ، يقع على عاتق القطاع العام مشكلة الاختيار بين اشكال الاستثمارات المختلفة : ذات القدرة الكبيرة على امتصاص رأس المال او ذات القدرة الضعيفة على امتصاص رأس المال . ومع ان نموذجي الاستثمار ينفذان

خلال عملية التنمية ، فان الاهمية الخاصة لعامل « اليد العاملة » - التي تكون في ظروف البلاد المكتظة السكان مصدر رؤوس اموال لها اهميتها الخاصة - هي التي توجه الاختيار لصالح الاستثمارات التي تتيح الافادة من الاحتياطات الكبيرة لليد العاملة . ونجد في جملة هذه الاستثمارات بناء طرق المواصلات وتنظيم جريان الانهر ، واستصلاح الاراضي ، والري ، وسوى ذلك . والمهم ان تفضي الاشغال العامة الكبيرة الى زيادة المساحة القابلة للزراعة ، وتحسين أساليب الزراعة ، وبعبارة اخرى زيادة الانتاج الزراعي . مثل هذه الزيادة تتيح تفادي خطر التضخم الذي يظهر حين لا تتبع الزيادة في دخول المستخدمين الجدد زيادة مقابلة في المواد الغذائية .

ان جزءاً من رؤوس الاموال ينبغي تخصيصه للاستثمار في المجالين الاجتماعي والثقافي، وبخاصة في المدارس والمنشآت الصحية والخدمات الاجتماعية الاخرى . وفي احوال معينة يمكن لهذه الاستثمارات ان تسبق الاستثمارات الانتاجية ، لأنها لا تقتضي نفقات كبيرة في رؤوس الاموال واليد العاملة الماهرة، وكثيراً ما تنفذ بوسائل الادارة المحلية ، دون اللجوء الى الفائض الاقتصادي الناجم عن التراكم المركزي .

والنموذج « الهندي » لا يخلو من التناقضات ، ويظل عرضة لتغيرات مستمرة . هذه التغيرات يمكن ان تنتهي الى إضفاء الطابع الياباني عليه او تقوده الى تبني حلول اجتماعية ، اقتصادية جذرية . ويكون ميزان القوى بين القطاع التابع للدولة والقطاع الخاص هو المشكلة الرئيسية .

ان محتوى القطاع الخاص في بلد متخلف يختلف - كما سبقت الاشارة - عما هو عليه الامر في البلاد المتقدمة كثيراً ، اذ تتجلى فيه مجموعة من رواسب التشكلات السابقة ، وديناميكيته محدودة ، وطابعه التقدمي نسبي . ولكن مركزه يتدعم مع التقدم العام ومساندة القطاع العام بحيث يلعب دوراً متزايد الأهمية في الاقتصاد بأسره . وهذه الأهمية المتزايدة للقطاع الخاص بالذات هي التي تؤدي في النهاية الى تعقيدات تطرح مسألة اختيار طريق المستقبل . ففي

البداية يترك القطاع العام مجالاً واسعاً من النشاط للقطاع الخاص ، الذي ينشط حيث يكون الربح فورياً ، او متوقع في اجل قصير . ولكن منطق النموذج ذاته ان القطاع العام ينبغي ان يتسع ، مع التقدم ، الى الفروع المجزية ، اذ يترتب عليه ان يظل محتفظاً بالمركز الأساسي في الاقتصاد بمجموعه . ويؤدي هذا التوسع المستمر بالذات الى اصطدامه بالمصالح المناقضة لرأس المال الخاص الذي كان يخضع حتى ذلك الحين لرقابة السياسة الضريبية وقيودها على دخوله . أما وقد اصبح رأس المال الخاص أكثر قوة بفضل التقدم العام في البلد فانه يعي مصالحه الاقتصادية الخاصة . وبذلك يظهر اتجاهان متناقضان : اتجاه ينزع الى تحقيق التحويل الاشتراكي في الاقتصاد بصورة متزايدة ، واتجاه رأس المال الخاص الذي ينزع الى دعم المشروعات الخاصة ، او بعبارة اخرى إضفاء الطابع « الياباني » على النموذج . ان الواقع الاقتصادي في بعض البلاد ، كالهند مثلاً ، يؤكد نظرية الصراع المستمر هذه بين المواقف المختلفة التي تتجلى أثناء النمو الاقتصادي .

وسنعي بمشكلة العلاقات المتبادلة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الفصل الذي نقرده للتخطيط . ونود الإشارة هنا الى ان الاقتصاديين الاشتراكيين لا يفكرون أبداً في تصفية القطاع الخاص ، بل يطالبون بتقييده ، بحيث يمكن تنفيذ استراتيجية اقتصادية لأجل طويل .

ويقول اوسكار لانج : « ينبغي ان ينمو القطاع العام بسرعة أكبر من نمو القطاعات الخاصة ، لأن الاستثمارات العامة ، في الظروف الخاصة للبلد المتخلف في الوقت الراهن ، هي القوة المحركة لنمو الاقتصاد القومي كله » . وإلا « فان دوره كمرشد اقتصادي لا يعود مجدياً ، وينطبق ذلك على نمو البلد الاقتصادي ... انه لا يعود قادراً ، لمدة طويلة من الزمن ، على تحريك اي نمو اقتصادي مهما كان » ^(١) .

(١) لانج ، المرجع سالف الذكر ، ص ٢١٣ .

الفصل السابع :

تخطيط ملزم أم توجيهي؟

مفهوم التخطيط وهدفه

ان التخطيط ، في تعريفه العام ، هو توجيه وقيادة عمليات الانتاج والتوزيع والتراكم والاستهلاك . وهدفه الأساسي هو تحديد الغايات الاقتصادية ووسائل بلوغها ، وبصورة خاصة تأمين وسائل الانتاج واليد العاملة لمختلف فروع الصناعة . بذلك يصبح التخطيط أداة من أدوات الاستراتيجية الاقتصادية ، التي تستهدف الوصول بالدخل القومي الى مستواه الأعلى ، او بعبارة اخرى ، إشباع الحد الأعلى من الحاجات الاجتماعية . ويقول اوسكار لانج : « ان الخطة الاقتصادية تحدد الهدف بشكل كمي ، يمكن قياسه كميًا ، بصورة عامة بشكل دخل قومي معين » ^(١) .

ان جوهر التخطيط الاقتصادي وهدفه لا يختلفان فيما يتعلق بالبلاد المتخلفة اقتصادياً . فالتخطيط ، بالنسبة لها ايضاً ، يصبح أداة لتنفيذ

(١) اوسكار لانج ، الاقتصاد السياسي ، المرجع سالف الذكر ، ص ٢٠٣ .

استراتيجية التنمية، أداة لتعجيل عملية النمو عن طريق تعجيل وجوه النشاط الاقتصادي بمجموعها . وبعبارة أخرى يصبح التخطيط أداة لدمج مختلف أجزاء الاقتصاد في مجموع متماسك .

وحق عهد قريب كان المؤلفون يشككون في قدرة البلد المتخلف على النهوض بمثل هذه المهمة الصعبة التي هي التخطيط الاقتصادي. بيد انه رجحت أخيراً الفكرة القائلة انه ، في ظروف البلاد المتخلفة المضطرة الى اتخاذ قرارات اقتصادية، من الأفضل ان تتخذ هذه القرارات في ضوء تصور متماسك لما تريد ان تفعله . وهذا التصور يمكن صياغته ، رغم الصعوبات التي تقوم في وجه هذه البلاد، وإن اقترن بقدر من التخمينات والأخطاء في المرحلة الاولى . وما ان يتم إعداد الخطة حتى تلعب بدورها دوراً منظماً في جميع مجالات الحياة الاجتماعية ، وتفتح الوعي حول المسائل التي يجب تنفيذها ، ومن ثم تصبح قوة محركة في الكفاح ضد التمسك بالاتجاهات التقليدية ، وفي صالح اندماج ، لا اقتصادي وحسب ، بل اجتماعي ووطني . وفي حالة البلاد الافريقية الجديدة ، التي غالباً ما يسبق فيها الاستقلال الاندماج الوطني ، وما تزال القبليّة تلعب فيها دوراً هاماً ، يمكن للتوسع الاقتصادي المنظم جيداً ان يشكل حافزاً لعمليات رد فعل متسلسل في مجالات أخرى من الحياة .

ان آلية التخطيط تتضمن العديد من الاساليب والوسائل لتحريك النمو الاقتصادي وتنسيق النشاطات في مختلف المجالات الاقتصادية ، كالإنتاج والإستهلاك، والتوزيع والمبادلات. والتراكم وتكرار الانتاج الاجتماعي. ان مجرد اعداد الخطة، بما تنطوي عليه من ضرورة تنسيق داخلي مسبق، يتيح للدولة، في هذه المرحلة الاولى من الاعمال ، ان تخطط لتراكم وإعادة توزيع اكثر ملاءمة ، وأن تحدد نسباً للنمو اكثر عقلانية من الناحية الاقتصادية .

ان اشكال التخطيط ومداه وجدواه تتباين في البلاد المختلفة تبعاً لمجموع الشروط الاجتماعية والاقتصادية (الاصلاحات المنجزة والمقررة ، قوة القطاع

العام) ، والعامل البشري ، أي وجود اطر علمية ، وخبرتها ، وبالتالي الوسائل الموضوعية تحت تصرف المخطط .

ولا يقل الإطار السياسي ، وبصورة خاصة العامل السياسي ، أهمية في هذا المجال . والمقصود هو درجة مركزية السلطة السياسية وقدرتها على تعبئة الموارد ، وميزان القوى بين الطبقات ، الخ .

ان التخطيط في بلد متخلف ما يزال في مرحلة الابحاث الاولى ، بل والبداية جداً . وهذا التخطيط الذي يتجلى غالباً بشكل برجة او تقديرات للنمو ما يزال من الناحية المنهجية في طور التكون .

ومع انه لا يمكن الحديث عن نهج او نظرية للتخطيط في البلاد المتخلفة فإنه يمكن الاشارة الى بعض المبادئ العامة التي تفرض نفسها عند اعداد الخطة .

المبادئ التي ينبغي اتباعها في التخطيط

ينبغي على التخطيط ان يخضع للهدف الاساسي: القضاء على حالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي . ومن اجل بلوغ هذا الهدف يتطلع التخطيط الى استخدام الحد الاقصى من الموارد البشرية والطبيعية ومختلف العوامل الاقتصادية . بيد ان التنمية ليست سوى وسيلة ، والهدف النهائي لكل جهد اقتصادي هو تحسين وضع الانسان، اي مركز الانسان الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع. وهذا يعني ان الجهد الاقتصادي يستهدف لزيادة الانتاج الاجتماعي الزراعي ، والصناعي ، زيادة كمية يمكن قياسها بارقام مطلقة وحسب ، ولا رفع مستوى الاستهلاك الاجتماعي للفرد من السكان وحسب ، بل رفع مستوى الحياة بشكل عام ، يرافق هذا الارتفاع مجموع من الظواهر الاجتماعية المرغوبة ، والتي يتعذر قياسها بمؤشرات اقتصادية . ويترتب على ذلك ان الجهد الاقتصادي له ما يقابله في المجالات الاخرى من الحياة الاجتماعية ، وهذه

المجالات إذ يحفزها الجهد الاقتصادي تصبح بالنتيجة وكأنها الشرط الاساسي لنجاح هذا الجهد نجاحاً مستمراً . فلا النمو الاقتصادي ، ولا التخطيط ، هما غاية بذاتها . واذا ما اصبحا فناً تختص به نخبة من العلماء ، في غير متناول الانسان المتوسط وفوق مستوى إدراكه ، فانه يخشى ان يخطئاً هدفها الرئيسي .

والتخطيط ، بهذا المعنى ، ليس طريقة علمية صرفة وتقنية - اقتصادية بلوغ تنسيق افضل في المهام المطلوب انجازها . انه يصبح قضية اجتماعية وعملية تدريب في مجال نشاط العاملين ، الذين لا يصبحون مجرد أدوات في الخطة ، بل المنفذين للمهام المقررة ، بعد نقاش يجري على مختلف مستويات الحياة الاقتصادية ، بدءاً من المشروع .

ويطلق الاقتصاديون الاشتراكيون على هذا المبدأ : مبدأ ديمقراطية التخطيط .

ويتحقق مبدأ ديمقراطية التخطيط بأسلوبين يكمل احدهما الآخر . اولاً، عن طريق مشاركة الهيئات التي لها علاقة بالانتاج مشاركة فعلية .

وبذلك يشترك بإعداد الخطة اولئك الذين سيقومون بتنفيذها . فتتلقى المشروعات التقديرات الموضوعية لنموها، وتدرسها وتقبلها عن وعي. وبعبارة اخرى ينبغي ان توجد الخطة آلية قادرة على تأمين تعاون متبادل ومستمر بين المشروع والجهاز المركزي للتخطيط .

ومن جهة اخرى ينبغي تبني المبدأ القائل ان اولئك الذين يحددون الخطة هم مسؤولون عن تنفيذها على قدم المساواة مع المشروعات . ويجب إذن ألا يكون المخطط مسؤولاً عن اعداد المهام المطلوبة وتنسيقها وحسب ، أي عن الاهداف الرئيسية للتكامل الاقتصادي ، بل ينبغي ان يتحمل نصيبه من المسؤولية في تنفيذ الخطة الموضوعية . ونقصد بذلك تنفيذ المهام التي تتضمنها الخطة فيما يتعلق بتحسين مستوى المعيشة ، بالمعنى الواسع للكلمة ، عندما يتم بلوغ الاهداف الانتاجية الأخرى .

وليس سرّاً ان بعض الاقتصاديين ما يزالون يتجاهلون المبدأ الذي يقول ان التخطيط ليس ثمرة عمل التقنيين وحدهم، وانه ينبغي الاهتمام بالنشاط الاجتماعي عند وضع الخطة وأثناء تنفيذها . فبعضهم ينظر الى الخطة على انها أداة تقنية ، تستخدم حصراً في توزيع عوامل الانتاج والوسائل اللازمة لتنفيذها . وهذه الأداة أداة محايدة ، بمعنى ان لا شأن لها بالمواقف السياسية والاجتماعية المتطرفة . ولئن قبلوا بالتخطيط ، فلأنه توجيهي ، يقتصر على بعض المؤشرات العامة وعلى مجموعة من المثل (المعاملات) الاقتصادية . ويستشهدون لدعم موقفهم بمثال التخطيط المرن والتوجيهي فعلاً في البلاد المتقدمة كثيراً .

ان مثل هذا الموقف يدل على عدم تفهم كافٍ للوضع الخاص في البلاد المتخلفة ، المختلف عما هو عليه في البلاد شديدة التصنيع . وفعلاً فلئن ظلت الخطة ، في بلد متخلف ، توجيهية الى حد ما ، فان هذا لا يعني انها مرنة ولا ناضجة ، إنما ينجم ذلك عن طبيعتها المحدودة ، بحكم الضرورة . ان وجوب البدء بخطة في ظروف اقتصاد مفكك ، كثير التباين ، لأنه يشمل قطاعات طبيعية او شبه طبيعية ، ولأن رأس المال الأجنبي يلعب احياناً دوراً حاسماً ويتوجه بمصلحته الخاصة . هذا كله يقيد نطاق الخطة . إلا ان الدولة التي تصبح القوة المحركة للنمو الاقتصادي ، وتنهض بمسؤوليته ، الدولة التي تسعى جاهدة لتقيم للاقتصاد بنية جديدة ، وتستخدم التخطيط أداة لبلوغ هذه الغايات ، هذه الدولة لا يمكن ان تحكم على نفسها مسبقاً بالسلبية او بحياد مزعوم . ان مثل هذا الموقف إنما يعني رضاها باستمرار اتجاهات النمو السابقة ، وبالتالي بالتشوه المستمر للبنية الاقتصادية . بينما يترتب على الدولة ، بالعكس من ذلك ، ان تقيم ، ما أمكنها ذلك ، ومنذ البداية آلية للتخطيط المباشر ، الملزم ، تستند الى القوي ذات المصلحة في تنفيذ الجهد المقرر ، وتجعل من التخطيط أداة اقتصادية فعالة . ومن وجهة النظر هذه ، يكون القطاع العام ، بمشروعاته ، المجال الأمين لنشاط التخطيط ، حيث يستطيع ان يخطط المهام بقدر أكبر من اليقين وينظم طريقة تنفيذها ، او

يقترح حلولاً بديلة عندما يتبين ان المهام المقررة أصلاً غير قابلة للتنفيذ . ان دور التخطيط هو إذن دور حافز ، لا الدور السلبي لمراقب محايد . وينطبق هذا الكلام على مجال إعادة توزيع الدخل القومي . فلو بقيت الدولة محايدة ، فكيف يمكنها ان تؤمن توزيعاً للدخل القومي أقرب الى العدالة ، ان إغفال هذه المهمة لا يعني سوى ان الدولة تتخلى عن حماية الطبقات الضعيفة اقتصادياً .

واذا كنا نشير الى الحاجة ، في البلاد المتخلفة ، الى تخطيط مباشر يقوم على قطاع الدولة ، فان هذا لا يعني ان نقل من أهمية الدور الذي يمكن ان تلعبه في عملية النمو الاقتصادي بقية القطاعات الاقتصادية ، وبخاصة القطاع الخاص . ان المخطط سيصطدم في البلاد المتخلفة منذ البدء بهذه المشكلة الصعبة . ومهمته تقوم على تحقيق تكامل وجوه القطاعات كلها ، و « دمج » القطاع الخاص في « دورة » تنفيذ أهداف الخطة لا سيما في الانتاج . وتزداد هذه المهمة صعوبة نظراً لأن وضع الخطط وتنفيذها إنما يتم في وضع يتسم بضعف عام في الاقتصاد وحيرة سياسية .

لقد أثيرت في مناقشات مؤتمر التنمية والتجارة للأمم المتحدة مسألة الدور الذي يمكن للقطاع الخاص ويجب ان يلعبه في عملية النمو الاقتصادي، وكذلك مسألة العلاقات المتبادلة بين قطاع الدولة والقطاع الخاص ، غير انها لم يكونا في الواقع موضوع دراسة عميقة .

ففي هذا المؤتمر اكتفى المشتركون في المناقشة ببيان المظاهر السلبية لتجارب بلادهم ، وأشاروا الى تناقض المصالح بين القطاعين ، القطاع العام والقطاع الخاص . من ذلك ما ذكر من ان « تعايش » قطاعات مختلفة بدرجة متباينة من القوة وذات مصالح متناقضة يؤدي الى استخدام اجراءات خاصة في وضع الخطة وتحديد المهام . ويمكن ان نلاحظ اتجاهين لدى المخطط في البلاد المتخلفة ، احدهما اتجاه مباشر وإلزامي إزاء القطاع العام ، وثانيهما اتجاه غير مباشر وتوجيهي إزاء القطاع الخاص .

كما ذكر ان درجة عدم اليقين والمخاطر المترتبة على الدولة ، التي تمنح تأييدها بصورة قروض ومواد أولية وآلات وسواها ، اكبر بكثير في حال القطاع الخاص منه في القطاع العام .

ان الدولة تلتزم دون معرفة بما سينتج عن التزامها . وكثيراً ما يمتنع الرأسماليون عن تنفيذ الخطط او لا يبدون اهتماماً بها ، ولكنهم بالمقابل يلحون على الدولة ويطالبونها بأن تنفذ هي مهامها ، التي تسهل وجود القطاع الخاص وتؤمن ازدهاره . وقدمت في هذه المناقشة حجج ضد المعونة التي تقدمها الدولة للقطاع الخاص ، بسبب ضيق الوسائل المتاحة للدولة ، مما يقتضي توزيعاً عقلانياً على اساس مجموع مصالح الاقتصاد .

ان وجود القطاع العام يطرح ، بهذا الصدد على المخطط مشكلة خاصة . وقد أشار الخطباء الى ان مسألة رسم دور كل قطاع في الاقتصاد بمجموعه ، وتحديد نطاق القطاع العام والقطاع الخاص وعلاقاتها المتبادلة ، مهمة لا تجد حتى الآن في الاقتصاد السياسي جواباً مرضياً عنها .

ويحسن ان نلفت الانتباه الى ان المناقشة المنوه عنها ، وأعنف الانتقادات التي وجهت الى القطاع الخاص ، لم تطالب بتصفية القطاع الخاص في النموذج الاقتصادي للبلاد المتأخرة . كما لم يشكك احد بإمكانية تحقيق التقدم الاقتصادي مع متابعة القطاع الخاص نشاطه ، كما ان احداً لم يؤكد ان مجرد وجود القطاع العام يؤمن تقدماً معجلاً وشبه آلي . ان وجود القطاع الخاص يبرر بكون المسؤولين حريصين على الافادة من جميع دوافع النمو . ومن وجهة النظر هذه ليس ما يبرر اقتصادياً إلغاء نشاط المشروعات الخاصة . ان المسألة الاساسية بالنسبة للمخطط هي ان تتسع عملية التخطيط لتشمل الاقتصاد القومي بمجموعه وأن تشارك الوحدات الاقتصادية الخاصة في تنفيذ مهام الخطة .

وقد يكون من المفيد في هذا الشأن الرجوع الى تجربة بعض بلاد الديمقراطية الشعبية . ففي الفترة التي أعقبت الحرب كان يوجد ، الى جانب

القطاع الاشتراكي ، زراعة خاصة ومشروعات خاصة ومهن حرفية وتجارة خاصة ، وواجهت سلطات التخطيط بالتالي مشكلة دمج القطاع الخاص في الخطة القومية للتنمية الاقتصادية . وحتى الآن ما تزال الزراعة في بولونيا تتصف بالدرجة الاولى بالطابع الفردي ، وما يزال دور المهن الحرفية والتجارة الخاصة على شيء من الأهمية في بعض البلاد الاشتراكية . وتبين تجربة هذه البلاد ان الشرط المسبق لدمج جميع القطاعات في خطة واحدة هو القيام بإصلاحات اجتماعية وتحديد الأسس القانونية وإطار وشروط سير الوحدات الاقتصادية الخاصة .

والى جانب هذا العامل التنظيمي فقد كان من عوامل الاندماج الهامة الأخذ بمجموعة من الوسائل الاقتصادية ، وفي جملتها سياسة ملائمة في الأسعار في القطاعين العام والخاص على حد سواء (أسعار المواد الأولية ، ووسائل الانتاج .. الخ) وجهاز رقابة وسياسة ضريبية ملائمة .

ولا شك ان مبدأ عدم تمكين القطاع الخاص من الاستيلاء على نصيب كبير من الدخل القومي على حساب الاقتصاد القومي هو مبدأ سليم . غير ان الوسائل التي تستخدم لتقييد المظاهر السلبية في نشاطه لا ينبغي ان تؤدي الى تصفيته ، بل الى إخضاعه للأهداف الرئيسية للنمو الاقتصادي .

الخطط التكتيكية والخطط الاستراتيجية

إن ممارسة التخطيط في البلاد المتخلفة تدل على انهم يتبنون فترة تتراوح بين ٣ - ٧ سنوات ، كفترة معقولة لتنفيذ الخطة . هذه الخطط كثيراً ما يطلق عليها اسم خطط تكتيكية . ان خطة توضع لمدة ٣ - ٧ سنوات تتيح ، لا استخدام مجموع عوامل الانتاج المتاحة وحسب ، بل الذهاب الى ابعد من ذلك وتجهيز البلد ببنى انتاجية جديدة ، مع الاخذ بعين الاعتبار ردود الفعل المتسلسلة التي تنجم عن الترابط بين مختلف العوامل .

إلا ان هذا التخطيط الشائع يبدو غير كاف ، وعاجزاً عن ملاحظة جميع

النتائج المترتبة على القرارات المتخذة ، وبخاصة في الاستثمارات الانتاجية الضخمة ، او في البنية الفوقية للاقتصاد كالمواصلات ، وفي إعادة بناء المدن وإعداد الاطر الماهرة .

ولهذا يشير أغلب المؤلفين الى ضرورة ربط هذه الخطط التكتيكية بخطط استراتيجية أو خطط توقعات لمدة تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ عاماً . فمثل هذه الخطط يمكنها ان تلحظ على وجه أفضل نتائج التخطيط الجاري ، كما يمكن استخدامها ، بالمقابل ، اساساً لاعداد الخطط التكتيكية في المستقبل .

ورغم ان الخطة الجارية التي لا ترتبط بخطة استراتيجية (توقعات) لا تملك عناصر التنبؤ اللازمة الى اكثر من المدة المخططة ، فانه يلاحظ ان التنبؤ باتجاهات نمو التقنية ، يصبح أكثر صعوبة كلما امتد زمن الخطة ، بسبب النمو السريع في التقنية . وكثيراً ما يقترح للتغلب على هذه الصعوبات الاخذ بتخطيط « دائم » أو « غير منقطع » . وتقوم الفكرة على أساس التحديد المنتظم والمستمر للخطط الجارية . فاذا كانت الخطة موضوعة لمدة خمس سنوات ، فبعد انقضاء السنة الاولى من الخطة ، تعد الخطة للسنة السادسة ، وبعد انقضاء السنة الثانية تعد الخطة للسنة السابعة ... الخ . وهذا الاستمرار الزمني إنما يهدف الى منع وقوع اختلالات في الاقتصاد القومي ^(١) .

وقد يكون طريفاً ان نشير في هذا الصدد الى فكرة قدمت الى مؤتمر التنمية والتجارة للأمم المتحدة ^(٢) . وهي تذكرنا على نحو ما بفكرة التخطيط غير المنقطع . وتقوم على اقتراح خطة جارية لخمس سنوات ، تمدد عن طريق التنبؤ لخمس سنوات تالية ، وبالتالي اقتراح تخطيط لعشر سنوات . أما الخطة نفسها فينبغي إعدادها على ثلاث مراحل رئيسية . ففي المرحلة الاولى يشرع باعداد نموذج أو أكثر للنمو يحدد مستويات مختلفة للنمو المتلائم في الميادين الاقتصادية

(١) B. Minc : « الاقتصاد السياسي الاشتراكي » ، الطبعة الثانية ، فرسوفيا ، ١٩٦٣ ،

ص ١١٩ .

(٢) J. L. Fyot : « منهج التخطيط في البلاد ضعيفة النمو » ، بحث مقدم الى مؤتمر التنمية والتجارة للأمم المتحدة .

الأساسية ، أي الانتاج الزراعي والصناعي والطاقة والاشغال العامة .. الخ . وعلى اساس النماذج الاجمالية يكون المخطط فكرة عن وتيرة النمو . وفي المرحلة الثانية يتم الانتقال من العام الى الخاص ، اي في تشخيص الاهداف العامة التي سبق تحديدها في كل قطاع وكل فرع من قطاعات وفروع النشاط . وهذه المرحلة هي التي يجري فيها تحديد عدد المشروعات الواجب تنفيذها ، وعدد الأعمال التي ينبغي احداثها ، وتأهيل اليد العاملة ... وسواها . وفي المرحلة الثالثة يرجع الى النموذج العام لاختبار تناسق الاهداف المقررة .

ان هذا المخطط يقتضي تخطيطاً « اجمالياً » ، يجري تشخيصه عن طريق دراسات متعاقبة ويكون ثمرة عمل جماعي .

ان اقتراح تحديد الخطة الخمسية عن طريق خطط عشرية يعني ان يعد ، في نهاية كل خمس سنوات ، وعلى اساس النتائج التي تحققت او المنجزات المتوقعة ، ان يعد نموذج جديد للفترة المقبلة . ومن جديد يتم العمل على اساس المراحل الثلاث ، وبطريقة الدراسات المتعاقبة تتجمع شيئاً فشيئاً عناصر خطة متناسقة . ومع ان هذا الاقتراح جدير بالاهتمام ، إلا انه يبدو لنا ان نقطة الضعف فيه انه لا يحاول إعداد طريقة لدمج القطاع الخاص في خطة جارية ترتبط بخطة لاجل طويل . والواقع ان هذه المشكلة لم تحظ بالعناية الكافية . ولهذا طالب بحق المشتركين في مؤتمر التنمية والتجارة للامم المتحدة بدراسة مسألة نطاق القطاع الخاص وحدوده في اقتصاد مختلط ، من قبل لجنة من العلماء تحت رعاية هيئة الامم المتحدة .

مسألة العلاقات التوازنية في اعداد الخطة

ان محاولة اعداد الخطة هي في الواقع محاولة لمعرفة الرد على مسألة : بأي وتيرة من النمو وبأية بنية اقتصادية ، يمكن بلوغ مستوى النمو المطلوب . ومهمة المخطط تقوم على تقديم جواب « بآن واحد » على هاتين المسألتين الصعبتين ، اللتين يضاف اليهما فيما بعد مسألة اختيار تقنيات الانتاج . غير ان

القضية لا تقتصر على مجرد إعداد صيغة ملائمة تحدد - تبعاً لمعدل النمو الواجب بلوغه - العلاقات التوازنية المناسبة بين القطاع الأول والقطاع الثاني، وبين التراكم والاستهلاك، وبين الصناعة والزراعة، بين الانتاج والنقل، بين الاستيراد والنقد الاجنبي المتاح، بين الطلب الفعلي للسكان وحجم السوق الداخلية، وسواها. ان الأمر يتعلق بصيغة مثلى، أي بخطة تجمع جميع هذه العناصر في توازن يؤمن الترابط الافضل والأكثر عقلانية بين زيادة التراكم وزيادة الاستهلاك. وبعبارة أخرى بقدر ما تؤمن الخطة الاستعمال الكامل لجهاز الانتاج، للموارد البشرية والطبيعية والوسائل المالية بهدف رفع مستوى المعيشة، بقدر ما تقترب من الحل الامثل^(١). ويقول الاقتصادي السوفياني سوروكين بهذا الصدد: « ان التوازنات المقترحة يمكن ان تقبل اذا كانت تتيح: زيادة الانتاج بوتيرة مرتفعة... بلوغ الاستخدام الكامل، وزيادة الدخول والاستهلاك لدى السكان بصورة منتظمة، وإعداد أطر بدرجة عالية من المهارة، وإيجاد المقدمات لنمو منسق جيداً، بمعدل مرتفع، في الفترة التالية من النمو المخطط »^(٢).

وقد شرحت مؤخراً في الأدب الاشتراكي المعاصر المشكلات الاقتصادية والتقنية المرتبطة بالخطة المثلى. ويدرس الاستاذ لانج هذا الموضوع بالاستناد الى منهج التخطيط القائم على تحليل المستخدم - المنتج. ويستخدم لانج في تأملاته العناصر الأربعة التالية: ١ - دالة الغاية، التي تبين درجة تحقيق الغاية. ٢ - ارتباطات الميزان التي تبين دالة المستخدم من الوسائل. ٣ - القيود التي تحدد أبعاد البرامج. ٤ - أبعاد الحلول الممكنة. وبالاستناد

(١) كوروبوف A. Korobov: «تنظيم ومنهج التخطيط في الاقتصاد الوطني السوفياني»، بحث مقدم الى مؤتمر التنمية والتجارة للأمم المتحدة.

(٢) سوروكين G. M. Sorokine: «طريقة تخطيط التوازنات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني»، بحث مقدم الى مؤتمر التنمية والتجارة للأمم المتحدة.

الى هذه الأدوات يسعى ، مستعيناً بالجبر الخطي ، الى ايجاد الحل رياضياً .
ويتناول التحليل ابعاد الحلول الممكنة كما تحددها توازنات الميزان العام ضمن
الإطار الذي تحدده القيود العامة ^(١) .

وتختلف نظرة سولمكي ^(٢) الى هذه المشكلة . فهو يستخدم في تحليله
العنصرين الاساسيين: غاية النشاط الاقتصادي وشروط العمل . وتنقسم شروط
العمل بدورها الى عنصرين فرعيين . يبين أولهما شروط التوافق الداخلي بين
الاعمال التابعة . وتستخدم هذه الشروط لتحديد الترابط بين القطاعات
والفروع الاقتصادية . أما العنصر الثاني فيتعلق بالقيود . فحرية التحركات
مقيدة بوضع الانطلاق . وهذه القيود تحدد نطاق الحلول الممكنة . والقيود
إما ان تكون بديهية (مثال ذلك ان حجم انتاج الفروع الخاصة لا يمكن ان
يكون سلبياً ، وحجم الانتاج لا يمكن ان يتجاوز الطاقة الانتاجية ... الخ)
او تكون مخططة ، وهي تنجم عن القرارات المتعلقة بتوزيع الناتج الاجتماعي .
وثمة عنصر ثالث في الخطة المثلثي يتمثل لدى سولمكي في دالة الاختيار ، وهي
تقابل دالة الغاية لدى لانج ، وقد تسمى ايضاً « معيار التقييم » او « مقياس
الفائدة » ^(٣) .

(١) يفصل لانج هذه الاعتبارات الرياضية تحت عنوان « الأسس الرياضية للبرمجة » ، في ملحق
بكتابه « الاقتصاد السياسي » ، المجلد الاول ، باريس ، ١٩٦٢ ، ص ٢٣٧ - ٢٥٧ ،
وماليكي : « هيكل نظرية التنمية في الاقتصاد الاشتراكي » ، فرسوفيا ، ١٩٦٣ .

وفيما يخص الخطة المثلى ، راجع سولمكي P. Sulmicki : « النسب الاقتصادية » ، فرسوفيا ،
١٩٦٢ ، وزيلنسكي J. G. Zielinski : « الحساب الاقتصادي في النظام الاشتراكي » ، فرسوفيا ،
١٩٦١ ، وفيزسل M. Fiszal : « التكاليف والحد الأعلى من الانتاج في الاقتصاد الاشتراكي » ،
فرسوفيا ، ١٩٦٠ .

(٢) المرجع سالف الذكر ، ص ٨٩ .

(٣) يستخدم هذه التعابير T. Czechowski : « الموسوعة الاقتصادية الصغيرة » ، فرسوفيا ،
١٩٦١ ، ص ٥٧٠ .

ان جميع عناصر الخطة المثلى تستخدم ، بشكل متغيرات ، الاختيار لتحديد العلاقات التوازنية الاقتصادية . فهذه التوازنات الاقتصادية تعبر اذن عن نظام كمي لوسائل العمل ، التي تجعل ممكناً ، في الشروط الراهنة ، تحقيق الغاية ، على اساس المعيار المتبنى .

ان هذا كله يبين أهمية مسألة التوازنات في الخطة ، فهي المفتاح الأساسي لمنهج التخطيط .

ويوجد في الاقتصاد الاشتراكي اتجاه موضوعي الى إقامة الترابطات اللازمة ، التي تتحدد كمياً ، بين مختلف عناصر الاقتصاد . وهذه الترابطات بالذات بين مختلف أجزاء الاقتصاد وحلقاته هي التي تكون التوازنات الاقتصادية .

ويميز الاقتصاد الماركسي بين طائفتين من العلاقات التوازنية : العلاقات التوازنية الاجتماعية — الاقتصادية والعلاقات التوازنية التقنية — الاقتصادية . فالواحدة تتعلق بالعلاقات الكمية ، كتوزيع الدخل القومي بين التراكم والاستهلاك ، وبنية الاستهلاك ، والدخول تبعاً للطبقات والفئات الاجتماعية ، وسواها . أما الاخرى فتختص بالترابط بين الانتاج والقدرة الانتاجية ، بين استهلاك المواد الاولية والانتاج النهائي ... الخ . وتقوم العلاقات التوازنية التقنية — الاقتصادية على معاملات تقنية واقتصادية ، اي على الاحجام منسوبة الى وحدة تتخذ أساساً للمقارنة . ومن الواضح انه اذا كانت العلاقات التوازنية الاجتماعية — الاقتصادية رهناً بالمبادئ السياسية والاقتصادية التي توجه اقتصاداً ما ، وهي تقابل التشكل الاقتصادي والاجتماعي للبلد موضوع البحث ، فان العلاقات التوازنية التقنية — الاقتصادية تتغير مع التقدم التقني . وليس من طائفة من هذه التوازنات مستقلة عن الاخرى ، فإحداها يحد الآخر بالتبادل ، ويتلاءمان مع التقدم الاقتصادي العام .

ان العلاقات التوازنية لا تكون هدفاً بذاته . كما انها ليست احكاماً ثابتة . فاستقرارها ليس سوى علامة لركود اقتصادي . وهذه التوازنات ، بحكم مفهوم النمو نفسه ، تخضع للتقلبات والاختلالات ، كما هو الحال في عملية تجديد

الانتاج الاجتماعي ذاتها . ونحن ندرسها من زاوية حركية باعتبارها في حالة تطور مستمرة . ويتم الانتقال من علاقة توازنية الى اخرى ، اي من حالة توازن الى حالة توازن اخرى ، عن طريق اختلالها ، وهذا الاختلال يكون على نحو ما الوجه الآخر للظاهرة ^(١) .

ان النمو السريع ، اي الانتقال من وضع ساكن الى وضع متحرك ، لا يمكن ان يتم إلا عن طريق اختلال التوازن . ففي حالة السكون وحدها يسود توازن الركود . غير انه من الواضح ان فترات اختلال الموازن التي تتجلى في اختلال التوازن لا يمكن ان تستمر مدة طويلة من الزمن . ويلاحظ بحق الاقتصادي الهنغاري بوغنار انه اذا كان يترتب على النمو ان يستجيب لحاجات السكان الملحة ، فانه سيتجه بالضرورة الى توازن حركي ^(٢) (ديناميكي) . وهذا يعني ، في مجال التخطيط ، ان يؤخذ في الحطة بحل يلغي الاختلالات الطويلة في التوازن ويؤمن نمواً منسقاً في الاجل الطويل .

وتشير الوقائع الى ان البلاد المتخلفة حساسة بشكل خاص للنمو غير المتوازن . ومرد ذلك بالدرجة الاولى الى ندرة الاحتياطات الاقتصادية التي يمكن ان تستخدم في إعادة التوازن وفي حفز الاقتصاد . وفي هذه الظروف يمكن ان يؤدي اختلال التوازن ، اذا طال امده ، الى هدم الجهد الذي بذل لتحقيق التنمية الاقتصادية .

ومع ذلك فان مبدأ النمو المتوازن يمكن ان يختل اثناء الممارسة الاقتصادية . وينبغي الحذر من موقف الذين يتذرعون بحجة النمو المتناسب ليعنوا بالظواهر ويتجهوا فقط الى الغاء الأعراض الخارجية للاختلال . ويلاحظ رودزنسكي ، الاقتصادي البولوني ، انه يمكن ان تحتفي وراء ميزانية متوازنة تماماً اختلالات

(١) انني استخدم مفهوم التوازن ، هنا وفي غير هذا المكان ، بمعنى معادلة الموازن ، كتوازن الميزانية او توازن ميزان التجارة الخارجية .

(٢) J. Bogнар : « مشكلات تخطيط النمو الاقتصادي في البلاد المتخلفة » ، بحث مقدم الى مؤتمر التنمية والتجارة للأمم المتحدة .

اقتصادية تمرقل النمو الاقتصادي^(١) . ويشترط رودزنسكي الشرط نفسه فيما يخص التجارة الخارجية ، ويحذر من الاخطار التي ينطوي عليها ميزان تجاري متوازن في الظاهر ، تم الوصول الى توازنه على حساب عملية النمو الاقتصادي .

وبذلك فان مبدأ النمو المتوازن يتفق ، بهذا المعنى ، مع المقترحات التي يتضمنها نموذج بوبروسكي التي عرضناها في الفصل الاول . وتحسن الاشارة الى ان بوبروسكي يرى ان المسألة الأساسية في اختيار استراتيجية النمو هي في تحديد العوامل الكابحة التي تكون العقبة الرئيسية في وجه نمو اقتصاد ما . وعلى اساس هذه المقدمات يمكن للدولة ان تنفذ سياسة اقتصادية يكون القطاع العامة اداؤها الرئيسية ، بهدف التغلب أساساً على مجموعة العقبات هذه في الأجل الطويل . والواقع ان هذه النظرة هي بالذات محاولة لوضع استراتيجية من نوع خاص للنمو المتوازن ، تخضع فيها زيادة الانتاج وكذلك توزيع الدخل القومي لفكرة الغاء الاختلالات بين التراكم والاستهلاك^(٢) .. الخ .

(١) رودزنسكي J. Rudzinski : « الاقتصاد السياسي في البلاد المتخلفة » ، فرصوفيا ، ١٩٥٩

ص ١٠٩ .

(٢) ان ضيق المجال لا يتيح لنا عرض طريقة الموازن ، وكذلك الطرق الفنية الاخرى لوضع الحطة . ويستطيع القارئ ان يجد وصفاً تفصيلياً لهذا الموضوع في كتابي « اسهام اشتراكي في دراسة التنمية الاقتصادية للبلاد المتخلفة » ، فرصوفيا ، ١٩٦٦ ، ص ١٨٧ - ٢١٠ ، وأحيل القارئ الى المراجع المتخصصة : غوزولوف A. Gozulov « الاحصاء الاقتصادي » (باللغة الروسية) ، موسكو ، ١٩٥٤ ، وبإشراف (تحرير) بيتروف A. Pietrov : « محاضرات في الاحصاء الاقتصادي » (بالروسية) ، موسكو ، ١٩٦١ ، نيمتشينوف V. Niemtchinov : « المشكلات الاحصائية والاقتصادية لإعداد ميزان الاقتصاد القومي » ، (بالروسية) ، موسكو ، ١٩٥٧ ، ورومانيوك K. Romaniuk : « الاحصاء الاقتصادي » ، فرصوفيا ، ١٩٥٨ ، واوسكار لانج : « نظرية الاحصاء » ، فرصوفيا ، ١٩٥٢ ، وسزولك S. Szulc : « الطرق الاحصائية » ، المجلدين الاول والثاني ، فرصوفيا ، ١٩٥٢ و ١٩٥٤ .

المركزية واللامركزية

ان التخطيط يطرح مشكلة : المركزية ام اللامركزية .

ان الحلقة الأساسية في النشاط الاقتصادي الجاري هو المشروع ^(١) . وفي نظام اقتصادي مخطط لا مجال للبحث في منح استقلال مطلق للمشروع . ويمكن ان نميز في نشاطه مظهرين مختلفين : فمن جهة يخضع المشروع للمخطط ، لأن هذا الأخير هو الذي يحدد المهام التي ينبغي انجازها ، ولكن المشروع يتمتع ، من جهة اخرى ، بدرجة ما من الاستقلال في مجال تنفيذ الخطة المقررة . ويسمى ب. منك ^(٢) تفويض السلطة هذا في مجال تنفيذ الخطة : الاستقلال في العمليات . ففي النظام الاشتراكي يوجد ثلاث مستويات من القرارات الاقتصادية . وتتعلق الفئة الاولى بالقرارات الاقتصادية الاجمالية التي تهتم بالاقتصاد القومي بجموعه . وهذه هي القرارات المركزية . وتتعلق الفئة الثانية بسوق السلع الاستهلاكية وسوق العمل . وفي هذه الحالة فإن القرارات اللامركزية هي من اختصاص الأفراد والأسر (القطاع المنزلي) . أما الفئة الثالثة فتتكون من القرارات اليومية المتعلقة بالإنتاج ، وهي من اختصاص المشروعات . ورغم ان مسألة درجة المركزية قد نضجت على صعيد تجارب الاقتصاد الاشتراكي ، فإنها ستواجه أي بلد يلجأ الى استخدام ادوات التخطيط الاقتصادي . ان العلاقة بين نطاق سلطة الهيئة المركزية للتخطيط وبين مجال النشاط الذي يختص به المشروع تعكس درجة المركزية او اللامركزية في نظام اقتصادي معين ، ومن زاوية المشروع ، يقصد بالمركزية تركيز القرارات المتعلقة بالمشروع في ايدي هيئات أعلى ، وبالعكس فيما يتعلق باللامركزية ، أي تركيز القرارات الاقتصادية في المشروع ذاته . فعملية اللامركزية تعني تحويل هذه القرارات من المستويات العليا للإدارة الاقتصادية الى المستويات الدنيا .

(١) نقصد المشروع العام أساساً ، باعتبار انه هو الهدف المباشر للتخطيط .

(٢) B. Minc ، المرجع سالف الذكر ، ص ٤٩٦ .

ان فكرة القطاع العام تفترض درجة معينة من مركزية السلطة الاقتصادية لا يمكن بدونها تحقيق تنسيق النشاطات المختلفة . ومع ذلك فان مسألة حدود هذه المركزية تظل على جانب عظيم من الأهمية للاقتصاد بمجموعه ، لأن انتهاك العلاقات بين المركزية واللامركزية يمكن ان يصبح عقبة في وجه النمو ويسبب الى الاقتصاد بمجموعه .

ان المركزية المبالغ فيها ، وكذلك اللامركزية المفرطة ، كلتاهما ضارتان بالنسبة لاقتصاد ينمو : فالأولى تعرقل المبادرة في المشروع ، والثانية تضعف جدوى الادارة الاقتصادية المركزية .

ورغم ان مناقشة هذه المشكلات ما تزال دائرة في الأدب الماركسي فانه يمكن ان نلاحظ ان معظم المؤلفين يتجهون نحو منح المشروع سلطة متزايدة . وهذه الفكرة تقوم على أسس نظرية وعلى الحاجات العملية .

ففي وضع تاريخي معين توجد امكانات متعددة للنشاط الاقتصادي ، لا يمكن استغلالها إلا بالمركزية ، عن طريق « تنظيم » العملية الاقتصادية . إلا ان الأخذ بهذه « العقلانية الاقتصادية » لن يؤدي ثماره ما لم تطبق « قواعد اللعبة » . هذه القواعد تعني « تنسيق » الحوافز الاقتصادية في المستويات والدرجات المختلفة وبين عملية النمو .

وحق في النظام الأكثر إمعاناً في المركزية ، حيث يفرض المخطط معظم المؤشرات الاقتصادية ، فان المشروع يتطلب قرارات لامركزية ومستقلة . ويذهب الاستاذ لينسكي الى ان بعض انواع الاستثمارات والانتاج مهيأة بشكل خاص للامركزية :

١ - ففي كل مشروع توجد احتياطات من المنشآت الانتاجية وموارد من المواد الاولية واليد العاملة لا يمكن تعبئتها بشكل مجد إلا على أساس بيانات ومبادرة محلية ، ليست في متناول القرار الخارجي .

٢ - يوجد أنواع من الاستثمارات، مثلاً أتمته بعض عمليات الانتاج ، تنجم عن الاختراع والمبادرة المحليين ، ولا يمكن فرضها من الخارج .

٣ - ان إدخال التجديدات في تقنية الانتاج ، واختيار التكنولوجيا وتنويع الانتاج كلها امور يختص بها القرار اللامركزي .

٤ - وحيثما كان انتاج المشروع أقرب الى سوق الاستهلاك ، وكانت آراء المستهلكين متقلبة والتقدم التقني في الانتاج سريعاً، يحتاج المشروع الى مرونة اكبر ، ودرجة اكبر من اللامركزية « (١) » .

ان فوائد اللامركزية تكمن إذن في امكانية ان يكون رد فعل المشروع إزاء التغيرات الجارية اكثر سرعة وملاءمة . وفي نظام يأخذ بلا مركزية معقولة فان المشروع يحفز التقدم التقني ويؤمن انتاجية متزايدة ويصبح العلاج المضاد للنظام البيروقراطي . وكلما نمت المشروعات كلما ازدادت خبرتها في الانتاج، وقدرتها على إعداد البرامج ، وتنسيقها ورقابتها . ان الخبرة العملية المتراكمة، والعدد المتزايد من الخبراء ، يوجدان مجال عمل للقدرات المبدعة وللإكتشاف الجماعي الانتاجي. ويعي المشروع اهمية الاحتياطات الموجودة لديه في مختلف المجالات والآثار المترتبة على قراراته، وان المشروع هو المسؤول عن قراراته.

وفي هذا الوضع المتغير ينبغي على المخطط ان « يخطط » مبادرة المشروع ذاتها . إذ يخشى إن لم يتحقق ذلك ان تصبح عملية الانتاج موجهة أكثر مما يجب (مقيدة) مما يعرقل النمو المطلوب . وبعبارة أخرى فان التخطيط يصبح ، بقدر ما يتحسن ويقرب من الكمال ، نوعاً من الآلية يمكن ان تعمل في الاتجاهين ، وهذا على أية حال دليل تقدم عام .

ومسألة أخرى هامة هي نطاق سلطة رئيس المشروع. ففي عملية الانتاج تحدث ظاهرات غير متوقعة ومفاجئة لا يمكن لأي تخطيط ان يلحظها . وبشرط ان يكون تنظيم المشروع مجدياً ويعرف كيف يتكيف مع كل وضع جديد ، فان نوعاً من الاستقلال ينبغي ان يترك لنشاط الرئيس . ان اختيار

(١) ليبينسكي E. Lipinski : «النظرية الاقتصادية والمشكلات الاقتصادية الراهنة»، فرسوفيا،

١٩٦١ ، ص ٧٢ - ٧٣ .

تنوع الانتاج والتكنولوجيا ونوعية المنتجات ... الخ ، هذه كلها أمور تتقرر خلال عملية الانتاج في المشروع . والمشروع إن لم يكن له برنامج خاص لا يعدو ان يكون شيئاً عارضاً ، عاجزاً عن تعبئة أطره . والرئيس ، وهو الشخص المركزي في المشروع ، ينبغي ان يملك هبة شخصية تقوم على معرفته لمجموع العملية الانتاجية وقدرته على قيادة الاطر البشرية . ولا بد إذن للمخطط بالضرورة من ان يأخذ بعين الاعتبار حاجة رئيس المشروع الى سلطة مستقلة . وبالمقابل اذا كان الرئيس عاجزاً عن قيادة المشروع فان أفضل توصيات المخطط ستكون عبثاً ، وسنشهد تبديداً في الموارد الاجتماعية وفي المواد الاولية وفي استخدام الآلات استخداماً سيئاً .

ولا شك ان درجة أكبر من المركزية لا غنى عنها في بداية النمو الاقتصادي . وواقع البلاد المتخلفة يؤكد ذلك . ومما له دلالة ان بعض مندوبي البلاد المتخلفة في مؤتمر التنمية والتجارة للأمم المتحدة (كمندوبي افغانستان وتشيلي والايكواتور ... الخ) ، أشاروا في مناقشاتهم الى ضرورة تحقيق « تواصل » القطاعات المختلفة في مجموع الاقتصاد . وطالبوا بمركزية أكبر ، محذرين من خطر الجماعات المحلية التي تعرقل تنظيم الاقتصاد وتحمي مصالحها الخاصة .

وتظهر الحاجة الى المركزية في المراحل المتقدمة من النمو الاقتصادي ايضاً . والتقدم التقني ، السريع جداً في الوقت الراهن ، يتجه بالضرورة الى المركزية . فانتشار الأتمتة وظهور المنشآت الاتوماتيكية . بل ونظام مشروعات مؤتمتة ، تتطلب هيئات خاصة للتنسيق وتقنية جديدة في الادارة ^(١) .

(١) أستشهد في هذا الصدد بالاقتصاديين السوفييتين تيموفيف Timofieiev ووييز Weyze : « ان تنظيم الادارة يطرح على التقنية مهاماً معينة . ولكن التقنية ، باعتبارها وسيلة للتنظيم ، تؤثر بدورها في اشكال ومناهج ادارة الاقتصاد . وكلما نمت الوسائل التقنية فان هذا الاثر العكسي يصبح أقوى فأقوى . ولذا نذكر على سبيل المثال للتوضيح الحاسبات الالكترونية التي تحدد الى حد كبير تنظيم النشاط الانتاجي والاقتصادي وأشكال هذا النشاط وطرق ادارته » ، نقلاً عن تيموفيف ووييز « التقدم التقني وتعليم الادارة » (باللغة الروسية) ، ١٩٦٠ .

وعلى هذا فان الانتاج المعاصر يتطلب من المخطط القدرة على جمع الاتجاهين بنسب ملائمة . والمركزية التي تعرف كيف تعد خطة منسقة جيداً ، واللامركزية التي تحرض المبادرة الاجتماعية ، هما افضل صيغة لهذه البلاد . وبالمقابل فان اللامركزية تتيح ظهور واشتداد بأس جماعات وقوى اقتصادية تتناقض مصالحها مع المصلحة الاجتماعية ، مثل هذه اللامركزية تشكل ظاهرة غير مرغوب فيها . وهكذا يفرض حد للامركزية ، يتقرر في ضوء المنافع العامة للمجتمع .

فهرس

الصفحة	الموضوع
٥	ايضاح من المؤلف
٧	مقدمة
	الفصل الاول
	— الاقتصاد المتخلف — تعريفه وأهميته
١١	لاستراتيجية التنمية
١١	— فقدان نظرية في التنمية
١٦	— مشكلات نهائية
٢٢	— تعريف لانج
٢٥	— تعريف بوبروفسكي
	— اختلاف الشروط التاريخية للتنمية :
	شروط القرنين الثامن عشر والتاسع عشر،
٣٠	وشروط يومنا هذا
٣٦	— نتائج
٣٩	الفصل الثاني — السياسة الاقتصادية إزاء المشكلات الديمغرافية
٣٩	— الاندفاع الديمغرافية
٤٤	— مشكلات الاستخدام الصعبة
٥١	— تقنيات الانتاج الواجب تطبيقها
٥٧	الفصل الثالث — ماذا عن الزراعة
٥٨	— الخصائص العامة — اشكال الملكية
	— السمات الخاصة بثلاث مناطق: اميركا اللاتينية
٦٢	وآسيا الجنوبية — الشرقية وأفريقيا
٧٥	— فكرة ومحتوى الاصلاح الزراعي الجذري
٨٦	— معايير تقييم جدوى الاصلاح الزراعي
٩١	الفصل الرابع — أتصنيع أم لا ؟
٩١	— مفهوم التصنيع

- هل ثمة ثنائية : صناعة ثقيلة ام صناعة خفيفة بالنسبة للبلاد المتخلفة ؟ ٩٤
- التصنيع ينبغي ان يكون واقعياً ٩٨
- التصنيع والتوازن الاقتصادي ١٠١
- التصنيع والتقسيم الدولي للعمل ١٠٨
- رأس المال الخاص ام العام في عون التصنيع؟ ١١١
- الفصل الخامس دور التجارة الخارجية في استراتيجية التنمية ١١٥
- كيف نغير التقسيم الدولي للعمل ؟ ١١٦
- التجارة الخارجية — « حد » للنمو الاقتصادي ١٢٢
- المعونة الخارجية ١٢٨
- تقييم المعونة الخارجية ١٣٠
- القدرة على استيعاب المعونة ١٣١
- أشكال المعونة ١٣١
- الفصل السادس نشاط الدولة والقطاع العام ١٣٥
- خصائص التنظيم الجديد للدولة ١٣٦
- دولة الديمقراطية الوطنية ١٣٨
- السمة التعددية لقطاعات الاقتصاد ١٤١
- رأسمالية الدولة ١٤٢
- القطاع العام ١٤٥
- اشكال نشاط القطاع العام ١٤٧
- التخطيط ملازم ام توجيهي ؟ ١٥٥
- مفهوم التخطيط وهدفه ١٥٥
- المبادئ التي ينبغي اتباعها في التخطيط ١٥٧
- الخطط التكتيكية والخطط الاستراتيجية ١٦٢
- مسألة النسب في إعداد الخطة ١٦٤
- المركزية واللامركزية ١٧٠

مشكلات تنمية العالم الثالث

لم يُعَنَّ اقتصاديو البلدان الاشتراكية بمسائل التخلف والتنمية في بلدان العالم الثالث إلا في وقت متأخر نسبياً . ويعود السبب في ذلك الى التشبث بنظريات ماركسية كلاسيكية حول النمو الاقتصادي كانت تعرقل تقدم هذه البحوث .

ولكن أمكن إعادة النظر بتلك النظريات ، فأصبحت البحوث العلمية التي قام بها علماء الاقتصاد في البلدان الاشتراكية تقدماً ملموساً . ونشهد حالياً معالم نظرية ماركسية جديدة حول تلك المسائل .

ولأول مرة يُنقل الى العربية كتاب يرسم الخطوط الأساسية لهذه النظرية ، ويضع آراء اقتصاديي البلدان الاشتراكية في نظام فكري ، ويتناول بخاصة المشكلات النهائية ومشكلات السياسة الاقتصادية .



صدر عن دار الحقيقة في سلسلة « مكتبة العالم الثالث » :

التخلف والتنمية في العالم الثالث ج. م. ألبرتيني

العالم الثالث او جغرافية التخلف إيف لاكوست

التجارب الاشتراكية أمام مشاكل التنمية

رينيه ديمون — مارسيل مازوايه